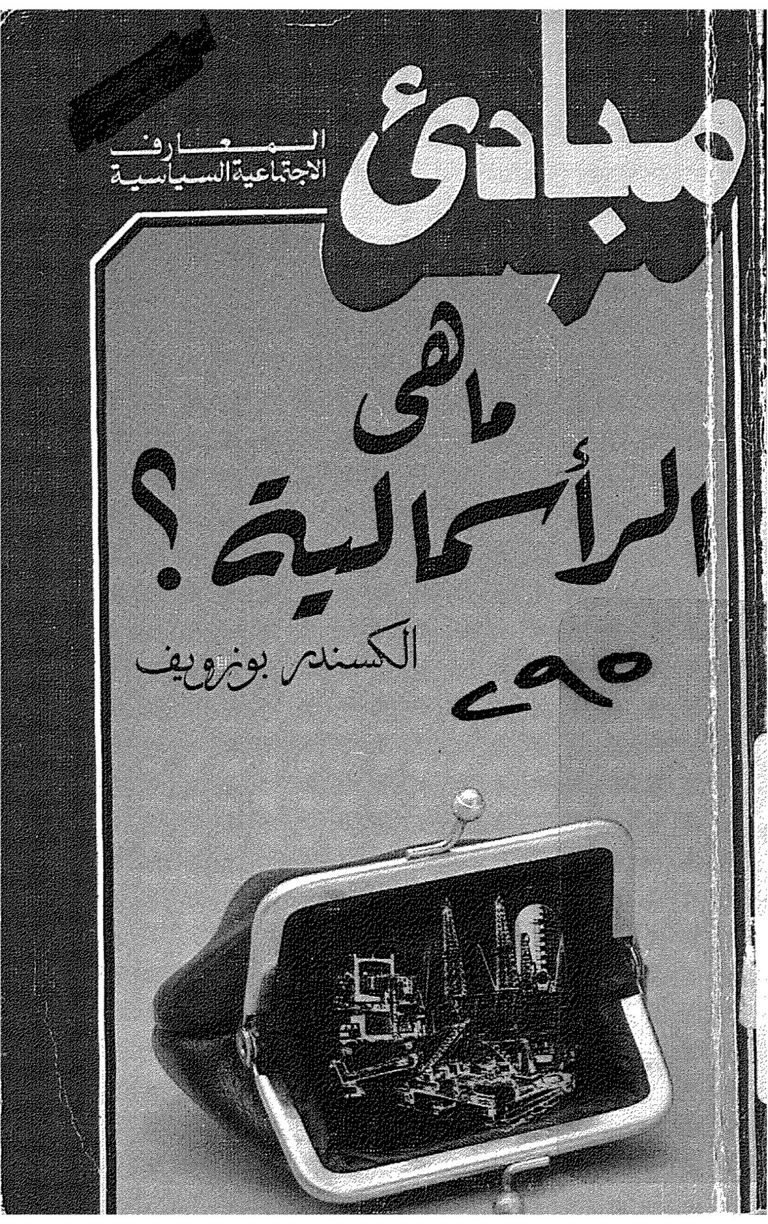

مبادئ
المعارف
الاجتماعية السياسية
ما هي
الرأسمالية؟
الكسندر بوزويف

مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية

الكسندر بوزويف

ما هي الرأسمالية؟

ولماذا كانت التناقضات الطبقية حادة ومستعصية ؟
لماذا يوجد ، الى جانب البذخ الذى تتنعم به حفنة من الاغنياء ، نضال دائب من اجل كسرة من الخبز تضطر الى خوضه اغلبية السكان فى الدول الرأسمالية ؟ لماذا تتوفر للبعض جميع الاطايب ويملكون مجموعات من اللوحات الفنية التى قد تحسدهم عليها المتاحف العامة ، ويسيجون عشرات الهكتارات من الارض لاجل ممارسة هواية الصيد وحسب ، بينما الآخرون يصطفون صفوفا للحصول على صحن من حساء الاحسان ويبيتون الليل على الارصفة ملتحفين الجرائد ؟ لماذا تنتصب الى جانب الاحياء من القصور الفخمة اكواخ الفقراء الخالية من الكهرباء ومن انابيب المياه وشبكة المجارير ؟ لماذا نجد كثيرين من الناس فى عالم الرأسمال محرومين من منال التعليم والاسعاف الطبى ؟ لماذا نجد ملايين الرجال والنساء القادرين على العمل محرومين كليا او جزئيا من امكانية العمل ويتسكعون امام ابواب المؤسسات بينما ترمى اموال طائلة فى اتون سباق التسلح مع انها

تكفى وتزيد لتأمين المأكل واللباس والمسكن لجميع المحتاجين ؟

ان تناقضات النظام الرأسمالى الداخلية قد ولدت امراضا اقتصادية واجتماعية بالغة الحدة فى هذا المجتمع لا تزال تشتد فى الوقت الحاضر . وفى عدادها البطالة المستشرية ، والتضخم النقدى ، والاجرام المتفاقم ، ونوبات الحمىّ الاقتصادية المتكررة دوريا ، والازمات المدمرة ، والخوف المتزايد من المستقبل . ولم يعد احد يتجاسر على التنبؤ للرأسمالية بسماء صافية . وايا كان الذى يقبض على زمام الحكم والادارة فى البلدان الرأسمالية ، وايا كان الحزب البرجوازى الذى يقرر المناخ السياسى فى البرلمانات ، فليس بمقدور احد ان يشفى «المجتمع المريض» .

ليس دائما كانت الرأسمالية مريضة . ففى زمن شبابها ، حين حلت محل الاقطاعية كانت مفعمة بالنشاط وبالهمة البناءة . وكان يخيل انها ستحمل معها الحرية والازدهار للبشرية . ولكن سرعان ما بدأ ضباب الاوهام يتبدد . ومع مر الزمن ، بلغت الرأسمالية ذروة صعودها

وتقدمها ، وشرعت تكبح اكثر فاكثر عجلة التقدم البشرى العام ، وتحولت الى مجتمع متعفن ، محتضر ، يمشى الى قبره بلا مرد .

واليوم تبنى شعوب عديدة مجتمعا جديدا ، اشتراكيا . واختار عدد كبير من البلدان النامية لنفسه سبيل التحويلات الاشتراكية . وفى الوقت نفسه ، لا تزال الرأسمالية تجلب الآلام لمئات الملايين من الناس فى اوروبا واميركا وآسيا وافريقيا واوستراليا . ومن الضرورى ان يعرف كل انسان كادح ما هى الرأسمالية ولماذا امست عقبة فى طريق التقدم الاجتماعى بعد ان انمت الانتاج على نطاق شاسع جدا .

ما هى الرأسمالية ؟ متى وكيف ظهرت ؟ فى اى اتجاه تطورت وتتطور ؟ ماذا تحمل الى الشغيلة ، الى البشرية جمعاء ؟ ما هى خصائصها المميزة فى المرحلة الراهنة من تطورها ؟ وللاجابة عن هذه الاسئلة نخصص هذا الكتاب .

الفصل الاول

نشوء الرأسمالية وجوهرها

اجتازت البشرية طريقا طويلا فى تطورها : من مجتمع الناس البدائيين الذين يصطادون الوحوش بالرماح والاقواس ، حتى ايامنا ، حين يستعمل الناس فى نشاطهم الاقمار الصناعية والروبوتات والمعدات الالكترونية .

من سحيق الزمان امعن الناس الفكر فيما سيجلبه لهم المستقبل . وهل يمكن عموما التنبؤ به ؟ فى عهد طفولة البشرية ، حاولوا ذلك بواسطة العرافة حسب مواقع النجوم والكواكب فى السماء وغير ذلك من الاساليب الساذجة . ومفهوم انه لم يكن بوسع هذه التنبؤات ان تتميز بقدر

كبير من الصدق والصحة .

فيما بعد ، ادرك الناس ان المجتمع البشرى يتطور بموجب قوانين معينة . فان معرفتهم لا تتيح فهم الماضى وتقدير الحاضر بصورة صحيحة وحسب ، بل تتيح ايضا التنبؤ بقدر معين بالمستقبل ايضا . وقد حاولت خيرة عقول البشر ان تتسرب الى جوهر هذه القوانين . وقد امعن كثيرون من الفلاسفة والاقتصاديين ورجال السياسة والدين فيما مضى الفكر فى مجرى التطور التاريخى وكيفيته . وفى غضون بضعة من القرون الاخيرة ، اعتبر بعض منهم ان المجتمع البرجوازى هو ذروة الحضارة البشرية وانه ليس لها ان تتطور الى ابعد . وانتقد الآخرون الرأسمالية انتقادا حادا وتنبأوا بزوالها . ولكن احدا منهم لم يستطع ان يبرهن صحة وجهة نظره بالحجج العلمية . وللمرة الاولى فى التاريخ ، اعطى المفكر والثورى الالمانى العظيم كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) جوابا شاملا ومعللا من الناحية العلمية عن السؤال التالى : ما هى الرأسمالية ؟

«رأس المال» لكارل ماركس

كرس كارل ماركس حياته الواعية كلها لدراسة المجتمع البرجوازى . وقد انعكست نظراته الاقتصادية فى مؤلفه الرئيسى «رأس المال» الذى كتبه فى غضون ٤٠ سنة .

كان تدبيج «رأس المال» مأثرة علمية حقيقية. وقد تأتى لماركس ان يشتغل فى ظروف شاقة لا تطاق . كان يعانى مع عائلته العوز باستمرار ، والنقص الحاد الى النقود لاجل دفع بدل ايجار المسكن ، لاجل شراء الضرورى الضرورى . وقد كتب فى اواخر حياته فى رسالة الى احد اصدقائه انه اضطر الى التضحية بامور كثيرة جدا لاجل وضع «رأس المال» . ولكنه لم يندم ولم يأسف . وكتب يقول : «انى اضحك على من يُسَمون بالناس «العمليين» وعلى حكمتهم . اذا شئت ان تكون حيوانا ، ففى وسعك ، بالطبع ، ان تدير ظهرك لعذابات البشر وتحرص على جلدك . ولكنى سأعتبر نفسى **غير عملى** حقا اذا فطست قبل ان انهى كتابى كليا ، وان

في المخطوطة فقط» * .

ولكن ماركس ، ويا للأسف ، لم يستطع في حياته ان ينجز كليا جميع مجلدات «رأس المال» . ولاجل صدورها ، فعل صديقه الوفي ورفيقه في الفكر والكفاح فريدريك انجلس (١٨٢٠ — ١٨٩٥) الكثير .

احدث كارل ماركس انقلابا ثوريا في علم المجتمع . فبدراسة الاقتصاد والسياسة والايديولوجيا والحق والعلاقات العائلية في المجتمع البرجوازي دراسة عميقة ، بيّن الرأسمالية بكل تنوع وجوهها ، كعضوية اجتماعية حية ، تولد وتنمو ، ومحكوم عليها في آخر المطاف بالزوال تحت عبء تناقضاتها بالذات .

عند دراسة المجتمع البرجوازي ، طبق كارل ماركس طريقة علمية جديدة للبحث ابتكرها مع انجلس واسميت **بالمادية الدياكتيكية والتاريخية** . ان تطبيق هذه الطريقة قد اتاحت

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٣١ ، ص ٤٥٤ .

البرهنة على ان تطور المجتمع البشرى يجرى من ابسط الاشكال الى اعلاها ، حسب خط حلزونى ، مرتفعا لدى كل دورة الى درجة اعلى .

ان الاساسى فى الطريقة الجديدة يتلخص فى الاعتراف بان الناس هم الذين يصنعون تاريخهم ، ويبدعونه بحياتهم اليومية . والدور المهيمن فى هذه الحياة يضطلع به فى آخر المطاف نشاطهم الانتاجى ، العملى .

كل مرحلة كبيرة فى تطور البشرية تناسبها علاقات معينة بين الناس بصدد انتاج الخيرات المادية وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها (**علاقات الانتاج**) . وهذه العلاقات يحددها فى اساسها الاولى مستوى تطور وسائل الانتاج — ادوات ووسائل العمل ومواضيع العمل ، والمنتج المباشر بالذات — الشغيل (**القوى المنتجة**) . ووحدة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج هى اسلوب محدد تاريخيا لصنع واستملاك الخيرات المادية الضرورية لاجل حياة الناس ، اى **اسلوب الانتاج** . واسلوب الانتاج يشكل **البناء التحتى الاقتصادى للمجتمع** ، الذى يقام عليه بناء **فوقى** محدّد

به ـــ الافكار والمنظمات والمؤسسات المتكونة وفقا لها : الدولة ، الاحزاب السياسية ، القضاء ، الكنيسة ، والخ .

واسلوب الانتاج يشكل مع البناء الفوقى **التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية** .

ان تاريخ البشرية يعرف خمس تشكيلات اجتماعية اقتصادية ـــ المشاعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، الشيوعية (وطورها الاول الاشتراكية) . ان تتابع حلول تشكيلة محل اخرى عملية موضوعية لا تتوقف على ارادة الناس ووعيهم . فان تعاقب التشكيلات يمليه مجرى تطور القوى المنتجة . وحين تدخل هذه الاخيرة فى تناقض مع علاقات الانتاج التى امست قيودا لها ، يصبح حلول تشكيلة محل اخرى بالسبيل الثورى امرا محتما . وهذا ما حدث للرأسمالية ايضا . فان الثورات البرجوازية ـــ فى هولندا فى اواخر القرن السادس عشر ، وفى انجلترا فى القرن السابع عشر ، وفى فرنسا فى القرن الثامن عشر ـــ قد سددت ضربة ماحقة الى الاوضاع الاقطاعية وانبأت بانتصار البرجوازية

فى هذه البلدان . وفيما بعد ، قامت الرأسمالية وترسخت فى المانيا وروسيا وغيرهما من الدول .

وفى «رأس المال» ، بحث كارل ماركس الرأسمالية من جميع النواحى بوصفها تشكيلة اجتماعية اقتصادية .

يكشف «رأس المال» امامنا مؤلفا يتميز بقوة عقل مدهشة وبمعارف موسوعية حقا . ناهيك بان هذا الكتاب مكتوب بوضوح ، ويتصف بسهولة المنال والحيوية الخارقة .

يحلل «رأس المال» ولادة وأسس هذا النظام الاجتماعى الذى يسود اليوم ايضا فى جميع البلدان الرأسمالية . ولا يمكن تفهم جوهر الرأسمالية الحديثة وجميع الظاهرات الجديدة الملازمة لها تفهما صحيحا الا باستيضاح هذه الاسس .

ولادة الرأسمالية

نمت الرأسمالية على انقاض المجتمع الاقطاعى . وقد نشأت اولى نبتاتها فى احشاء النظام الاقطاعى . وفى تطورها كانت تقوض هذا النظام من الداخل وتعزق التربة لاجل تطور

العلاقات الاجتماعية الجديدة ، البرجوازية .
ان ظهور عناصر الرأسمالية داخل الاقطاعية لم يكن البتة من باب الصدفة . فان الاقطاعية والرأسمالية تتشابهان . وهما من طراز واحد ؛ فان هذه وتلك ترتكزان على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى استثمار الانسان للانسان .

كان المجتمع الاقطاعى يعتمد اساسا على الضيع الاقطاعية التى كانوا يستهلكون فيها كل ما ينتجونه تقريبا . وكان الفلاحون الاقنان ، التابعون شخصيا للاقطاعى ، يؤدون مختلف الفرائض . اليكم كيف وصف الشاعر الروسى نكراسوف ذلك فى احدى قصائده . الفلاح القن — واسمه سافكا — يطحن الحبوب فى يوم الاثنين ؛ وهو فى يوم الثلاثاء سراج ؛ وفى يومى الاربعاء والخميس خادم فى بيت الاسياد ، ثم يقطع الخشب ويعجن العجين ويخبز الخبز ويقوم بامور اخرى . مع الزمن ، لم يعد بوسع «سافكا» ، البارع فى جميع الامور ، ان يلبى حاجات المجتمع التى اخذت تصير اكثر فأكثر تنوعا . ونشأت الحاجة الى ظهور اختصاصيين

في هذا الميدان او ذاك . ولهذا اخذ يتطور الانتاج الحرفي في اطار النظام الاقطاعي ، وان بصورة بطيئة جدا ، كما اخذت تتنامى المدن وتتسع التجارة وتتزايد العمليات النقدية ، اي انه شرعت تتطور في الحياة الاجتماعية تلك العناصر التي قوضت تدريجيا الاقتصاد الاقطاعي العيني (او الطبيعي) .

وتدريجيا اخلى الاقتصاد العيني المكان لانتاج المنتوجات ، لا لاجل النفس ، بل لاجل البيع في السوق ، اي للاقتصاد البضاعي . وبين منتجي البضائع دارت رحى مزاحمة ضارية ادت الى خراب البعض واثراء البعض الآخر ، الى تمايز منتجي البضائع الى فقراء واغنياء .

وقد اسهم **الرأسمال التجاري** بقسط فعال في تقويض دعائم الاقطاعية . وليس ذلك فقط لأنه وسع ميدان العلاقات التجارية النقدية . ففي بادئ بدء ، لم يبرز التجار الا بصفة وسطاء في حال تبادل البضائع . ولكنهم طفقوا مع مر الزمن يشترون البضائع بانتظام من الحرفيين ، ويزودونهم بالخامات ، ويقرضونهم

النقود . ومع مر الزمن رأى كثيرون من الحرفيين انفسهم مشبوكين بشباك التبعية النقدية حيال التجار . ومن هنا لم يبق البون واسعا حتى خطوة الرأسمال التجارى التالية ، وهى جمع الحرفيين المستقلين سابقا فى مشغل واحد شرعوا يشتغلون فيه ، لا لانفسهم ، بل لصاحب المشغل . وهكذا شرع التجار ، الى جانب الحرفيين الاغنياء ، يتحولون جزئيا الى مالكين للمؤسسات الصناعية .

وجاءت الاكتشافات الجغرافية العظيمة — الملاح الشهير كريستوفور كولومبوس اكتشف اميركا ؛ الملاح الشهير الآخر فاسكو دى غاما فتح الطريق البحرى من اوروبا الى الهند ، وغيرهما (اواسط القرن الخامس عشر — اواسط القرن السابع عشر) — بثة قوية لاتساع التجارة الخارجية بسرعة ولنشوء السوق العالمية . وهذا ما زاد الطلب على المنتوجات الصناعية زيادة كبيرة وسريعة . ولكن الاستثمارات الحرفية الصغيرة والمنعزلة بعضها عن بعض والقائمة على العمل اليدوى لم تستطع ان تلبى هذا الطلب .

وامست العلاقات الاقطاعية تتحول أكثر فأكثر الى عقبة امام تقدم المجتمع من الناحية الاقتصادية . وغدت الاستعاضة عن الاقطاعية بتشكيلة اجتماعية اقتصادية جديدة امرا محتما .

كانت الرأسمالية بالمقارنة مع الاقطاعية خطوة كبيرة الى الامام فى طريق تطور المجتمع البشرى . فقد حررت القوى المنتجة من القيود الاقطاعية ، واوجدت الامكانيات والفرص لاجل تطور العلم والتكنيك والانتاج تطورا سريعا . وكانت الرأسمالية فى فجر وجودها تشبه ساحرا يكشف للناس الكثير من اسراره الحميمة . فنحو اواسط القرن التاسع عشر ، اى فى اقل من مائة سنة على وجودها ، خلقت قوى منتجة أكثر تعدادا بكثير واكثر مهابة بكثير من تلك القوى التى خلقتها جميع الاجيال السابقة معا . الانتاج الآلى ، استعمال الكيمياء فى الزراعة ، النقل بالسكك الحديدية ، البواخر ، التلغراف الكهربائى ، اى من الاجيال السابقة كان من الممكن ان يخطر فى بالها ان مثل هذه الثروات تكمن فى احشاء المجتمع البشرى !

لقد دمرت البرجوازية العلاقات السابقـــة الاقطاعية بكل حزم وعزم . وقطعت بلا رحمة العرى التى كانت تربط الانسان بسيده ، ولم تبق بين الناس اية صلة اخرى غير المصلحة النقدية المحض .

وفى الطريق الى السلطة ، كتبت البرجوازية على رايتها شعارات : «الحرية» و«المساواة» و«الاخوّة» . والغت الفوارق المراتبية ، واعلنت ان جميع الناس متساوون ، وانه لا يحق لاحد ان يعلو على الآخرين . ولكن سرعان ما تبيّن ان «المساواة» كلمة فارغة وان «الحرية» و«الاخوّة» بقيتا حبرا على ورق ، لان الملكية الخاصـة واستثمار الانسان للانسان بقيا ، ولان البرجوازية لم تفعل غير ان بدلت شكل الاستثمار بتحويل الفلاحين الاقنان الى عبيد مأجورين لها . ونزعت هالة القداسة عن جميع انواع النشاط التى كانوا ينظرون اليها من قبل بارتعاش وغبطة . وحولت البرجوازية الطبيب والكاهن والشاعر والعالم الى عاملين مأجورين مدفوعى الاجرة فى خدمتها . وغطت العلاقات العائلية بصدأ المصالح النقدية .

اجتازت الرأسمالية بضع مراحل فى نضالها ضد الاقطاعية . وقد كان **التعاون البسيط** المرحلة الاولى منها . كان هذا التعاون عبارة عن اتحاد بسيط ، فى سياق عملية العمل ، بين عدد من العاملين المأجورين الذين يقومون بالعمل الذى كانوا يقومون به من قبل حين كانـوا يشتغلون بصورة مستقلة احدهم عن الآخر . ولكن التعاون البسيط طفق يؤمن نتائج افضل فى العمل بالمقارنة مع الانتاج الفردى المتفرق . ومع مر الزمن حلت محله مرحلة ارفع فى تطور الانتاج الرأسمالى هى **المانيفاكتورة** . ان المانيفاكتورة انما هى مؤسسة ينظمها الرأسمالى وكانت ترتكز على العمل اليدوى مثلها مثل التعاون البسيط ولكن كل شغيل فيها لم يكن ينتج المنتوج الجاهز ، بل كان يتخصص فى اداء عملية او بضع عمليات فقط . وقد اعدت المانيفاكتورات التربة لاجل استعمال الآلات فى الانتاج ، واوجدت الشروط لاجل استعمال ادوات عاملة أكثر تنوعا ، ودشنت بداية الاختراعات التكنيكية التى اسفرت عن ظهور الآلات .

الانتاج الآلي هو المرحلة الثالثة في تطور الانتاج الصناعي الرأسمالي . وقد اسمى الانتقال اليه من المانيفاكتورة بالانقلاب الصناعي . وقد حدث هذا الانقلاب الصناعي بادئ بدء في انجلترا (النصف الثاني من القرن الثامن عشر — الربع الاول من القرن التاسع عشر) ، ثم في كثير من البلدان الاخرى . ان الانتقال من العمل اليدوي الى العمل الآلي قد رمز الى انتصار الرأسمالية على النظام الاقطاعي بصورة نهائية .

ان نشوء وتوطد الرأسمالية قد رافقهما العنف القاسي بحق اهل العمل علما بان هذا العنف قد اتخذ اشد الاشكال همجية وبربرية في مرحلة ما يسمى بالتراكم البدائي للرأسمال .

التراكم البدائي للرأسمال

التراكم البدائي للرأسمال عملية تاريخية قوامها تحويل المنتجين الصغار (الفلاحين ، الحرفيين) بالعنف الى عمال اجراء ، وتحويل وسائل الانتاج والثروات النقدية الى رأسمال .

وقد تميزت هذه العملية باشد اشكال العنف قساوة وخشونة بحق اهل العمل ، واعمال النهب والسلب والاحتيال والاختلاس ، والفتوحات الاستعمارية ، والنخاسة . وقد قال كارل ماركس : «فان رأس المال يولد ، وهو ينزف دما وقذارة ، من جميع مسامه ، من رأسه وحتى اخمص قدميه» * .

ان التراكم البدائى للرأسمال فى انجلترا وهولندا وفرنسا قد جرى فى القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر وتميز بقساوة بالغة . فقد رافقه ، مثلا ، فى انجلترا ، تسييج اسياد الأراضى (اللندلوردات) لاراضي الفلاحين وتحويل هذه الأراضى الى مراع للاغنام . والفلاحون الذين فقدوا اراضيهم فقدوا كل شيء وصاروا معدمين . وفى ذلك الزمن قال الانجليز «ان الاغنام قد التهمت الناس» .

---

* كارل ماركس . «رأس المال» ، المجلد ۱ ، الجزء ۲ ، ص ۳٦۸ ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو .

اصدرت الحكومة الانجليزية قوانين «دموية» ضد الفلاحين المحرومين ، المظلومين ، المطرودين من قراهم ، وطاردتهم بالسياط والمشانق الى الفبارك الرأسمالية ، وروضتهم للعبودية المأجورة .

فى فجر الرأسمالية كان يوم العمل طويلا جدا . فان العمال المأجورين ، كبارا وصغارا كانوا يشتغلون فى ظروف الاشغال الشاقة ١٢ — ١٤ ساعة فى اليوم واكثر . وان كارل ماركس وفريدريك انجلس اللذين درسا هذه المسألة بنحو خاص قد اوردا فى مؤلفاتهما معطيات عديدة تدل على اوضاع العمال المأجورين الحقيرة منتهى الحقارة . فان هؤلاء العمال كانوا يعيشون فى «براكات» قذرة وضيقة ، ويتغذون بشح ، ويتقاضون لقاء عملهم اجورا زهيدة جدا . وكان وضع الاولاد على الاخص شاقا . ففى مدينة لانكاشير (انجلترا) مثلا ، كان اولاد الفقراء ، ممن تتراوح اعمارهم بين السابعة والرابعة عشرة ويشتغلون فى الفبارك ، يتعرضون لتعذيبات منفرة للغاية . كانوا يعذبونهم بعمل خارق ويضربونهم ويقيدونهم بالسلاسل . وفى

غالب الاحيان كانوا يجبرونهم بالسوط على العمل مع انهم كانوا منهوكى القوى كليا بسبب الجوع ، وتحولوا الى هياكل عظمية . واحيانا كانوا يدفعونهم الى حد الانتحار .

وبتخريبية لا هوادة فيها ، بدأ نهب الاراضى ما وراء البحار ، المستعمرات . فقد تعرض السكان الاصليون فى اميركا للابادة بالجملة ، وطفق المستعمرون الاوروبيون ينقلون الى اوروبا كل قيّم ، وبخاصة الذهب والفضة . واسفر تحرقهم الى الابتزاز عن هلاك وزوال الحضارات العريقة للشعوب الاصلية فى اميركا . وحولوا قارة اخرى ، هى افريقيا ، الى مزرعة لصيد الزنوج من اجل بيعهم عبيدا من اصحاب المزارع . وكان الاسياد يعاملون العبيد الزنوج اسوأ مما يعاملون ماشيتهم . كانوا يضربونهم ضربا مبرحا لقاء كل عصيان ، بل كانوا يقتلونهم احيانا . وهؤلاء التعساء كانوا يقضون حياتهم كلها فى الخوف من سوط الناظر .

فى زمننا ، يلجأ الرأسماليون المحليون والاجانب فى عدد من البلدان النامية التى تتواجد

فى المرحلة الاولى من تطور الرأسمالية الى اساليب قاسية ، بربرية ، همجية فى معاملة العمال كالتى كان الرأسماليون يلجأون اليها فى عهد «التراكم البدائى للرأسمال» فى اوروبا .

ان «التراكم البدائى للرأسمال» قد عنى فى آن واحد ، من جهة ، خراب الشغيلة بالجملة ، وتحولهم الى قوة عمل «حرة» ، ومن جهة اخرى ، تراكم الثروات المنهوبة فى ايدى عدد قليل من الناس ، وتحول مبالغ نقدية كبيرة الى رأسمال .

ان نشوء وتوطد الرأسمالية قد عنى الاستعاضة التامة عمليا عن الاقتصاد العينى بالاقتصاد البضاعى . ان سيادة الانتاج البضاعى المطلقة هى من ابرز سمات الرأسمالية . ولهذا ينبغى لنا بادئ بدء ، لاجل توضيح جوهر الرأسمالية بوصفها نظاما اجتماعيا ، ان نتفهم اسس بنيانه الاقتصادى — الانتاج البضاعى الرأسمالى . ففى العالم الرأسمالى ، كل شىء يباع ويشرى : البيوت والاراضى والمصانع والمعامل ، والاجلال والرتب والملذات والمتع والضمير والشرف والجسم

والروح .

اذن ، ما هو الانتاج البضاعى ؟ باى سمات يتسم ؟

الانتاج البضاعى البسيط والانتاج البضاعى الرأسمالى

الانتاج البضاعى انما هو انتاج المنتوجات ، لا للاستهلاك الشخصي ، بل لاجل التبادل عن طريق البيع والشراء . فان البائع — صاحب الشيء ، يبيعه في السوق لكى يشترى من ايراد البيع شيئا آخر ضروريا له .

ان انتاج المنتوجات لاجل التبادل يتواجد منذ بضعة آلاف من السنين . وقد نشأ في مرحلة تفسخ النظام المشاعي البدائي ، وتواجد في ظل نظام الرق وفي ظل الاقطاعية . ولكن الانتاج البضاعي في ظل هذه الانظمة لم يكن يتسم الا بطابع «معاون» ، «ثانوى» . فان الاقتصاد العينى (الطبيعى) كان الشكل السائد اي ان المجتمع كان يتشكل على الاغلب من طائفة من وحدات اقتصادية متجانسة ، كانت

كل منها تنتج جميع المنتوجات الاساسية وتستهلكها بنفسها . ولم يصبح الانتاج البضاعى الشكل العام والمهيمن للاقتصاد الا فى ظل الرأسمالية .

لقد انبثق الانتاج البضاعى حين توفر شرطاه الاساسيان . اولا ، بلغ التقسيم الاجتماعى للعمل درجة كافية من التطور اخذ فيها الافراد او جماعاتهم تنتج مختلف المنتوجات (مثلا ، يتعاطى البعض الزراعة ، وفريق ثان — تربية المواشى ، وفريق ثالث — الحرف وينتجون الاقمشة والاحذية والادوات ، والخ .) . ثانيا ، جرى انعزال المنتجين على الصعيد الاقتصادى بوصفهم مالكى المصنوعات المنتوجة على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . فى هذه الاحوال لم تبق العلاقة بين المنتجين والمستهلكين ممكنة الا بواسطة السوق ، عن طريق تبادل المنتوجات ، عن طريق بيعها وشرائها .

هناك نوعان اساسيان من الانتاج البضاعى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج — البسيط والرأسمالى .

الانتاج البضاعى البسيط ، هو انتاج منتجى

البضائع الخصوصيين الصغار القائم على العمل الشخصى . **الانتاج البضاعى الرأسمالى** هو الانتاج الذى يجرى فى ظله استثمار عمل العمال الاجراء . الانتاج البضاعى البسيط والانتاج البضاعى الرأسمالى هما من طراز واحد ؛ فان الملكية الخاصة هى الاساس الاقتصادى لكل منهما . والانتاج البضاعى البسيط والانتاج البضاعى الرأسمالى على السواء يتطوران بصورة عفوية ، فوضوية ، فى غمار المزاحمة .

ولكنه توجد فوارق جوهرية بين الانتاج البضاعى البسيط والانتاج البضاعى الرأسمالى . ففى ظل الانتاج البضاعى البسيط تخص وسائل الانتاج المنتج المباشر ، بينما تخص الرأسمالى فى ظل الانتاج البضاعى الرأسمالى . الاول يرتكز على العمل الشخصي لمنتج البضائع واعضاء عائلته ؛ الثانى يرتكز على استثمار العمل المأجور . الهدف النهائى من الانتاج البضاعى البسيط تلبية حاجات منتجى البضائع الشخصية ؛ اما الرأسماليون ، فانهم يتعاطون اعمال الانتاج بغية الكسب ، بغية جنى الارباح .

ان سمات التشابه والاختلاف بين الانتاج البضاعي البسيط والرأسمالي تحدد الطبيعة المزدوجة لمنتج البضائع الصغير بالذات : الفلاح ، او الحرفي . فهو ، من جهة ، كادح ، ومن جهة اخرى ، مالك . وهو كمالك يسعى في ظل الرأسمالية الى «ان يشق طريقه في الحياة» ، «ان يصبح من الناس» ، ان يغتني . ولهذا الغرض ، لن يتردد عن الكسب والاثراء على حساب الآخرين اذا ما سنحت الفرصة . ولكن وضعه ككادح في المجتمع البرجوازي لا يحسد عليه . ففي اغلبية الاحوال لا يصمد منتجو البضائع الصغار لمزاحمة المزارع الكبيرة او لمزاحمة المؤسسات الصناعية الكبيرة ، ويحل بهم الخراب عاجلا ام آجلا .

في ظروف اجتماعية معينة يشكل الانتاج البضاعي البسيط المنطلق لنشوء الانتاج الرأسمالي . ومن هذه الظروف ، تمركز وسائل الانتاج والمبالغ الكبيرة من النقود في ايدي عدد قليـــــل من المالكين ، وتحول قوة العمل الى بضاعة اي الى عاملين احرار شخصيا ومحرومين من

وسائل الانتاج ومضطرين الى بيع قدرتهم على العمل لكي لا يموتوا جوعا .

والآن لنحلل ما تعنيه البضاعة . لقد اعتبر كارل ماركس انه لا يمكن فهم طبيعة الاستثمار الرأسمالي للعمال الاجراء دون تبيان جوهر البضاعة . ولهذا السبب بالذات بدأ ماركس تحليله للانتاج الرأسمالي في «رأس المال» من تحليل البضاعة .

البضاعة وخصائصها

البضاعة هي الخلية الاساسية للانتاج البضاعي الرأسمالي . ان تبادل البضائع ، كما يقول لينين ، هو عبارة عن «ابسط الاشياء ، وآلفها وأكثرها تواترا ، الاشياء العادية ، الاشياء الاساسية لا أكثر ، الاشياء التي تصادف مليارات المرات : العلاقات في المجتمع البرجوازي (البضاعى)» * .

البضاعة هى شيء منتوج لاجل التبادل .

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٤ ، ص ٤٦٩ .

وكل بضاعة تملك خاصتين ؛ فهى تلبى هذه او تلك من حاجات الانسان ، وتبادل ببضائع اخرى .

ان قدرة البضاعة على تلبية حاجة بشرية ما هى **قيمتها الاستعمالية** (الاستهلاكية) . وبوسع البضاعة ان تلبى مباشرة حاجة الانسان الشخصية او ان تكون وسيلة لانتاج خيرات المعيشة . مثلا . يلبى الخبز والزيت والزبدة واللحم حاجات الانسان الى الغذاء ؛ ويلبى المعطف والطقم والفسطان حاجته الى اللباس ؛ ويلبى الغاز والحطب الحاجة الى الوقود ، والخ . والآلات والخامات وسائر وسائل الانتاج تلبى الحاجة الى انتاج الخيرات المادية . واذا لم يكن للشىء قيمة استعمالية ، فانه لن يصبح ابدا بضاعة ، ولن يكون احد بحاجة اليه .

وغالبا ما تكون القيمة الاستعمالية للبضاعة مرتبطة بخصائص الشىء الطبيعية وتشكل مضمون الثروة المادى فى المجتمع ، كل مجتمع . ولكن القيمة الاستعمالية تصبح فى ظل الانتاج البضاعى حاملة للقيمة التبادلية .

القيمة التبادلية — هى قدرة بضاعة واحدة على مبادلتها بنسب كمية معينة ببضائع اخرى . ان المعادلة فى التبادل بين بضائع مختلفة تفترض وجود امر ما مشترك بينها يجعل من الممكن اجراء مقارنة ومقايسة بينها . ان البضائع بوصفها قيما استعمالية تختلف من حيث الكيفية . والامر المشترك بينها هو انها منتوجات العمل ، وان عمل الانسان هو المقياس المشترك بينها . ان العمل المبذول على انتاج البضائع يشكل **قيمتها** ؛ والبضائع ، بوصفها قيما على وجه الضبط ، قابلة للمقارنة والمقايسة .

بقدر ما يزداد العمل المبذول على صنع البضاعة ، بقدر ما تزداد قيمتها . ولكنه ليس مكتوبا على البضاعة مقدار العمل المبذول على صنعها . ان قيمة البضاعة لا تتضح وتتجلى الا فى التبادل ، بواسطة القيمة التبادلية . وكلما بادل الناس بضاعة ببضاعة ، فانهم يقيمون المعادلة بين نفقات العمل على صنعهما ، يقيمون المعادلة بين البضاعتين بوصفهما قيمتين .

وهكذا تكون البضاعة وحدة القيمة الاستعمالية

والقيمة . ان ازدواجية طبيعة البضاعة تنجم عن ازدواجية طابع عمل منتج البضاعة . وقد كان ماركس هو الذى اكتشف للمرة الاولى ازدواجية طابع العمل . وهذا بالذات ما اتاح له فض سر الاستثمار الرأسمالى .

ان عمل كل منتج للبضائع هو ، من جهة ، عمل **ملموس** ، اى عمل مهنة معينة او ضرب من الشغل ، يخلق ، بحد ذاته ، قيمة استعمالية معينة . مثلا . البراد يصنع اداة ؛ الخباز يخبز الخبز ؛ الخياط يخيط البدلة . الانواع الملموسة من العمل آلاف وآلاف ، ولكنها تشترك جميعها فى امر واحد هو ان كلا منها هو انفاق لطاقة الانسان وعضلاته واعصابه ودماغه اى انفاق قوة العمل البشرية على العموم .

وكل بضاعة هى ، بهذه الصفة ، عمل **مجرد** . فعند التبادل فى السوق ، يجرى تجريد البضائع من الاشكال الخاصة المتميزة التى يرتديها كل نوع من الانواع العديدة من العمل الملموس . تجرى عملية التعادل بين البضائع

بوصفها جلطات ، بلورات من العمل المجرد المتجانس كيفيا (نوعيا) .

ان عمل منتج البضائع ، سواء فى ظل الانتاج البضاعى البسيط ام فى ظل الانتاج البضاعى الرأسمالى ، هو عمل خاص مباشرة لانه يرتكز على الملكية الخاصة . وفى الوقت نفسه يظهر هذا العمل بوصفه ايضا جزءا من العمل الاجتماعى الاجمالى لانه يتحقق فى ظل التقسيم الاجتماعى للعمل . وبين العمل الخاص والعمل الاجتماعى ، بين العمل الملموس والعمل المجرد ، يوجد تناقض داخلى عميق هو التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة ؛ فان البضاعة معدة لاجل الاستعمال فى حين تنتج لاجل البيع . وفى الواقع يتجلى هذا التناقض فى كون البضاعة المعنية بوصفها قيمة استعمالية لا تصل الى المستهلك ، ولن يجرى استعمالها اذا لم تُصرَّف بوصفها قيمة اى اذا لم تُبع . وفى ظل الرأسمالية يتجلى هذا التناقض بحدة خاصة فى ازمات فيض الانتاج .

مقدار قيمة البضاعة

بما ان قيمة البضاعة يخلقها العمل ، فان مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المضمّن في البضاعة . ان **وقت العمل** : ساعة ، يوم ، اسبوع — هو المعيار الطبيعي للعمل . وقد ينفق المنتجون كميات مختلفة من الوقت ، لا لصنع بضائع مختلفة وحسب ، بل ايضا لصنع الصنف ذاته من البضائع . وهذا رهن بـادوات العمل المستعملة ، ومهارات العـاملين ، ومستواهم المهنى ، وكثير من العـوامل الاخرى .

ان الوقت الذى ينفقه شغيل بمفرده على انتاج بضاعة ما هو وقت عمله الفردى . ولكن مقدار قيمة البضاعة لا تحدده نفقات العمل الفردية التى قد تختلف كثيرا بعضها عن بعض . ان القيمة تنطوى على العمل الاجتماعى . ولهذا يتحدد مقدار قيمة البضاعة بالعمل الضرورى اجتماعيا او بوقت العمل الضرورى اجتماعيا . وهذا الاخير يعبر عن وقت العمل المطلوب لاجل

صنع بضاعة ما فى ظروف متوسطة ، عادية ، للانتاج وفى حال مستوى متوسط فى المرحلة المعنية لمهارة العاملين وشدة العمل . ان وقت العمل الضرورى اجتماعيا ليس مقدارا دائما . فهو يتغير مع تطور التكنيك ونمو انتاجية العمل ، علما بانه يميل اجمالا وعموما الى الهبوط . وهذه عملية موضوعية تجرى بصرف النظر عن ارادة المنتج ووعيه .

وهكذا يقاس مقدار قيمة البضاعة بكمية العمل الاجتماعى المنفق على انتاجها علما بان القيمة تعبر عن العلاقة الاجتماعية بين الناس بواسطة البضاعة . ان مبادلة بضاعة ببضاعة فى السوق تجرى وفقا لمقدار قيمتهما الاجتماعية حسب المبدأ القائل : قيمة متساوية مقابل قيمة متساوية . وهنا يكمن جوهر قانون من اهم قوانين الانتاج البضاعى عنينا به **قانون القيمة** .

ان قيمة البضاعة ، كما سبق ان قلنا اعلاه ، تستحيل على الادراك والتقبل من جانب اعضاء الحواس ، وهى لا تتكشف الا فى حال

تعادل البضائع فى السوق ؛ وهذا التعادل تقوم به بضاعة من نوع خاص هى **النقد** .

جوهر النقد ووظائفه

يشغل النقد فى المجتمع البرجوازى مكانا خاصا . وتاريخ النقد يرقى بجذوره الى سحيق الازمان . فقد ظهرت النقود منذ قرون عديدة ، قبل ظهور الرأسمالية بزمن طويل ، ولكن دورها فى الانتاج البضاعى الرأسمالى تعاظم مرارا عديدة . اما ما تمثله النقود بالنسبة للبرجوازية ، فقد كتب الروائى الفرنسى اميل زولا عن ذلك فى روايته «النقد» ما يلى : «النقد ، النقد هو الملك ، النقد هو الاله ، النقد يعلو على الدم ، يعلو على الدموع ، النقد ينحنون امام جبروته غير المحدود ، مع تناسى ملامات الضمير البشرية الفارغة» . ان جوهر النقد يتجلى باسطع نحو فى «واجباته الاجتماعية» — فى وظائفه . فان النقد يقيس قيمة جميع البضائع الاخرى . ان التعبير النقدى عن قيمة البضاعة انما هو **سعرها** (ثمنها) . فنحن نتقبل عالم البضائع من

خلال اسعارها على وجه الضبط مقارنين بالفكر بين البضاعة والنقد .

ان النقد يقوم بدور الوسيط فى تداول البضائع . والنقد ينتقل ، فى دور واسطـــة للتداول ، من عملية للتبادل الى عملية اخرى اى انه يؤدى هذه الوظيفة بصورة عابرة . وهذا ما اتاح الاستعاضة فى التداول النقدى الداخلى عن النقود الذهبية الفعلية ببدائلها ــ النقود الورقية التى لها قيمة اسمية اى قيمة تقررها الدولة .

ان النقد ، بوصفه الممثل العام للثروة فى المجتمع الرأسمالى ، يقوم بدور الوسيط فى تشكيل الكنوز اى انه يجرى تكديسه وحفظه زمنا طويلا .

ينبثق النقد من انتاج البضائع ومبادلتها ويتطور معهما . وفى تبادل البضائع يقوم النقد بدور معادل عام ، يمكن بمبادلته الحصول على اية بضاعة . وفى سياق التاريخ قام الذهب والفضة بصورة عفوية بدور البضاعة النقدية .

ان هذين المعدنين يملكان قيمة كبيرة رغم صغر الحجم والكتلة ، وينقسمان بسهولة ،

ويحفظان بوثوق ؛ خلاصة القول انهما صالحان ومريحان ، بحكم طبيعتهما ، للقيام بوظائف المعادل العام . ومع ظهور النقد وتطوره ، ظهرت قوة جبارة اعطى امتلاكها الثروة والسلطة . ان النقد هو وسيلة سحرية بمقدورها في ظل الرأسمالية ان تتحول الى اى شيء مغر ومرغوب فيه .

حين تشرى البضاعة مع تأجيل دفع ثمنها نقدا ، يقوم النقد بدور وسيلة للدفع . وهذه الوظيفة يؤديها النقد فى عمليات القرض والتسليف ، وعند دفع الضرائب وفى جملة من الاحوال الاخرى . وفى البلدان الرأسمالية يستعملون على نطاق واسع الشيكات والكمبيالات والحوالات وسيلة للدفع .

ويقوم النقد فى تداول البضائع على الصعيد العالمى بدور وسيلة عالمية للدفع والشراء . واحيانا يخلع النقد «رداءه الوطنى» ويبرز بصورة سبائك من المعادن الكريمة .

لماذا تملك النقود فى المجتمع الرأسمالى قوة هائلة ؟ لماذا تجسد السيادة والسلطة على الناس ، وتتيح العيش باستثمار الآخرين ؟ ذلك

لان النقود تستطيع فى ظل الرأسمالية ان تتحول الى **راسمال** .

تحول النقد الى رأسمال

النقد هو النتاج الاخير لتطور الانتاج البضاعى البسيط وهو فى الوقت نفسه الشكل الاول لتجلى الرأسمال . ولكن النقد ليس بحد ذاته رأسمالا ، ولا يصبح رأسمالا الا فى ظروف تاريخية معينة ، الامر الذى سبق ان تناولناه .

يمكن التعبير عن تداول البضائع الجارى فى ظل الانتاج البضاعى البسيط بالصيغة التالية : «بضاعة — نقد — بضاعة» (ب — ن — ب) . ان النقد (ن) ضرورى هنا كوسيط فى تبادل البضائع . وهدف تبادل البضائع واضح . مثلا . الفلاح يبيع الحبوب لكى يشترى بالنقود التى يقبضها اقمشة . هنا ينفق النقد ببساطة على الشراء ، وهى ليست رأسمالا .

ان حركة النقد بوصفه رأسمالا تعرب عنها معادلة اخرى «نقد — بضاعة — نقد» (ن — ب — ن) . هنا لا ينفق النقد ، بل يسلفه الرأسمالـــــى

وحسب . فهو يتنازل عن النقد بغية استعادته .

ان النقد ذاته هو الهدف النهائى لحركة النقد بوصفه رأسمالا . وقد كتب الاديب الاميركى درايزر فى كتابه «العبقرى» فى وصف الرأسمالى سامرفيلد : «لم يكف يوم بكامله لانتاج الذهب والفضة من اجله ؛ ففى اليوم التالى ايضا طالب بالذهب والفضة ، وبكمية اكبر . لم يكن لجشعه حد . . .» .

ان دورة النقد حسب صيغة «نقد — بضاعة — نقد» ستكون عديمة المضمون وعديمة الهدف اذا حصل مالك النقد فى النهاية نفس المبلغ الذى انفقه . ولن يكون لهذه العملية معنى الا اذا حصل على مبلغ اكبر من الذى سلفه . ان الصيغة الفعلية لحركة النقد بوصفه رأسمالا : «نقد — بضاعة — نقد زائد بعض الزيادة فى النقد» (ن — ب — ن١) ؛ وهذه الزيادة سماها ماركس **القيمة الزائدة** .

ان النقد بوصفه رأسمالا ينمو تلقائيا فى سياق حركته ، ويصبح بمقدوره ان «يبيض بيضة ذهبية» ، ويعود بالقيمة الزائدة . ان

الرأسمال انما هو قيمة متنامية تلقائيا او قيمة تعود بالقيمة الزائدة .

كيف يجرى نمو النقد ؟ اين هو مصدر القيمة الزائدة ؟

يعتبر بعض الاقتصاديين البرجوازيين ان ازدياد القيمة يجرى فى عملية التداول بالذات . ولكن ، بموجب قانون القيمة ، يجرى فى ميدان التداول تبادل اشياء متعادلة ، تبادل قيم متساوية القدر . يقينا ان بعض الرأسماليين يتحايلون ويخدعون الآخرين . ولكن ما يربحه البعض كبائعين يخسره الآخرون كشارين . والحال ان زيادة الرأسمال تتحقق عند طبقة الرأسماليين بأسرها .

فأين تنبع القيمة الزائدة اذا كانت جميع البضائع تباع وتشرى بقيمتها ؟ لقد كان كارل ماركس اول من فض سر القيمة الزائدة فى مؤلفه «رأس المال» .

ذلك ان الرأسمالى يجد فى السوق بضاعة تتميز قيمتها الاستعمالية بخاصة فريدة هى القدرة على انتاج قيمة اكبر من التى تملكها . وهذه البضاعة المتميزة هى **قوة العمل** .

قوة العمل بوصفها بضاعة

ان قوة العمل هى مجمل الكفاءات البدنية والروحية التى يملكها الانسان والتى يستعملها حين ينتج الخيرات المادية . وقوة العمل هى فى كل مجتمع عنصر ضرورى من عناصر الانتاج. ولكنها لا تصبح بضاعة الا فى ظل الرأسمالية . ولهذا الغرض لا بدّ فى المقام الاول من ان يتمتع مالك قوة العمل بالحرية الشخصية . ولكن هذه الحرية وحدها لا تكفى . فاذا كان العامل حرا شخصيا ، وكانت تتوفر له امكانية اعالة عائلته بسبيل آخر ، فانه لا يمضى الى الرأسمالى . وقد ساق ماركس فى مؤلفه «رأس المال» مثالا طريفا . فان الصناعى الانجليزى بيل قرر ان يبنى مؤسسة فى اوستراليا . شحن الآلات والخامات على متن سفينة ، واخذ معه بضعة آلاف من الرجال والنساء مع اولادهم لكى يشتغلوا من اجله ، ومضى . ولكن لم يبق له فى اوستراليا حتى خادم . فقد فضل العمال ممارسة تربية المواشى وحراثة الارض لان الارض الحرة فى اوستراليا كانت تكفى

الجميع فى ذلك الزمان . وهكذا تفجرت مساعى بيل الجشعة ، وهو الذى فكر فى جنى الارباح الطائلة ، مثل فقاعة الصابون .

ان الشرط الضرورى لتحويل العامل الحر شخصيا الى بروليتارى مأجور هو حرمانه من وسائل الانتاج وبالتالى من وسائل العيش .

ان للبضاعة — قوة العمل ، مثل اية بضاعة ، قيمة وقيمة استعمالية . ان قيمة البضاعة — قوة العمل تحددها كمية وقت العمل الضرورى لاجل «انتاجها» . ان قوة العمل بضاعة خاصة . وحاملها هو الانسان الذى يضطر الى الأكل والشرب واللبس والراحة لكى يعيش ويشتغل . و«لانتاج» هذه البضاعة ، ينبغى تأمين وسائل العيش للعامل ؛ ولاجل توفير هذه الوسائل ، ينبغى للعامل ان يملك مبلغا معينا من النقد . وهذا يعنى انه يجب على العامل ان يتلقى ، مقابل قوة عمله التى يبيعها من الرأسمالى ، وان النفقات على اكتسابها ، على التعليم ، تدخل كذلك فى قيمة قوة العمل . وبقدر ما مبلغا من النقد يكفى لشراء الخيرات المادية

الضرورية لاجل عيشه .

وفضلا عن ذلك تحتاج عملية الانتاج الرأسمالى الى دفق دائم من قوة العمل الجديدة ، ولذا تنطوى قيمة البضاعة — قوة العمل على قيمة سلع الاستهلاك الضرورية لاجل عائلة العامل . ذلك ان الرأسماليين يعتبرون اولاد العمال مادة لاجل الاستثمار فى مستقبل غير بعيد . ان موقف الرأسماليين من اولاد العمال يشبه موقف الباشق من ضحاياه . هناك حكاية قديمة يمدح فيها الباشق السمانة لكثرة فراخها ، ثم يقبض على الفراخ الواحد تلو الآخر ويحملها الى عشه . وحين عرفت السمانة بذلك قالت له : «الآن اتضح لى لماذا تمدحنى — بدافع جشعك فقط» . كذلك بالضبط ينتظر الرأسمالى ان تربى عائلة العامل عاملا جديدا لكى ينتزعه فيما بعد من العش العائلى ، آملا فى ان يزيد هذا العامل الجديد من ثروته بتقييده الى الآلة .

يجب ان يملك العامل التجربة ، والمعارف المهنية فى هذا الفرع او ذاك من فروع الانتاج . وان النفقات على اكتسابها ، على التعليم ،

تدخل كذلك فى قيمة قوة العمل . وبقدر ما ترتفع درجة كفاءة العامل ، بقدر ما تزداد قيمة قوة عمله . كذلك يجب ان يلبى العامل حاجاته الروحية : ان يشاهد الافلام السينمائية ، ويطالع الجرائد والمجلات ، والخ . ان النفقات على تلبية هذه الحاجات تدخل فى قيمة قوة العمل .

ان قيمة قوة العمل ، المعبر عنها بالنقد ، هى **سعر (ثمن) قوة العمل** . وفى ظل الرأسمالية تأخذ شكل **الاجرة** . وعادة يشترى الرأسماليون قوة العمل بسعر اقل من قيمتها وبذلك يزيدون ارباحهم .

ثم ان لقوة العمل بوصفها بضاعة قيمة استعمالية ايضا تتلخص فى قدرة العمال الاجراء على صنع قيمة جديدة ، اكبر من قيمة قوة العمل ذاتها . ولاجل هذه القدرة على وجه الضبط . يستأجر الرأسماليون العمال .

ان عمل العمال غير المدفوع الاجر الذى يستأثر به بلا مقابل الرأسماليون الذين يشترون قوة العمل هو مصدر القيمة الزائدة . وهذه سمة نموذجية ، مميزة ، من سمات الرأسمالية ، وجوهرها الاستثمارى الداخلى .

الفصل الثانى

الغول الذى يمتص دماء العمال

ان مصدر ربح الرأسماليين هو استثمار الجماهير الكادحة ، انتاج القيمة الزائدة واستملاكها . وقد شبه ماركس الرأسمال بغول لا يعيش وينتعش الا حين يمتص الدم والعرق من عبيده المأجورين * . وبابتداع نظرية القيمة الزائدة كشف ماركس طبيعة الاستثمار الرأسمالى . وقد نعت لينين نظرية القيمة الزائدة لماركس بانها حجر الزاوية فى مذهبه الاقتصادى .

---

* راجع : ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٣ ، ص ٢٤٤ .

القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية

يخضع الانتاج الرأسمالى لهدف رئيسى هو اغناء البرجوازية على الدوام والى ما لا حدّ له . وقد عرى كارل ماركس فى «رأس المال» اسلوب بلوغ هذا الهدف وآلية انتاج القيمة الزائدة واستملاكها .

فان الرأسمالى يبنى بنقوده مصنعا ويجهزه بالماكنات والآلات ، ويستجلب الخامات والوقود ، ويأتى بالطاقة الكهربائية ، ويشترى فى الوقت نفسه فى السوق البضاعة — قوة العمل ، القادرة على صنع القيمة .

واذ يشترى الرأسمالى قوة العمل ، يجمعها مع وسائل الانتاج : يوقف العمال امام الماكنات ، ويجرى الانتاج . وقد وصف ماركس هذه العملية وصفا مجازيا : «ان مالك النقود السابق يمشى الى الامام كالرأسمالى ، ومالك قوة العمل يمشى وراءه كعامله . احدهما يضحك ضحكا كثير الدلالات ويتحرق رغبة فى الشروع فى القضية ؛ والثانى يتسكع بكآبة وبحزن

كانسان باع جلده بالذات فى السوق ولا يرى بالتالى في المستقبل اى افق غير افق واحد هو انهم سيدبغون هذا الجلد» * .

ان عملية العمل فى المؤسسة الرأسمالية تتصف بخاصتين : ان العامل يعمل تحت رقابة الرأسمالى والبضاعة التى يصنعها فى سياق الانتاج تخص الرأسمالى ؛ والرأسمالى يقرر ما يجب انتاجه ، وباية كمية ، وبأى اسلوب . وهاتان الخاصتان لعملية العمل فى ظل الرأسمالية تحولان عمل العامل المأجور الى عمل سخرى ، اجبارى .

كذلك يتسم الانتاج الرأسمالى نفسه بطابع مزدوج . فهو ، من جهة ، عملية صنع القيم الاستعمالية ، وهو ، من جهة اخرى ، عملية زيادة القيمة . وهذه الازدواجية تحددها فى آخر المطاف ازدواجية عمل العمال الاجراء . فان عمل العمال الملموس يخلق قيما استعمالية

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٣ ، ص ١٨٧ .

جديدة ؛ والى هذه القيم تنتقل قيمة وسائل الانتاج . وفى الوقت نفسه يخلق عمل العمال المجرد قيمة جديدة تنطوى على معادل قيمة قوة العمل وعلى زيادة معينة اليها هى القيمة الزائدة التى يستأثر بها الرأسمالى بلا مقابل . وقد كتب كارل ماركس «ان صيانة القيمة بضم القيمة انما هى هبة طبيعية تتجلى فى فعل قوة العمل . . . هبة الطبيعة التى لا تكلف العامل شيئا ، ولكنها تعود بالكثير على الرأسمالى . . .» * .

ان القيمة الزائدة هى القيمة التى يخلقها عمل العمال الاجراء ويستأثر بها الرأسمالى بلا مقابل . وحتى اذا اشترى الرأسمالى وسائل الانتاج وقوة العمل حسب قيمتها وباع البضائع المصنوعة بقيمتها ايضا ، فانه يستخلص على كل حال قيمة زائدة من عمل العمال الاجراء .

فكيف يجرى هذا ؟

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٣ ، ص ٢١٨ .

4-1315

يمكن تقسيم كل عمل العمال في الانتاج الرأسمالي الى قسمين . في غضون قسم من يوم العمل يصنع العامل قيمة توازي قيمة قوة عمله . وهذا القسم من يوم العمل ضروري لاجل تجديد انتاج قوة عمله وتأمين عيش العامل نفسه وعائلته ، وهو **وقت العمل الضروري** . والعمل المبذول في سياق وقت العمل الضروري هو **العمل الضروري** . ولكن الرأسمالي يجبر العامل على العمل علاوة على وقت العمل الضروري . ولهذا الغرض بالذات استأجره . والعامل المأجور يشتغل مجانا ، بلا مقابل ، علاوة على وقت العمل الضروري ، ويخلق فائض قيمة علاوة على قيمة قوة عمله اي انه يخلق **القيمة الزائدة** — مصدر الربح ، مصدر الاثراء بالنسبة لطبقة الرأسماليين . وهذا القسم من يوم العمل هو **وقت العمل الزائد** ؛ والعمل المبذول في غضونه هو **العمل الزائد** . وحصول الرأسماليين على القيمة الزائدة هو استملاكهم لعمل العمال المأجورين الزائد غير المدفوع الاجر ، وهذا يعني استثمار العمال .

ان انتاج واستملاك اكبر قدر ممكن من القيمة الزائدة يقومان فى اساس الانتاج الرأسمالى . وهذا هو قانونه الاقتصادى الرئيسى ، المطلق . وهذا القانون لا يحدد الهدف الرئيسى من الانتاج الرأسمالى — الربح — وحسب ، بل يبين كذلك الاسلوب الرئيسى لبلوغه وهو استثمار العمال الاجراء . وقد كتب كارل ماركس : «ان نمو الرأسمال نموا ذاتيا باكبر قدر ممكن ، اى انتاج القيمة الزائدة باكبر قدر ممكن ، وبالتالى استثمار قوة العمل من قبل الرأسماليين باكبر قدر ممكن هو الباعث المحرك والهدف المحدّد لعملية الانتاج الرأسمالية * .

ان القانون الاقتصادى الاساسى لاسلوب الانتاج الرأسمالى يكشف سر الاستثمار الرأسمالى ويتيح توضيح العمليات والظاهرات الجارية فى المجتمع البرجوازى توضيحا عميقا وعلميا . ان قانون القيمة الزائدة يعبر عن علاقة استثمار

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٣ ، ص ٣٤٢ .

العمال الاجراء من جانب الرأسماليين ، وعن العلاقات بين العمل والرأسمال ، بين العمال والبرجوازية ، التى هى العلاقات الطبقية الاساسية فى ظل الرأسمالية . وفى آخر المطاف ، تتطور وتتفاقم جميع تناقضات الرأسمالية بفعل هذا القانون .

الرأسمال واقسامه المكونة

ان القيمة الزائدة هى الهدف الاساسى والرئيسى من اداء الرأسمال لوظائفه .

فما هو الرأسمال ؟

يمكن الاجابة عن هذا السؤال بأعم نحو كما يلى .

ان الرأسمال هو قيمة (بشكل النقود ووسائل الانتاج) التى تعود على مالكها بالقيمة الزائدة ، نتيجة لاستثمار العمال الاجراء ، اى قيمة تنمو تلقائيا . وهكذا ينطوى مفهوم «الرأسمال» الزاما على علاقة اجتماعية انتاجية بين طبقتى المجتمع البرجوازى الاساسيتين — طبقة الرأسماليين ، مالكى

وسائل الانتاج ، وطبقة العمال الاجراء الذين لا يملكون غير قوة عملهم والذين يعيشون من بيعها .

كيف ينشأ الرأسمال ؟

هناك حكاية مختلقة من قديم الزمان لاجل السذج وسريعى التصديق لا تزال شائعة فى الغرب الى الآن ، ومفادها ان الرأسمال قد نشأ بفضل اجتهاد مالكيه ؛ فان المقتصدين قد صاروا اغنياء ، بينما تحول الكسالى والمبذرون الى عمال اجراء .

فى اوائل الثمانينيات ، اصدر الاقتصادى الاميركى جورج هيلدر كتابا اثار ضجة كبيــرة اسمه «الغنى والفقر» ؛ وهذا الكتاب تتخلله بكل وضوح الفكرة التالية : ان الغنى هو صورة مجسدة للاجتهاد الذى يجب تشجيعه بجميع الوسائل ، بينما الفقر علامة الكسل وغياب الاجتهاد . ويتساءل هيلدر : لماذا هناك اناس فقراء ؟ ويجيب بنفسه : لانهم سيئا يشتغلون . ولتحاشى الفقر ، يجب على المرء ان ينهض فى وقت ابكر ، وينام فى وقت اكثر تأخرا ، وان يشتغل طوال النهار كله باجتهاد . ان هيلدر

الذى يعظ المحرومين برياء ونفاق بما يجب ان يفعلوه لكى يتخلصوا من براثن الفقر يدافع فى الوقت نفسه باقصى الحمية عن الرأسماليين . وهو يرى ان كل تخفيض فى مداخيل الاغنياء ، وبالتالى فى توظيفاتهم فى الصناعة لكى يعطوا الفقراء المزيد لا يفعل غير ان يؤدى الى تخفيض الانتاجية وتفاقم البطالة ومزيد من الفقر . وهذا الضرب بالذات من الافكار يقوم فى اساس «الانجيل» الاقتصادى للحكومات الحالية فى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى وعدد من البلدان الرأسمالية الاخرى .

ولكن الغنى ليس البتة بالطبع نتيجة لخارق اجتهاد الرأسماليين . وحتى اذا افترضنا انه كان من الممكن ان تنشأ بعض الرساميل عن العمل ، فان هذا لا يغير اللوحة العامة ، الوضع العام . فبدون استثمار العمال الاجراء الذين يخلقون القيمة الزائدة ، سرعان ما ينفق هؤلاء الرأسماليون رأسمالهم الاساسى وتفرغ جيوبهم .

ولكن البرجوازية تزيد سنة بعد سنة مقادير رساميلها . فان اصحاب المليارات الاميركيين

دوبون وروكفلر وفورد وميللون وغيرهم يملكون اموالا طائلة ، خيالية . فان الطاغوت دانييل كيت لودفيغ من نيويورك ، مثلا ، تبلغ امواله الخاصة ملياري دولار .

لكي نتفهم جوهر الرأسمال ونحصل على تصور اعمق عن آلية الاستثمار الرأسمالي ، من المهم ان نطلع على مسألة تقسيم الرأسمال الى اقسامه المكونة . وهذا التقسيم اجراه كارل ماركس لكي يوضح بمزيد من العمق مسألة آلية الاستثمار الرأسمالي .

فرز ماركس في الرأسمال قسمين : **الرأسمال الثابت** المتجسد في وسائل الانتاج ، **والرأسمال المتغير** المنفق على شراء قوة العمل . ان الرأسمال المتغير ، اى استثمار العمال المأجورين هو وحده الذى يعود بالقيمة الزائدة . وبقدر ما يجلب العامل للرأسمالي المزيد من القيمة الزائدة ، بقدر ما ينمو الرأسمال كله بمزيد من السرعة ، ويغتنى الرأسمالي بمزيد من الكبر .

ولتحديد مقدار استثمار العمال من قبل الرأسماليين ، اورد كارل ماركس مؤشرين :

كتلة القيمة الزائدة (او مقدارها المطلق) **ومعدلها** (او مقدارها النسبى بالمقارنة مع مقدار الرأسمال المتغير) .

مع تطور الرأسمالية تنمو كتلة القيمة الزائدة ويتعاظم معدلها . ففى اوائل القرن العشرين بلغ معدل القيمة الزائدة فى الصناعة الاميركية اكثر من ١٠٠ بالمئة بقليل ، وفى اوائل الثمانينيات بلغ فى المؤسسات الصناعية الكبيرة لكثير من الفروع ٣٠٠ بالمئة واكثر . ففى نيويورك ، مثلا ، انتج العمال الصناعيون بعملهم قيمة تربو على مقدار اجورهم بنسبة ٤,٢٥ دولارات بكل دولار من الاجور .

بقدر ما يزداد معدل القيمة الزائدة (او درجة استثمار العمال) وعدد العمال العاملين فى المؤسسات الرأسمالية ، بقدر ما تزداد كتلة القيمة الزائدة التى يستأثر بها الرأسمالى وتزداد مداخيله .

باية اساليب يتوصل الرأسماليون الى زيادة معدل القيمة الزائدة وكتلتها (حجمها) ؟

اسلوبا رفع درجة استثمار العمال

لرفع درجة استثمار العمال ، يلجأ الرأسماليون الى اسلوبين اساسيين .

الاسلوب الاول يتلخص فى زيادة مدة يوم العمل زيادة سافرة مباشرة . وفى هذه الحال سيزداد مقدار وقت العمل الزائد مع بقاء مقدار وقت العمل الضرورى بدون تغير ، الامر الذى يسفر عن رفع درجة استثمار العامل . فاذا زاد الرأسمالى يوم العمل من ٨ ساعات (٤ ساعات من وقت العمل الضرورى و٤ ساعات من وقت العمل الزائد) حتى ١٠ ساعات ، فان وقت العمل الزائد لن يبقى ٤ ساعات ، بل يصبح ٦ ساعات . وهكذا يزداد معدل القيمة الزائدة ٥٠ بالمئة وتزداد كتلتها .

ان القيمة الزائدة الناجمة من تطويل يوم العمل علاوة على وقت العمل الضرورى تسمى **القيمة الزائدة المطلقة** . وبما ان تحرق الرأسماليين الى الحصول على القيمة الزائدة لا حدّ له ، فانهم ، كما يبين التاريخ ، قد سعوا دائما

ولا يزالون يسعون وراء تطويل يوم العمل الى اقصى حدّ . ولو كان من الممكن ، لاجبر المستثمرون العمال على العمل ٢٤ ساعة فى اليوم . ولكن هذا غير ممكن لانه يتعين على الانسان ان يستريح وينام ويأكل فى قسم معين من اليوم ، الامر الذى يحدد **حدود يوم العمل الطبيعية** . وعدا هذا ، توجد كذلك **حدود معنوية** . ينبغى للعامل وقت لاجل تلبية حاجاته الثقافية والاجتماعية . وبفضل نضال الطبقة العاملة العنيد والمديد ، قرر القانون حدا ليوم العمل فى اغلبية الدول الرأسمالية . وفى الوقت الحاضر ، يبلغ متوسط مدة اسبوع العمل فى البلدان الرأسمالية الرئيسية ٤٠ — ٤٦ ساعة .

ولكن الرأسماليين يبحثون فى الظروف الراهنة ايضا عن اساليب لتطويل اسبوع العمل . ففى بريطانيا العظمى وفرنسا مثلا ، يشتغل ٢٥ — ٣٠ بالمئة من العمال اكثر من ٤٥ ساعة فى الاسبوع . وفى الولايات المتحدة الاميركية يربو وقت العمل الفعلى على المعدل بالنسبة لاكثر من ٢٠ مليون شخص ، بينهم ٦ ملايين يشتغلون ٦٠ ساعة

فى الاسبوع واكثر ، علما بان ليس الجميع يتقاضون اجرة لقاء العمل الاضافى (العمل فوق المعدل) . والعمال الاجانب يعانون وضعا شاقا جدا . ففى ايطاليا يشتغل زهاء ٨٠ بالمئة من العمال الاجانب ١٠ ساعات واكثر فى اليوم ، علما بان اجورهم اقل من اجور العمال الايطاليين.

يتوصل الرأسماليون الى زيادة انتاج القيمة الزائدة المطلقة فى ظل مدة يوم العمل ذاتها ، وذلك بفضل زيادة شدة العمل .

باى نحو يفعلون ذلك ؟

ان زيادة شدة العمل تعنى ان العامل ينفق فى وقت العمل نفسه المزيد من الطاقة الحيوية ويخلق بالتالى قيمة اكبر وبالتالى قيمة زائدة اكبر . وعلى نطاق واسع يستغل الرأسماليون التقدم العلمى والتكنيكى لكى يجبروا العمال على العمل باقصى التوتر والشدة والجهد . مثلا ، فى مصانع «جنرال موتورز» ومصانع «جنرال الكتريك» ومصانع الكثير من الشركات الاخرى فى الولايات المتحدة الاميركية اقيمت المنظومات الاوتوماتيكية «الرقابة عن بعد» التى تتيح مراقبة عمل عدد كبير من

العمال . وهذه المنظومة تبلغ الادارة باشارات ضوئية وصوتية كل ٣٦ ثانية عن نتائج المراقبة . والشركة الاميركية لانتاج السيارات «كرايسلر» تستعمل فى مصانعها بمدينة دترويت آلات حاسبة الكترونية (كومبيوترات) لاجل زيادة شدة عمل كل عامل . فان الكومبيوتر يختار آنيا من بين المئات والمئات من صيغ توزيع العمال على السلسلة العشر الفضلى التى تجبر العمال على العمل باقصى الشدة ؛ ثم يتخذ المهندس قرارا بتطبيق احدى هذه الصيغ على الجميع . ان توزيع العمال فى الانتاج وفقا للمبادئ «العلمية» الجديدة يتيح اعتصار قدر من الطاقة ومن القوة الحيوية يربو ٢٠ — ٢٥ بالمئة عن ذى قبل .

الاسلوب الثانى لزيادة انتاج القيمة الزائدة يتلخص فى تخفيض مدة وقت العمل الضرورى مع بقاء مدة يوم العمل بدون تغيير ، الامر الذى يؤدى الى زيادة وقت العمل الزائد زيادة مناسبة .

لنفترض ان الوقت الضرورى يقل من ٤

ساعات الى ٣ ساعات فى يوم عمل من ٨ ساعات . فى هذه الحال يزداد الوقت الزائد الى خمس ساعات ، ويزداد معدل القيمة الزائدة من ١٠٠ بالمئة $(\frac{\text{٤ ساعات}}{\text{٤ ساعات}} \times \text{١٠٠\%})$ الى ١٦٧ بالمئة $(\frac{\text{٥ ساعات}}{\text{٣ ساعات}} \times \text{١٠٠\%})$.

والقيمة الزائدة الحاصلة بهذا السبيل تسمى **القيمة الزائدة النسبية** .

كيف يتسنى للرأسماليين تخفيض وقت العمل الضرورى ؟

ان وقت العمل الضرورى ، كما سبق ان اشرنا ، تحدده قيمة قوة العمل . وهذه تتوقف على قيمة وسائل العيش (قيمة المنتوجات الغذائية والالبسة والاحذية وبدل ايجار المسكن ، والخ) . فاذا هبطت قيمة وسائل العيش ، فان العامل يعمل وقتا اقل لنفسه ووقتا اطول للرأسمالى . وهذا ما يتحقق بفضل انماء انتاجية العمل ، وقبل كل شىء ، فى الفروع التى تنتج البضائع لاجل الجماهير الواسعة من السكان .

وفى عداد العوامل التى تفعل فعلها فى اتجاه تخفيض قيمة قوة العمل ، يرد كذلك اللجوء على

نطاق واسع الى عمل النساء والاولاد . فان زوجات العمال واولادهم يكسبون رزقهم بانفسهم ، علما بان اجورهم اقل بكثير من اجور الرجال .

وفى الآونة الاخيرة اصبح استثمار عمل النساء والاولاد ظاهرة واسعة الانتشار فى كثير من البلدان الرأسمالية . ففى جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا واسبانيا وبريطانيا العظمى ، مثلا ، يتعرض مئات الآلاف من الاولاد للاستثمار . وفى الولايات المتحدة الاميركية يشكل الاولاد خمس العمال الزراعيين . وفى تركيا ، كما يستفاد من المعطيات الرسمية ، يتقاضى زهاء مليون ولد اجورا . وفى البرازيل ، يعمل فى مختلف الانتاجات زهاء ١٠ ملايين ولد ، علما بان كثيرين منهم يبدأون العمل منذ السادسة او السابعة من العمر .

ومن الطبيعى ان يخفض انتشار عمل النساء والاولاد انتشارا واسعا قيمة قوة عمل العامل الراشد وان يشكل بالتالى عاملا لزيادة القيمة الزائدة النسبية .

ان **القيمة الزائدة الفائضة** (او الاضافية) هى ضرب من القيمة الزائدة النسبية . وهـــــى

تنشأ عند الرأسماليين الذين يتوصلون ، بفضل استعمال التكنيك الجديد او بفضل تحسين تنظيم العمل ، الى تخفيض القيمة الفردية لبضائعهم دون مستوى القيمة الاجتماعية . وبما ان اسعار السوق تضبطها القيمة الاجتماعية ، فان هؤلاء الرأسماليين لا يحصلون على القيمة الزائدة العادية وحسب ، بل يحصلون ايضا على القيمة الزائدة الاضافية . وهذه الاخيرة تبقى الى ان يخفض الرأسماليون الآخرون قيمة بضائعهم .

ويحصل على القيمة الزائدة الاضافية الرأسماليون الذين يطبقون طرائق ارقى لتنظيم العمل ويستعملون احدث المنجزات التكنيكية طالما لم تصبح فى منال الجميع . ومن جراء هذا ، كان للرأسماليين مصلحة فى الحفاظ على «اسرار» انتاجهم ، ووقايتها من المزاحمة لاجل ابتزاز اكثر ما يمكن من القيمة الزائدة الاضافية .

ولجميع اساليب انتاج القيمة الزائدة هدف مشترك هو تقوية استثمار العمال .

وعلاوة على كل هذا ، يحقق الرأسماليون

كسبا اضافيا على حساب العمال ، وذلك بامتناعهم عن ان يدفعوا لهم كليا معادل قيمة قوة عملهم . وهم يستخدمون الشكل الخاص لسعر البضاعة–قوة العمل ، اى الاجرة ، كوسيلة لتقوية استثمار العمال وفي الوقت نفسه كوسيلة لتمويه هذا الاستثمار . فان فرنسوا ميشلين ، احد اصحاب الشركة الفرنسية الضخمة «ميشلين» ، يستخدم فى جولاته على المصانع سيارة صغيرة رخيصة . واحيانا يتوقف فى المشاغل امام آلة–اداة لكى يتبادل بعض الكلمات مع هذا العامل او ذاك ، ويصافحه بصورة تظاهرية . وهو يبذل قصارى جهده محاولا ان يبرهن انه انسان بسيط مثل عماله . ولكن عائلة ميشلين من اغنى العائلات فى فرنسا ، ومداخيلها السنوية تبلغ عشرات الملايين من الفرنكات . اما عمال الشركة الذين يشتغلون فى مصانع «ميشلين» طوال سنوات عديدة ، فانهم يتقاضون اجورا بالكد تناهز الحد الادنى الرسمى للمعيشة . واذ يدفع ميشلين واضرابه للعمال مثل هذه الاجور ، يحاولون ان يقنعوهم بانهم ، اى العمال ،

قد حصلوا على كل ما كسبوه بشغلهم ، وانه لا يمكن ان يكون ثمة اى استثمار .

الاجرة فى ظل الرأسمالية

تظهر الاجرة ، على سطح ظاهرات المجتمع البرجوازى ، بوصفها سعر العمل ، بوصفها كمية معينة من النقود مدفوعة مقابل كمية معينة من العمل . ولكن هذا هو الظاهر فقط وهو يظهر بحكم جملة من الاسباب .

عند شراء البضاعة—قوة العمل ، يحسب الرأسمالى ان يعتصر منها اكبر قدر ممكن من العمل . والعامل بدوره يحسب ان يحصل لقاء عمله بالضبط على مبلغ معين من النقود . ونتيجة للموقف الذاتى الذى يقفه كل من الرأسمالى والعامل ، ينشأ الانطباع بان ما يجرى ليس بيع وشراء قوة العمل ، بل بيع وشراء العمل .

ثم تنص اشكال وآجال دفع قوة العمل على ان يتقاضى العامل الاجرة بعد انتهاء

5–1315

العمل ، فتظهر الاجرة فى الظاهر كدفع للعمل كله . ان العامل يشتغل اسبوعا او اسبوعين ، او شهرا ، ثم يتقاضى اجرة يزعم انها اجرة عمله كله . ان الاجرة تخفى انقسام العمل الى عمل ضرورى وعمل زائد ، وتخفى علاقات الاستثمار . وهذه الظاهرية يحاول النظريون البرجوازيون ان يصوروها بصورة الجوهر ؛ وعلى هذا الاساس يزعمون ان اجرة العامل هى المكافأة الكاملة عن عمله ، وانه لا يوجد ولا يمكن ان يوجد اى استثمار .

اما فى الواقع ، فان الرأسماليين ، كما سبق ان اوضحنا ، لا يشترون عمل العمال ، بل يشترون قدرتهم على العمل اى قوة العمل . لماذا لا يمكن شراء عمل العامل ؟

اولا ، حين يستأجر الرأسمالى العامل ، فان العمل لا يوجد بعد . ان العمل هو عملية الاستهلاك الانتاجى لقوة العمل ، العملية التى تجرى فى ميدان الانتاج اى بعد ان يكون العامل قد باع قوة عمله . وفى الانتاج فقط يجرى الجمع بين قوة العمل ووسائل الانتاج ، وتتحقق

عملية العمل التى تعود نتائجها ، لا الى العامل ، بل الى الرأسمالى .

ثانيا ، يخلق العمل القيمة ، ولكنه هو نفسه ليس له قيمة . فان القيمة هى العمل المتجسد فى البضائع ؛ واذا كان العمل يملك قيمة فان الحاصل سيكون ان العمل يخلق العمل .

ثالثا ، اذا دفع الرأسمالى عمل العامل كليا وتماما ، لما كان بوسع الرأسمالى ان يستأثر بالقيمة الزائدة ، ولفقدت صفقة البيع والشراء بين العامل والرأسمالى كل معنى بالنسبة للرأسمالى .

ان جوهر الاجرة فى ظل الرأسمالية يتلخص فى كونها تبدو شكلا محوّلا (اى مموها) لقيمة وسعر قوة العمل . كتب كارل ماركس : «. . . ان **اجرة العمل** ليست ما **تبدو** عليه ، اى **قيمة** (او سعر) **العمل** ، بل هى فقط شكل مموه **لقيمة** (او سعر) **قوة العمل**» * .

* ماركس ، انجلس . منتخبات فى ٣ مجلدات ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢١ .

ان جوهر الاجرة فى ظل الرأسمالية يتجلى مباشرة فى اشكالها التى شكلاها الاساسيان هما شكل الاجرة بالوقت الذى يتوقف فى ظله مقدار دفع عمل العامل على الوقت الذى اشتغل فيه فعلا (الساعة ، اليوم ، الاسبوع ، الشهر) وشكل الاجرة بالقطعة الذى يحدده عـــــدد المصنوعات المنتوجة فى وحدة من الزمن . ان الاجرة بالقطعة هى شكل متغير لـــــلاجرة بالوقت .

على اساس الاجرة بالوقت والاجرة بالقطعة ظهرت فى اوائل القرن العشرين جملة من انظمة التعريق للاجرة . وهدفها رفع درجة الاستثمار اكثر من ذى قبل وتمويه الاستثمار اكثر من ذى قبل . فى اساس هذه الانظمة يقوم نظام الاجرة الذى ابتكره المهندس الاميركى تايلور : يقرر معدل رفيع للانتاج على اساس التوقيت . ولقاء تنفيذ المعدل وتنفيذه بعلاوة ، تقرر تسعيرات ارفع نسبيا ؛ ولقاء عدم التنفيذ تقرر تسعيرات «جزائية» ، منخفضة ، علما بانه تقرر معدلات من الجلى انها ليست فى مستطاع الكثيرين

من العمال . وقد قدر لينين نظام تايلور قائلا انه «يجمع بين قساوة الاستثمار البرجوازى المفرطة فى التفنن وبين عدد من اثمن الفتوحات العلمية . . .» * .

وهذا الهدف — اعتصار اكبر كمية من العمل من العامل — يبتغيه نظام التعريق للاجرة الذى ابتكره المهندس والصناعى الاميركى فورد والذى يتم التوصل فى ظله الى تقويه استثمار العمال بتسريع حركة السلسلة الناقلة . مثلا . اذا كانت هذه السلسلة تتحرك من قبل بسرعة مترين فى الدقيقة ، فانهم يدفعونها بعد ذاك بسرعة ٣ امتار ثم ٤ امتار فى الدقيقة ؛ فيضطر العامل الى العمل بمزيد من الشدة ، والى بذل المزيد من الطاقة ، بينما الاجرة تبقى عمليا فى مستواها السابق او تزداد زيادة تافهة وحسب . وفى ظل هذا النظام تنفد كليا قوى الكثيرين من العمال فى الاربعينيات او الخمسينيات من العمر ويفقدون عملهم .

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٨ ، ص ٣٢ .

وفى عداد انظمة الاجرة العصرية ، يرد كذلك نظام «الاشتراك فى الارباح» و «انظمة المكافآت» وغيرها . فان نظام «الاشتراك فى الارباح» يفترض الحصول على الاجرة الاساسية وعلى اجرة اضافية يجرى توزيعها فى نهاية السنة بوصفها «نصيبا من ربح» المؤسسة . وفى هذه الحالة ايضا لا تربو اجرة العامل عمليا على مقدار قيمة قوة عمله ، لان المدفوعات الجارية الاساسية تقرر على مستوى مخفض . ناهيك بان «الربح الموزع» تافه للغاية . فان المدفوعات حسب نظام «الاشتراك فى الارباح» تشكل اجمالا اقل من ٢ بالمئة من صندوق الاجور فى الشركات التى تطبق هذا النظام .

ان انظمة «المكافآت» تنص على دفع علاوات على الاجرة الاساسية لقاء تنفيذ معدل العمل بعلاوة ، لقاء تحسين نوعية المنتوج ، وغير ذلك . وبواسطتها يحاولون حث العمال على العمل بمزيد من الشدة م، دون التعويض كليا عن نفقات العمل المرتفعة .

وعلى نطاق واسع يستغل الرأسماليون التمييز في

دفع عمل مختلف فئات الشغيلة ، الامر الذى يشكل ايضا وسيلة من الوسائل المهمة لزيادة ارباح الرأسماليين . وعلى هذا الاساس يجرى بصورة مكثفة جدا استثمار العمال الاجانب الخارق .

نحو اواسط الثمانينيات بلغ عدد الايدى العاملة الاجنبية فى اوروبا الغربية رقما مدوخا . فهو يتراوح ، حسب مختلف التقديرات ، بين ١٥ و ٢٠ مليون شخص . وعدد العمال الاجانب كثير بخاصة فى البلدان اعضاء «السوق المشتركة» . وكثيرون من العمال الاجانب يتواجدون في هذه البلدان بصورة غير شرعية . وفى الولايات المتحدة الاميركية يوجد ١٠ ملايين عامل اجنبى دخلوا البلد بدون اذن رسمى . واستثمارهم الخارق يجرى على اساس انهم ، كقاعدة ، اقــل تنظيما وبالتالى اقل قدرة على مقاومة مقتضيات الرأسماليين الخارقة . وفضلا عن ذلك يختار الرأسماليون من بين العمال الاجانب اقدرهم على العمل وعلى اعطاء اكبر مردود فى سياق الاستثمار ، دون ان يتحملوا فى هذه الحال اية نفقات فى باب الضمان الاجتماعى ،

وتعويضات المرض والشيخوخة ، وخلافها . ناهيك بان الرأسماليين يوفرون فى وسائل سلامة العمل (الامن الصناعى) وفى تأمين ظروف عادية للعمل . ان هؤلاء العمال يكدحون فى ظروف مرهقة تذكر باوائل القرن التاسع عشر . فان اصحاب الفبارك الصغيرة ومكاتب البناء والمزارع والمشاغل حيث يشتغل اساسا هؤلاء العمال يتجاهلون القوانين بصدد الحد الادنى للاجرة والعمل الاضافى وعمل الاولاد . ففى فبارك الخياطة ، مثلا ، تجلس النساء الاجنبيات الى آلات الخياطة من الساعة ٧ صباحا الى الساعة ٨ مساء . وحتى بعد اغلاق الفبارك ، يواصلن احيانا كثيرة الخياطة فى البيت ويحملن فى الصباح المصنوعات الجاهزة الى الفبركة ، واغلبية مشاغل الخياطة تقع فى عليات او فى الطوابق العليا من العمارات القديمة . الابنية والقاعات قذرة ، ومزدحمة بالناس ازدحاما . والنساء يعملن منحنيات فوق آلات الخياطة فى القيظ الشديد صيفا وفى البرد القارص شتاء . ومقابل كل هذا يتقاضين اجورا زهيدة جدا .

الاجرة الاسمية والاجرة الفعلية

في المراحل الباكرة من تطور الرأسمالية كان من النادر ان يدفعوا للعامل اجره الكامل نقدا . فعادة كان الرأسمالي يفتح دكانة في مصنعه لبيع المأكولات والبضائع الصناعية ، وكان العمال يأخذون البضائع من هذه الدكانة ، علما بان هذه البضائع كانت على العموم منخفضة النوعية وعالية الاسعار . ونحو اواخر الشهر او الفصل كان صاحب المصنع يجرى حسابا : مجمل الاجرة ومجمل اسعار البضائع المأخوذة من الدكانة . وفي الحساب لم يكن من النادر ان لا يستحق العامل اى اجر (بل كان احيانا حتى مدينا) او ان يستحق قليلا جدا . وفي الوقت الحاضر لم يبق هذا الشكل للحساب الا في بعض البلدان النامية . وفي بلدان الرأسمالية المتطورة ، يسود شكل الاجرة النقدى .

ان الاجرة المعبر عنها بالنقود انما هي **الاجرة الاسمية** . ولكن لا يجوز الحكم بمقدارها فقط على مستوى حياة العمال لان هذا المستوى

يتوقف كذلك على مستوى اسعار سلع الاستهلاك والخدمات ، ولهذا يعطى مقدار **الاجرة الفعلية** تصورا اصح عن وضع العامل ، لان الاجرة الفعلية هى كمية الاشياء والخدمات التى يستطيع العامل الحصول عليها مقابل اجرته بعد حسم الضرائب وسائر المقتطعات منها .

فى السنوات التى عقبت الحرب العالمية الثانية ، ازدادت بعض الشيء اجرة العمال الفعلية فى البلدان الرأسمالية المتطورة . وذلك بفعل عدد كبير من العوامل ، منها ان شدة العمل قد ازدادت كثيرا وان النضال الطبقى قد تفاقم . ثم ان واقع وجود البلدان الاشتراكية ونجاحاتها فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى قد اجبرت الرأسماليين على الاقدام على تنازلات معينة فى صالح العمال . ولكن البرجوازيين انفسهم لم يتحملوا اى «غبن» ؛ فقد عززوا كثيرا استثمار العمال . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، احتالوا بحيث زادوا حجم المنتوجات التى ينتجها عامل واحد بالحساب الفعلى اكثر من ١٠٠ بالمئة ، بينما زادوا اجوره

الفعلية ١٥ بالمئة فقط . ان هذه الحيلة اوقح من الحيلة التى يقول عنها الاميركيون «عصر عصير احمر من اللفت الابيض» .

وفى الوقت نفسه استمر الميل الى انخفاض الاجرة الفعلية فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . وكان للتضخم النقدى — اى لانخفاض قيمة النقود ، هبوط قدرتها الشرائية — تأثير سلبى جدا فى اوضاع جماهير غفيرة من الكادحين . وفى الحياة اليومية يتجلى التضخم النقدى فى استفحال الغلاء على الدوام ، وارتفاع اسعار البضائع والخدمات التى تحظى بطلب واسع .

ان ارتفاع الاسعار فى البلدان الرأسمالية المتطورة قد كان معتدلا الى هذا الحد او ذاك حتى اوائل السبعينيات (اذا لم نأخذ بالحسبان سنوات الحرب واولى السنوات بعد الحرب) . ولكن اسعار البضائع والخدمات اخذت ترتفع بسرعة وحدة فى السبعينيات . وطفق التضخم النقدى «الزاحف» يتحول فى كل مكان الى تضخم نقدى «رامح» ، «جامح» . ومرد ذلك الى اسباب عديدة منها النفقات الهائلة على

اغراض غير انتاجية ، مثل تمويل سباق التسلح ، وتطور مختلف ضروب عمليات التسليف تطورا عاصفا وسيئ المراقبة ، وتعسف واعتباط الشركات الصناعية الرائدة فى تقرير الاسعار ، واللجوء على المكشوف هنا وهناك الى آلات طبع الاوراق النقدية .

ان الاجرة لا تلحق بارتفاع الاسعار ، ولهذا يعانى العمال والمستخدمون وكذلك المتقاعدون فى المقام الاول واكثر من غيرهم من التضخم النقدى . اما البرجوازية ، فانها تلقى العبء الاساسى من التضخم النقدى على كواهل جماهير الكادحين الواسعة . ويستغل كثيرون من الرأسماليين التضخم النقدى لاجل اعادة توزيع المداخيل فى المجتمع فى صالحهم ، لاجل زيادة مداخيلهم .

وهكذا يلجأ الرأسماليون الى جميع الاساليب والطرائق المسموح بها واحيانا غير المسموح بها لكى يعتصروا من العمال اكبر قدر من القيمة الزائدة . ان انتاج القيمة الزائدة ابتزازها هما هدف البرجوازية الرئيس . ولهذا الهدف تخضع كل حياة المجتمع الرأسمالى .

الفصل الثالث

«حلف» المستثمرين «المقدس»

منذ قرون وقرون ظهرت فى ارض ارمينيا القديمة حكاية مفادها ان الحصان والثور المخصى تجادلا : من منهما أهمّ واعظم. قال الحصان ، سليل ذوى «الدم الازرق» النبيل ، مخاطبا الثور المخصىّ : «وانت من انت ؟ كيف تتجاسر على العموم وتجادلنى ؟ انا حصان . الملوك والامراء وسائر الاعيان يزينوننى بالاحجار الكريمة ويطعموننى الحنطة الممتازة» . فأجابه الثور المخصى : «اما انا ، فازدهار البلاد بأسرها . انا اكدح واتعذب واتعب ثم انت واسيادك تأكلون خبزى . اذا لم اكدح

فان الملك والامراء وانت تموتون جوعا» .

في الازمنة الغابرة لم يكن بالقليل عدد الهواة من كل شاكلة وطراز ممن يرغبون في العيش على حساب الغير واستثمار عمل الغير : مالكو العبيد ، الاقطاعيون ، التجار ، المرابون . والى الآن بقي الكثيرون من هؤلاء الظالمين ؛ والمقصود في المقام الاول الرأسماليون الذين يستأثرون بلا مقابل بالقيمة الزائدة التي يصنعها العمال الاجراء بعملهم .

ان القيمة الزائدة يصنعها كدح العمال الاجراء المشغولين في انتاج الخيرات المادية ، وفي المقام الاول ، في الصناعة والزراعة والبناء . والقيمة الزائدة يستأثر بها الرأسماليون الذين يوظفون رساميلهم في هذه الفروع . ولكن توجد في المجتمع البرجوازي فئات من المستثمرين الذين يوظفون رساميلهم في التجارة والشؤون المالية والتسليف . وفي عدادها — البرجوازية التجارية والمصرفيون . ويشغل كبار مالكي الاراضي مكانا خاصا . وجميع هذه الفئات تدعي بحصتها (وتحصل عليها) في الفطيرة المشتركة من مداخيل

الطبقة البرجوازية ، مشكّلة ضربا من «اخوية ماسونية» للمستثمرين ، «حلفهم المقدس» . باى نحو ، ولماذا يوزع الصناعيون والتجـــار والمصرفيون ومالكو الاراضى فيما بينهم القيمة الزائدة الاجمالية التى تصنعها الطبقة العاملة ؟ هذا هو السؤال الرئيسى الذى يتناوله هذا الفصل .

الربح الوسطى وسعر الانتاج

ان توزيع القيمة الزائدة بين مختلف الرأسماليين يبدأ فى ميدان الانتاج المادى .

ان **الربح** هو القوة المحركة الرئيسية للانتاج الرأسمالى .

ان الربح انما هو القيمة الزائدة بالذات . ولكنه يبدو للرأسمالى انه وليد الرأسمال المسلف كله ، وليد جميع نفقاته على الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير ، اى وليد **كلفة الانتاج** الذى قام به الرأسمالى . ان الربح هو بنظر الرأسمالى فائض سعر بيع البضاعة على تكاليف الانتاج . ولهذا سمى ماركس الربح بشكل القيمة الزائدة

المحوّل . ففى شكل الربح تفقد القيمة الزائدة كل صلة مرئية مع مصدرها — كدح العامل المأجور غير المدفوع الاجر .

ان درجة مربح المؤسسة تقاس بنظر الرأسمالى بمعدل الربح . ان **معدل الربح** انما هو نسبة القيمة الزائدة الى كل الرأسمال المنفق ، معبرا عنها بالنسبة المئوية . مثلا . اذا بلغ الرأسمال المسلف ٤٠٠ الف دولار ، وبلغت حصة الرأسمال الثابت منه ٣٢٠ الف دولار ، وحصة الرأسمال المتغير ٨٠ الف دولار ، واذا بلغت القيمة الزائدة فى سنة واحدة ٨٠ الف دولار (ان معدل القية الزائدة سيبلغ ١٠٠ بالمئة) ، فان معدل الربح سيبلغ ٢٠ بالمئة .

ان معدل الربح يطمس ، يخفى عن العيون المصدر الحقيقى للقيمة الزائدة ، استثمار العمال .

علام يتوقف معدل الربح ؟ فى المقام الاول ، على معدل القيمة الزائدة او درجة الاستثمار . وبقدر ما يزداد معدل القيمة الزائدة ، بقدر ما يزداد معدل الربح . كذلك تؤثر فى

معدل الربح النسبة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير ، وسرعة دورة الرأسمال . وفى الركض وراء اعلى معدل للربح يخوض الرأسماليون غمار المزاحمة الحادة . والمزاحة انما هى الصراع بين ارباب العمل الخصوصيين على اكبر قدر من الربح ، على افضل الشروط لتوظيف الرأسمال . ان المزاحمة بين الرأسماليين لا تتوقف ابدا . ومثل العناكب فى القمقم ، يحاولون ان يلتهموا بعضهم بعضا . ولا يبقى قيد الحياة غير من يبتلعون منافسيهم . ان المزاحمة ، كما يقول انجلس ، هي اكمل تعبير عن «حرب الجميع ضد الجميع» * السائدة فى المجتمع الرأسمالى .

يميزون بين المزاحمة فى داخل كل فرع بمفرده والمزاحمة بين الفروع .

المزاحمة فى داخل الفرع ، انما هى الصراع بين رأسمالى فرع واحد ينتجون منتوجا واحدا ، والرأسماليون الذين ظروفهم للانتاج افضل يحصلون

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢ ، ص ٣١١ .

على ربح زائد ؛ والرأسماليون الذين ظروفهم للانتاج اسوأ يتحملون الخسائر وحتى قد يصابون بالخراب . ان صراع المزاحمة داخل الفرع يؤدى الى تساوى المعدلات الفردية لربح الرأسماليين فى الفرع المعنى .

المزاحمة بين الفروع ، انما هى الصراع بين رأسماليى فروع مختلفة . وهو يؤدى الى تساوى معدل الربح فى مختلف فروع الصناعة . فمن جراء تدفق الرساميل العفوى من فرع الى آخر سعيا وراء اكبر معدل للربح تتساوى معدلات الربح المختلفة فى مختلف الفروع فى **معدل وسطى للربح** . ان تدفق الرساميل الى الفرع الذى كان فيه معدل الربح مرتفعا يستتبع توسيع الانتاج فيه وبالتالى ازدياد عرض البضائع وانخفاض الاسعار ، ويستتبع بالنتيجة انخفاض معدل الربح . واذ ذاك تنسحب الرساميل من هذا الفرع وتتدفق الى فروع اخرى يكون فيها معدل الربح اعلى . وهذه العملية تستمر طالما لم يستقر معدل للربح متساو تقريبا ، وسطى .

ان القيمة الزائدة المنتوجة فى المجتمع تتحول كلها الى صندوق مشترك لربح طبقة الرأسماليين ؛ ومن هذا الصندوق يحصل كل منهم على نصيبه بنسبة الرأسمال الذى وظفه . ان المعدل الوسطى للربح تحدده نسبة كل القيمة الزائدة المنتوجة فى المجتمع الى كل الرأسمال المسلف . وآلية تشكيله تبين لماذا يعمل الرأسماليون جبهة واحدة ضد البروليتاريا ، وتكشف مصلحة الرأسماليين الطبقية المشتركة فى تقوية استثمار الطبقة العاملة .

وبفضل تساوى مختلف معدلات الربح فى معدل وسطى للربح ، تباع البضائع فى ظل الرأسمالية ، لا حسب قيمتها الفعلية ، بل حسب **سعر الانتاج** . وسعر الانتاج هو تكاليف الانتاج الرأسمالى (الرأسمال الثابت والمتغير المسلف) زائد الربح الوسطى للرأسمال . ولكن هذا لا يعنى البتة ان قانون القيمة يُخالف . فعلى صعيد المجتمع بأسره ، يبقى مجمل اسعار الانتاج مساويا لمجمل قيم البضائع ، ويساوى ربح طبقة الرأسماليين كلها كل كتلة

القيمة الزائدة المنتوجة فى المجتمع . وهكذا يفعل قانون القيمة فعله فى ظل الانتاج البضاعى الرأسمالى عبر أسعار الانتاج .

الرأسمال التجارى والربح التجارى

ان الرأسماليين الصناعيين الذين يتقاسمون فيما بينهم الربح الاجمالى حسب المبدأ القائل : لقاء رأسمال متساوى القدر ، ربح متساوى القدر ، مضطرون للتنازل عن قسم معين من الربح لفئات اخرى من الرأسماليين ، ومنها خصوصا فئة البرجوازية التجارية . لماذا ؟ لنحلل المسألة .

ان القيمة الزائدة لا تنشأ الا حين يكون الرأسمال فى حركة دائمة ، الا حين تجتمع وسائل الانتاج وقوة العمل وتقومان بوظائفهما باستمرار . واذا توقفت هذه الحركة ، اذا توقفت عملية العمل فى المؤسسة الرأسمالية ، فلن تنشأ قيمة جديدة ، ولن تنشأ قيمة زائدة . وقد لاحظ ماركس قائلا : «لا يمكن فهم الرأسمال

الا كحركة ، وليس كشيء فى حالة سكون» * .

باى نحو تتحقق حركة الرأسمال ؟

تبدأ حركة الرأسمال من كون الرأسمالى ينفق مبلغا معينا من النقود على شراء وسائل الانتاج وقوة العمل الضرورية . وفى ميدان تداول البضائع ، يجتاز الرأسمال الطور الاول من حركته : فان شكله النقدى يتحول الى شكل انتاجى . فى الطور الثانى يتحقق انتاج البضائع ذاته . ان قيمة البضائع ستكون اكبر من قيمة وسائل الانتاج وقوة العمل المشتراة بقدر القيمة الزائدة . وفى الطور الثالث ، يعود الرأسمال من جديد الى ميدان التداول : تباع البضائع المنتوجة ، وتتحقق القيمة الزائدة المنتوجة . ويتحول الرأسمال من جديد من شكله البضاعى الى شكله النقدى .

بالنقود المحصّلة يشترى الرأسمالى من جديد وسائل الانتاج وقوة العمل ، وتتكرر حركـــة الرأسمال . ان تحول الرأسمال بالتتابع من شكل

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٤ ، ص ١٢١ .

الى آخر ومروره بالاطوار الثلاثة يسمـــــى **دورة الرأسمال** . وفي الدورة ، يمر الرأسمال مرتين بطور التداول ومرة بطور الانتاج . والدور الحاسم يضطلع به ، طبعا ، طور الانتاج ، لان القيمة الزائدة تنشأ فيه على وجه الضبط .

ان حركة الرأسمال لا تقتصر على الدورة مرة واحدة . فان الدورات تتابع الواحدة تلو الاخرى ، وتتجدد باستمرار . ان دورة الرأسمال ، المحدّدة كعملية متكررة دوريا ، وليس كعمل منفرد ، تسمى **دوران الرأسمال** . وللرأسماليين مصلحة قصوى في تسريع دوران الرأسمال لان المعدل السنوي للقيمة الزائدة يقاس بوصفه نسبة كل مجمل القيمة الزائدة الحاصلة في سنة الى مقدار الرأسمال المتغير المسلف . ان تسريع دوران الرأسمال يتيح ، بالرأسمال المتغير ذاته ، استئجار واستثمار عدد اكبر من العمال في غضون السنة والحصول بالتالي على كتلة اكبر من القيمة الزائدة .

وتبعا لمقتضيات تسريع دوران الرأسمال ، ينعزل قسمه الموجود بالشكل البضاعي والشكل

النقدى ، وينفرد اكثر فاكثر ، بقدر ما تتطور الرأسمالية ، ويبدأ يظهر بشكل رأسمال تجارى ورأسمال تسليفى عاملين بصورة مستقلة . وهذان النوعان من الرأسمال تناسبهما فئات مختلفة من البرجوازية ــ التجار ، المصرفيون ، والرأسماليون المقرضون (المسلّفون) .

الرأسمال التجارى يقوم بوظائفه فى ميدان التداول ، بوصفه قسما منفردا من الرأسمال الصناعى وقائما بوظيفة شكله التجارى . فان الرأسماليين الصناعيين يبيعون منتوجاتهم من التجار، والتجار يوصلونها الى المستهلكين . ووظيفة الرأسمال التجارى تتلخص فى استخلاص القيمة الزائدة من الوساطة فى تبادل البضائع . وشكل حركة الرأسمال التجارى هو شراء البضائع لاجل بيعها بربح .

ان الربح التجارى هو قسم من القيمة الزائدة يتنازل عنه الصناعى للتاجر لقاء الخدمات فى تصريف البضائع . والرأسمال التجارى يعود على صاحبه بالربح الوسطى نفسه الذى يعود الى الرأسمالى الصناعى ، لان الرساميل ، اذ

تنتقل بصورة عفوية من ميدان الانتاج الى ميدان التداول والعكس بالعكس ، انما تجعل بالتالى فيهما معدل الربح متساويا بموجب المبدأ القائل : الربح المتساوى القدر للرأسمال المتساوى القدر .

ان شكل الربح التجارى يزيد من تمويه وطمس علاقات الاستثمار . ذلك ان التاجر غير مرتبط مباشرة بعملية الانتاج . وينشأ انطباع كاذب مفاده ان الربح التجارى ينجم فى التجارة بالذات ، رغم انه فى الواقع جزء من القيمة الزائدة التى يخلقها فى الانتاج العمال المأجورون ويستملكها الرأسماليون . ان التجار ، مثلهم مثل الرأسماليين الصناعيين يكسبون الثروات من استثمار الجماهير الكادحة ، ناهيك بان كثيرين منهم يعبئون جيوبهم مباشرة على حساب الشارين .

ولا يتردد التجار عن دس السقط البيّن للشارى — البدل — عوضا عن البضاعة الحقيقية . ولكن التمادى فى اللجوء الى مثل هذه الوسائل يعنى خطر خسارة الشارى . ولهذا يبتكر التجار اساليب اكثر تفننا لخداع الزبائن . فبالاتفاق مع شركات الانتاج ، يستطيعون ، مثلا ،

ان يبيعوا ماكنات الحلاقة باسعار مخفضة ، والشفرات باسعار مرتفعة ؛ ان يبيعوا الدمى باسعار مخفضة ، ومجموعات الالبسة لها باسعار مرتفعة . ويعمد اصحاب السوبرماركتات الى تلاعب معقد بالاسعار . فان اسعار المنتوجات تتغير كالالوان فى المشكال . مثلا يعلنون تخفيض سعر اللحم فى احد ايام الاسبوع ، ويرفعون فى الوقت نفسه ، بدون اعلان ، اسعار جملة من البضائع الاخرى . واجمالا يترك الشارى المجتذب بمثل هذا الاعلان والملعوب بهذه الاسعار مزيدا من النقود فى المتجر .

لاجل اجتذاب الشارى يلجأ التجار الى شتى الاساليب . مثلا ، فى المراكز التجارية الكبيرة يخلقون جوا خاصا تتراخى فيه اعصاب الشارى ويحمله على انفاق النقود — الموسيقى الخفيفة الناعمة ، فوارات الماء ، الواحات الخضراء ، البارات ، وخلافها . واحيانا تلجأ المتاجر الصغيرة حتى الى خدمات باعة الشوارع فيملأ هؤلاء الشوارع الرئيسية فى المدن بعرباتهم الموسوقة بالحقائب الجلدية البرازيلية والاحذية

الايطالية والبلوزات الهندية .

والتجارة الرأسمالية يرافقها اعلان ساطع ، زاه ، يتسرب الى كل مكان بلا مرد ، ويدعو الشاري : اشتر ، اشتر ، اشتر . . . ان الاعلان الذى يغرس عبادة الاشياء يفسد الناس بجراثيم الاغناء الذاتى ، ويدعم روح تكديس واقتناء الاشياء الرفيعة المكانة . والبضائع ايا كانت هى موضوع الاعلان — من الاسلحة النارية والطائرات الحربية حتى معجون الاسنان ومسحوق الغسيل . وليس من المهم ما اذا كانت البضاعة مفيدة ام ضارة للانسان ، المهم ان يشتروها . وبواسطة الاعلان يستغل الرأسماليون التجاريون خيرة المشاعر البشرية والجمال والشباب ، او على العكس ، احط الغرائز — القساوة ، الغرور الذى لا كابح له ، الجنس ، وخلاف ذلك . والاعلان يجبر الطفل الصغير على مطالبة والديه بالحاح بلعبة وذلك بعرض هذه اللعبة فى التلفيزيون فى جمع من الاولاد يلعبون بهذه اللعبة ، وبسؤاله : «ولماذا لم يشتروا لك بعد هذه اللعبة ؟» . والحدث يقنعونه بان يشترى

فى المتجر سكينا لامعا مطليا بالكروم ، رغم انه يشكل خطرا ضمنيا على المحيطين ، واصفين «بطولة» الكاوبوى (راعى البقر) الذى يقتل بهذا السكين دزينة من اعدائه . وغالبا ما يخلق الاعلان تصورا غير صحيح ، كاذبا ، عن صفات وخواص هذه البضاعة او تلك . ولا تندر الحالات التى يعلنون فيها لبضائع من الجلى انها خطرة على حياة الناس وصحتهم ، كالعقاقير والادوية .

رأسمال التسليف وفائدة التسليف

في سياق تطور الرأسمالية ، لا ينفصل عن الرأسمال الصناعى الرأسمال التجارى وحسب ، بل ينفصل عنه ايضا الرأسمال النقدى . ان **الرأسمال التسليفى** انما هو رأسمال نقدى ممنوح على سبيل التسليف او القرض لمدة معينة ويعود بفائدة . والفائدة هى قسم من الربح يتنازل عنه الرأسمالى الصناعى او الرأسمالى التجارى فى صالح الرأسمالى النقدى لقاء القرض الممنوح .

يمكن التعبير عن حركة الرأسمال التسليفى بالصيغة التالية : «النقود ــ النقود زائد زيادة نقدية معينة» . فى الظاهر ، لا تنطوى هذه الحركة لا على عملية الانتاج ، ولا على تداول البضائع ، بل تقتصر على حركة النقود : النقود تمنح من باب التسليف لكى تعود عند انقضاء مدة معينة الى مالكها مع زيادة . وفى حركة الرأسمال التسليفى يزداد تمويه وطمس استثمار الشغيلة ، ويتستر كليا واقع ان الرأسمالى المسلف يحصل على حصة من القيمة الزائدة التى يصنعها العمال فى ميدان الانتاج المادى . ان الرأسمال التسليفى انما هو الشكل الاكثر طفيلية من اشكال الرأسمال .

ان القيمة الزائدة هى مصدر الفائدة التسليفية (او فائدة القرض) . فان الرأسماليين الصناعيين وكذلك الرأسماليين التجاريين يستعملون الرأسمال التسليفى لاجل استثمار العمال وجنى الارباح . ولهذا يتنازلون عن قسم من القيمة الزائدة كاجر لاستخدام السلفة (القرض) . ان ربح الرأسمالى العامل فى الانتاج ، مثلا ، ينقسم الى قسمين —

الفائدة التسليفية التى تعود الى الرأسمال التسليفى ، ودخل المشروع الذى يعود الى الرأسمالى المعنى .

وعليه تكون الفائدة قسما من الربح ؛ اما كيف وباية حصص سيوزع الربح بين الرأسمال التسليفى والرأسمال الصناعى ، فان هذا تقرره كليا المزاحمة ، النسبة بين طلب وعرض الرأسمال التسليفى . ان معدل الفائدة هو نسبة مبلغ الفائدة الى حجم الرأسمال المسلف . ويمكن اعتبار المعدل الوسطى للربح الحد الاعلى لمعدل الفائدة ، ولكن لن يكون ثمة اى معنى بالنسبة للرأسمالى الصناعى فى ظل هذا المستوى ان يلجأ الى الاستقراض . اما الحد الادنى للفائدة فلا يمكن البتة تحديده ؛ فقد يهبط الى مستوى قريب من الصفر ، ولكن عملية التسليف تفقد فى هذه الحال كل معنى بالنسبة للرأسمالى المسلف (المقرض) .

ان حركة الرأسمال التسليفى تجرى اساسا بشكل القرض . وشكلاه الرئيسيان هما **القرض التجارى والقرض البنكى** (او المصرفى) .

ان الرأسماليين الصناعيين والرأسماليين التجاريين

يمنحون بعضهم بعضا القرض التجارى . فان الصناعى يحصل ، مثلا ، من باب القرض ، على الخامات والآلات ، ويضع من باب القرض البضاعة الجاهزة تحت تصرف التاجر بالجملة ، وهذا يضعها ، من باب القرض ، تحت تصرف التاجر بالمفرق . ان هذا القرض لا يتخذ شكل السلفات النقدية ، بل يتخذ شكل تسليف البضائع . ان الرأسماليين لا يقرضون بعضهم بعضا البضائع بموجب تعهد كلامى ، بل بموجب تعهد تعاقدى ، اى بموجب ايصال (حوالة ، كمبيالة) : (تعهد خطى ، رسمى ، من شخص ما بان يدفع لشخص آخر مبلغا معينا من المال عند انقضاء مدة معينة) .

ان القرض البنكى (المصرفى) انما هو منح الرأسماليين الصناعيين والرأسماليين التجاريين مبالغ نقدية من جانب الرأسماليين المقرضين . كذلك تمنح المصارف وسائر المؤسسات المالية فى البلدان الرأسمالية قروضا بضمانة قطع الاراضى او المبانى او غير ذلك من الانشاءات (الرهن العقارى) و بضمانة الاشياء البيتية . كذلك يمنح

القرض لاجل شراء مختلف سلع الاستهلاك بالتقسيط (القرض الاستهلاكى) . وفى ظل الرأسمالية الحديثة ، غالبا ما يسهم انتشار القرض الاستهلاكى فى تردى اوضاع الشغيلة . ولقاء هذا القرض تدفع فوائد عالية جدا . وعدا ذلك ، تقرر فى المعتاد للبضائع المباعة قرضا اسعار مرتفعة ؛ وفى حال عدم تسديد القرض فى الموعد المعين ، يسترجعون من الشارى البضائع التى اشتراها بالقرض .

تقوم البنوك (المصارف) بدور الوساطة فى عمليات القرض النقدى والمدفوعات . امام مدخل اكبر بنك خاص فى العالم — «بنك اوف اميريكا» — ينتصب تمثال غير عادى — قلب من حجر . انه يرمز الى قلب المصرفى . ذلك انه بالفعل اشبه بالحجر . فلا شيء يثير فيه شعور الرحمة والشفقة . وليس من النادر فى العالم الرأسمالى ان يؤدى رفض البنك منح المزارع المنفرد او رب العمل الصغير سلفة او تمديد مدة القرض الى خرابهما ، الى انهيار جميع آمالهما فى الحياة . ان قلب المصرفى

لا يعرف اية انفعالات غير انفعال واحد هو انفعال النقود .

تكدس المصارف النقود المتوفرة وتقرضها . وفي هذه العمليات تكسب المصارف وتجنى ارباحا كبيرة . وهذه الارباح هي الفرق بين الفوائد التي يجنيها المصرف لقاء القروض وبين الفوائد التي يدفعها لقاء الودائع . والربح المصرفي (البنكي) هو شكل من الاشكال المحولة للقيمة الزائدة التي يخلقها العمال الاجراء بعملهم .

الى جانب المصارف وسائر المؤسسات المالية ، يوجد في المجتمع الرأسمالي الحديث شكل مهم آخر «للتنظيم الذاتي» للموارد النقدية الحرة ، هو الشركات المساهمة اي المؤسسات التي يقوم بتوظيف النقود فيها ، لا شخص واحد ، بل مجموعة من الافراد . فان رأسمال الشركة المساهمة العام يتشكل من اشتراكات المساهمين فيها عن طريق شرائهم لاسهمها .

ان **السهم** هو ورقة مالية تشهد على توظيف نصيب معين في رأسمال الشركة المساهمة . وصاحب السهم يملك الحق في الحصول على

ربح بصورة **حصة الربح** (قسيمة الربح dividende) بنسبة مقدار الرأسمال الذى وظفه . وكل من يشترى سهما يصبح شريكا فى ملكية المؤسسة ، ويملك حق التصويت فى جمعية المساهمين العمومية : الهيئة العليا لادارة الشركة المساهمة .

ولكن كبار المساهمين اى الرأسماليين الذين يحوزون السواد الاعظم من الاسهم هم الذين يسيّرون جميع شؤون الشركة . فان كبار مالكى الاسهم ينصرفون الى المضاربة بالاوراق المالية فى اسواق خاصة هى **البورصات** . وهم يحاولون الكسب من ارتفاع او من هبوط سعر السوق (سعر الاسهم فى السوق) . والبورصة هى بمثابة محمية صيد لكبار المضاربين من اجل اصطياد رساميل مالكى الاسهم الصغار والمتوسطين .

فى الشركات المساهمة يسيطر اولئك الذين يملكون الربطة الرقابية . ان **الربطة الرقابية من الأسهم** انما هى مجمل الاسهم الذى يؤمن لصاحبها او لفريق من اصحابها السيادة الفعلية فى الشركة المساهمة . رسميا يجب ان تبلغ

7-1315

هذه الربطة اكثر من ٥٠ بالمئة من مجمل الاسهم ، ولكن من يملكون ٢٠ ــ ٣٠ بالمئة من جميع الاسهم هم بالفعل اسياد الشركة المساهمة المطلقون . فهم الذين يفصلون فى اهم المسائل ويشكلون مجلس ادارة الشركة ، ويعينون مدراء المؤسسات وخلاف ذلك .

الريع العقارى الرأسمالى

عدا طبقة الرأسماليين (الصناعيين ، التجاريين ، المقرضين) ــ اى طبقة المستثمرين الرئيسية ــ توجد فى المجتمع البرجوازى طبقة اخرى من المستثمرين لا تزال باقية منذ زمن الاقطاعية هى كبار ملاكى الاراضى (الملاكين العقاريين) ، وفى المقام الاول منها الاراضى الزراعية . لماذا وكيف يستملكون قسما من القيمة الزائدة التى يخلقها العمال الاجراء بعملهم ؟

ان علاقات الانتاج فى زراعة البلدان الرأسمالية عبارة عن تشابك معقد من العلاقات بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ــ

مالكى الاراضى ، الرأسماليين المزارعين ، العمال الاجراء الزراعيين ، صغار المنتجين الخصوصيين اى الفلاحين . وهذه الخاصة يقررها فى كثير من النواحى كون الثورات البرجوازية لم تقض كليا على الملكية العقارية الكبيرة فى مرحلة نشوء اسلوب الانتاج الرأسمالى ، وكونها لم تفعل غير ان حولت الملكية الاقطاعية للارض الى ملكية رأسمالية خاصة ، بجعل الارض موضوعا لحرية البيع والشراء . ان وجود الملكية الكبيرة للارض هو ذلك الاساس الذى يرتكز عليه وجود الطبقة الخاصة من المستثمرين — طبقة ملاكى الاراضى (الملاكين العقاريين) .

لماذا تتيح لهم الملكية الخاصة للارض استملاك قسم من القيمة الزائدة ؟

عادة ليس ملاكو الارضى هم الذين يتعاطون انتاج المنتوجات الزراعية ، بل الرأسمالى الزراعى الذى يستأجر الارض ويشترى المعدات الزراعية ويستأجر العمال بغية الحصول على القيمة الزائدة . ان مالك الارض اذ يضع الارض تحت تصرف الرأسمالى الزراعى من باب الايجار يتقاضى

منه بدلا معينا ، مبلغا معينا ، بشكل **ريع عقارى** يجرى تثبيت مقداره ومدة تسديده فى عقد الايجار .

ان عمل العمال الزراعيين الذين يتعرضون لاستثمار لا رحمة فيه ولا هوادة هو مصدر مداخيل الرأسماليين المزارعين ومداخيل ملاكى الاراضى على السواء . اليكم ، مثلا ، كيف يعيش العمال الزراعيون الاجراء العاملون فى شركة «كومبانى دل مونتو» فى كاليفورنيا . ان مخيمهم عبارة عن «براكات» (بيوت خشبية حقيرة) مطوقة باسلاك شائكة . فى الصيف يسود القيظ والنتانة فى الغرف ؛ وسقوف الغرف واطئة ؛ وعوضا عن النوافذ ، كوى صغيرة جدا ، ومن المفروشات لا يوجد فى الغرف غير شباك للاسرة عليها حشايا مدعوكة . وفى الشتاء لا توجد فى البراكات اية تدفئة ، واية اغطية (علما بان درجة الحرارة تبلغ ٧ — ٨ درجات مئوية تحت الصفر) . وما من احد يقدم الاسعاف الطبى للعمال . وفى الوقت نفسه يرعى اطباء بيطريون بالغو المهارة صحة البطات ، كما تعيش المواشى

فى قاعات مريحة مدفأة . يبدأ العمل فى الساعة الرابعة صباحا ، وينتهى فى عتمة الليل . ولقاء هذا العمل المضنى يدفعون للعمال اجورا زهيدة جدا . وهناك عمال كثيرون يشتغلون سنوات لكى يسددوا ديونهم للشركة عن براكة النوم ، والطعام ، والنقل الى الحقول ، وخلاف ذلك .

ان الرأسمالى المزارع الذى يعتصر القيمة الزائدة من العمال الزراعيين الاجراء يستملك قسما منها بمقدار الربح الوسطى . وكل ما يربو على الربح الوسطى يستملكه الملاك العقارى بصورة الريع العقارى .

ان الريع العقارى يتخذ فى ظل الرأسمالية شكلين اساسيين ، هما الريع العقارى **الفرقى** والريع العقارى **المطلق** .

بما ان الملاك العقارى يتقاضى الريع على الدوام ، فان هذا يعنى انه يتشكل فى الزراعة ، علاوة على الربح الوسطى ، فائض ثابت من القيمة الزائدة علاوة على الربح الوسطى هو وحده الذى يمكن ان يكون مصدر الريع .

فكيف يتشكل هذا الربح الزائد الفائض الدائم ؟ من اين يؤخذ فى الزراعة ؟

ان هذا الربح الفائض على الربح الوسطى ينبثق عند الرأسمالى المزارع من جراء محدودية الارض ، من جراء ما يسمى باحتكار الارض بوصفها موضوع الاقتصاد الخاص . وهذا الاحتكار يشترط تقريرا اصيلا لاسعار المنتوجات الزراعية ويشكل سبب نشوء الريع الفرقى (المتفاوت) . وقد سبق ان أثبتنا ان سعر البضاعة فى الصناعة تقرره ظروف الانتاج الوسطية . اما فى الزراعة ، فتقرره ظروف الانتاج فى اسوأ الاراضى . ذلك انه لا يمكن فى الزراعة زيادة قطع الاراضى الجيدة والمتوسطة ، فهى محدودة . اما الطلب على المنتوجات الزراعية فى المجتمع ، فهو كبير الى حد انه يجرى استصلاح واستغلال اردأ قطع الاراضى ايضا . وبما ان المنتوج الحاصل فى اجود قطع الاراضى وفى قطع الاراضى المتوسطة وحدها لا يكفى لتلبية الطلب ، فان ظروف الانتاج فى اردأ الاراضى هى التى تقرر سعر انتاج المنتوج الزراعى ، والا

فان اردأ الاراضى لن تكون موضع استغلال . ان تكاليف الانتاج فى اجود الاراضى وفي الاراضى المتوسطة اقل مما فى اردأ الاراضى . ولهذا سيكون السعر الفردى للانتاج فيها هو ايضا اقل من السعر الاجتماعى للانتاج . وبفضل هذا الفرق يدفع الرأسمالى المزارع من الاراضى المتوسطة ومن اجود الاراضى الريع العقارى الفرقى للملاك العقارى .

ولكن الملاكين العقاريين لا يطلبون الريع من الاراضى المتوسطة ومن اجود الاراضى وحسب ، بل يطلبونه ايضا من اسوأ الاراضى ، ويحصلون عليه . فكيف نفسر طبيعة هذا الريع دون الدخول في تناقض مع نظرية القيمة الناجمة عن العمل ؟ وهل يمكن ذلك ؟ اجل ، يمكن . ان المسألة هنا تتلخص فيما يلى : الى جانب احتكار الارض بوصفها موضوع الاقتصاد الخاص القائم فى اساس نشوء الريع الفرقى ، يوجد فى الزراعة الرأسمالية احتكار من نوع آخر هو احتكار الملكية الخاصة للارض . وهذا الاحتكار يعنى ان الارض بوصفها موضوع

الملكية الخاصة يحتكرها الملاكون العقاريون . وكل منهم يملك قطعته من الارض ويتصرف بها على هواه . وعليه يتوقف ما اذا كان يتيح او لا يتيح للرأسمالى المزارع تشغيل الرأسمال فى قطعة الارض هذه .

ومن جراء وجود احتكار الملكية الخاصة للارض ، يؤخذ بدل عن الانتفاع بالارض من اى قطعة من الارض بما فى ذلك من اسوأ الاراضى جميعها . وهذا الاحتكار هو الذى يخلق الريع المدفوع لقاء الانتفاع باية ارض ، ايا كانت نوعية هذه الارض . ان احتكار الملكية الخاصة للارض ينفى امكانية الانتفاع بها مجانا من اى شخص كان غير المالك لاجل اية اغراض انتاجية .

لماذا يستطيع الرأسمالى المزارع ان يحصل فى اسوأ الاراضى على دخل يربو على الربح الوسطى ؟

ان هذا غير ممكن الا اذا بيعت المنتوجات الزراعية ، لا بسعر الانتاج فى اسوأ الاراضى ، بل بسعر اعلى من السعر الاجتماعى للانتاج

شرط ان تعود اسوأ ارض بدخل على مالكها .
وعليه يجب ان يشمل سعر السوق للمنتوجات الزراعية ، الريع المطلق فضلا عن تكاليف الانتاج فى اسوأ الاراضى والربح الوسطى .

وهكذا بالذات تتشكل اسعار المنتوجات الزراعية ، وذلك لأن احتكار الملكية الخاصة للارض يحول دون تدفق الرأسمال بحرية من الصناعة الى الزراعة ، ويحول بالتالى دون اعادة توزيع كل القيمة الزائدة المنتوجة فى المجتمع بين مختلف فئات الرأسماليين . اما مقدار القيمة الزائدة المنتوجة فى الزراعة فيربو عما فى الصناعة مقابل المقدار نفسه من الرأسمال ، لان مستوى تزويد العمل فى الزراعة بالمعدات والآليات ادنى مما فى الصناعة ، ولان نفقات الرأسمال المتغير بكل ١٠٠ وحدة من الرأسمال تربو فى الزراعة عما فى الصناعة . وهذا يعنى ان نسبة الرأسمال الثابت الى الرأسمال المتغير هى دائما ادنى فى الزراعة مما فى الصناعة . ان البضائع الزراعية لا تباع باسعار الانتاج بل حسب قيمتها .
والرأسمالى المستأجر يجنى كل القيمة الزائدة

التى ينتجها العمال الزراعيون فى الزراعة . ومقدار هذه القيمة الزائدة يوازى الربح الوسطى الذى يكسبه جميع الرأسماليين ايا كان القطاع الذى يوظفون فيه رساميلهم ، زائد فائض القيمة الزائدة على الربح الوسطى . وهذا الربح الزائد هو الذى يستملكه الملاكون العقاريون اصحاب جميع قطع الاراضى ، بما فيها اسوأها ، بصورة الريع المطلق .

كذلك تجدر الاشارة الى انه يمكن ان يقوم ، الى جانب الريع المطلق والريع الفرقى ، — الشكلين النموذجيين للرأسمالية — ما يسمى الريع الاحتكارى . ان هذا الريع ينبثق حين يفرض على صنف معين من المنتوج الزراعى سعر احتكارى يربو على قيمته — مثلا ، على اصناف خاصة من العنب ، على الفواكه الباكرة ، وخلافها .

مع تطور الرأسمالية يميل مقدار الريع العقارى الى الارتفاع .

وهكذا بحثنا كيف يتشكل الربح الصناعى والربح التجارى والفائدة والريع العقارى ، واثبتنا

ان عمل العمال الاجراء الذين يخلقون القيمة الزائدة هو المصدر الوحيد لمداخيل جميع فئات البرجوازية وملاكي الاراضي . وكما يتلقى القمر نوره من الشمس ، كذلك جميع مداخيل البرجوازية تنطلق من القيمة الزائدة التي ينتجها العمال .

ان لكل من المستثمرين بمفرده ولجميعهم معا مصلحة في انتاج اكبر قدر ممكن من القيمة الزائدة . وهم يتقاسمون فيما بينهم الربح الاجمالي الذي ينسكب في قدرهم المشترك . ولهذا السبب بالذات ، كما كتب ماركس ، نجد «ان الرأسماليين الذين يبدون القليل القليل من مشاعر الاخوة في حال مزاحمتهم بعضا لبعض ، يؤلفون في الوقت نفسه اخوية ماسونية حقا في النضال ضد الطبقة العاملة ككل» * .

ان جميع المستثمرين يجمعهم الاشتراك في تقاسم القيمة الزائدة التي يخلقها العمل

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٥ ، الجزء ١ ، ص ٢١٧ .

المأجور . ان هدفهم المشترك هو الحد الاقصى من تشديد استثمار الجماهير الكادحة ، واعتصار اكبر قدر ممكن من العمل غير المدفوع الاجر منهم . ولهذا السبب بالذات يهب جميع المستثمرين جبهة واحدة ضد الطبقة العاملة وجميع الفئات المستثمرة الاخرى فى المجتمع البرجوازى .

الفصل الرابع

التناحرات الاقتصادية والاجتماعية

وهكذا ، كما قلنا سابقا ، حلت الرأسمالية محل الاقطاعية . وحل الشكل الرأسمالى الخاص للملكية محل الشكل الاقطاعى . وحل نظام استثمارى محل آخر . وحين احدث البخار والآلة ثورة فى الصناعة ، حلت الصناعة العصرية الكبيرة محل المانيفاكتورة ؛ وعلى رأسها سار البرجوازيون المعاصرون .

لقد اوجدت الصناعة الكبيرة السوق العالمية ، والسوق العالمية استتبعت تطور التجارة والملاحة ووسائط المواصلات البرية (السكك الحديدية ، الطرق المعبّدة) تطورا

هائلا ، الامر الذى استتبع بدوره توسيع الانتاج الصناعى — نمو عدد المؤسسات وتعاظم مقاييسها ، ازدياد عدد العمال الاجراء العاملين فيها ، تطور التكنيك والتكنولوجيا ، والخ . وزادت البرجوازية رساميلها وزحزحت الى المؤخرة جميع الطبقات الموروثة من القرون الوسطى .

وفى الركض وراء الربح ، وسع الرأسماليون انتاج البضائع وتصريفها . وانشأت فروع صناعية جديدة اخذت تعالج وتحول ، لا الخامات المحلية وحسب ، بل الخامات المستجلبة من ابعد انحاء الكرة الارضية ايضا ، وتنتج بضائع مطلوبة لا فى داخل البلد المعنى وحسب ، بل ايضا فى جميع مناطق العالم . ومحل العزلة المحلية والقومية القديمة ، والعيش بفضل المنتوجات المحلية ، حلت الصلة الشاملة والتبعية الشاملة بين الامم والدول .

وبتحسين ادوات الانتاج تحسينا سريعا ، وتطوير التكنيك ، وانماء وسائط المواصلات وتسهيلها بدرجة بالغة جدا ، اجتذبت البرجوازية الى اسلوبها للانتاج امما عديدة فى مختلف

اقسام الدنيا ، وخلقت لنفسها عالما على صورتها ومثالها .

ومع تطور الرأسمالية ، اخذ الانتاج يتسم بالطابع الاجتماعى اكثر فأكثر ؛ وقد تركز فى مؤسسات اكبر فأكبر ، وتعمق التقسيم الاجتماعى للعمل ، وتشابكــــت عمليــــات التخصص فى الانتــاج تشابكــا وثيقــا مع عمليــــات تمركزه (concentration) وحصـره (Centralisation) . ولكن الرأسماليـــن ، مالكى وسائل الانتاج شرعوا يستملكون ثمار الانتاج . وهذا التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية والشكل الرأسمالى الخاص لاستملاك ثماره كان ولا يزال التناقض الاساسى بين تناقضات الرأسمالية ، التناقض الذى يحدد جميع تناحرات هذا النظام الاجتماعـــى ، الاقتصادية منها والاجتماعية .

ان تناقض الرأسمالية الاساسى يتجلى باحدّ اشكاله فى **ازمات فيض الانتاج الاقتصادية** التى تهز الرأسمالية بصورة دورية ، والتى يشتد هولها اكثر فأكثر . فهى تطرح مسألة وجود

الرأسمالية كنظام اجتماعى . وابان الازمات ، — كما كتب ماركس وانجلس فى «بيان الحزب الشيوعى» — لا يباد كل مرة قسم هام من المنتوجات الجاهزة وحسب ، بل يباد كذلك حتى القوى المنتجة القائمة . وابان الازمات ينتشر وباء اجتماعى كان من الممكن ان يبدو لجميع العهود السابقة سخافة ، هو وباء فيض الانتاج .

ثم ان تناقض الرأسمالية الاساسى يخلق جملة من التناحرات الاخرى . فهناك ، مثلا ، تناقض حاد بين تنظيم الانتاج فى المؤسسات الصناعية كلا بمفردها وبين الفوضى فى عموم المجتمع . ففى مؤسسة بمفردها ، تسود ارادة الرأسمالى الواحدة — صاحب المصنع او المعمل . ويجبر الركض وراء الربح والمزاحمة التى لا هوادة فيها كل رأسمالى على اقامة نظام صارم فى مؤسسته ، ومراقبة عمل مختلف الحلقات مراقبة دقيقة . ولكن العفوية تسود فى عموم المجتمع الرأسمالى ، لان الملكية الرأسمالية الخاصة تقوم فى اساسه ؛ وهذا يعنى استحالة تنظيم الانتاج الاجتماعى كله تنظيما منهاجيا .

وكل رب عمل يعمل على مسؤوليته ، على العمياء . فاذا قدّر حاجات السوق تقديرا صحيحا ، موفقا ، فانه سيجنى ارباحا كبيرة ، ويطور انتاجه . اما اذا اخطأ التقدير ولم يحزر كيف تغير الطلب ، فانه يتكبد الخسائر ، واحيانا يحل به الخراب ويصاب بالافلاس !

ان الانتاج الرأسمالى يتطور بصورة عفوية وفوضوية ، الامر الذى يسفر حتما عن ظهور انعدام التناسب فى تطور مختلف ميادين الاقتصاد وفروعه ، وعن تكبد خسائر طائلة ، ويخل كثيرا بمجرى الانتاج ، ويؤدى الى ازمات اقتصادية . ان السبب المباشر للازمات الاقتصادية هو اختلال النسب بين الانتاج والاستهلاك . ففى ظل الرأسمالية لا تتطابق ظروف الانتاج مع ظروف التصريف . ان تكديس الرأسمال بلا مرد فى سياق الركض وراء الربح يفضى الى تعاظم كمية البضائع المنتوجة تعاظما لا يتسنى معه للسوق ان تبتلعها كليا . ان طلب سلع الاستهلاك من جانب العمال محدود بمقدار اجورهم الفعلية . والرأسماليون يسعون الى تقليص استهلاك الجماهير

الشعبية الى الحد الادنى ، الامر الذى يؤدى الى واقع ان طلب العمال المقتدر (اى ما يستطيع العمال ان يشتروه فعلا) يتزايد بصورة ابطأ مما يتزايد الانتاج . وقد اكد ماركس : «ان فقر الجماهير ومحدودية استهلاكها يبقيان دائما السبب النهائى لجميع الازمات الفعلية» * . ان الازمات تنشب لان البضائع المنتوجة لا تجد تصريفا ، ولكن ليس لان السكان لا يحتاجون اليها ، بل لان الشغيلة لا يستطيعون شراءها . ان ملايين الشغيلة يجوعون لانه انتج «كثير جدا» من الحبوب ، والناس يتضورون من البرد لانه استخرج «كثير جدا» من الفحم . وفى زمن الازمات ، تباد كميات هائلة من البضائع رغم ان ملايين الناس يعانون من العوز والفاقة .

ان الازمات الاقتصادية محتمة ولا يمكن القضاء عليها . وهى ترافق الرأسمالية من المهد

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٥ ، الجزء ٢ ، ص ٢٦ .

الى اللحد .

انفجرت الازمة الصناعية الاولى فى انجلترا سنة ١٨٢٥ . وكانت ازمة ١٨٤٧ — ١٨٤٨ التى شملت عددا من بلدان اوروبا والولايات المتحدة الاميركية اول ازمة اقتصادية عالمية .

فى القرن العشرين تميزت الازمة الاقتصادية لسنوات ١٩٢٩ — ١٩٣٣ باكبر قدر من العمق والتدمير . وقد اسميت «بالركود العظيم» . واثناء هذه الازمة ، فى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، تم تدمير زهاء مائة من الافران العالية ، وابيد فى سنة ١٩٣٣ اكثر من ١٠ ملايين اكر من مزارع القطن بواسطة الحراثة ؛ وكانوا يحرقون الحنطة فى مواقد القطارات . وفى البرازيل ابادوا اكثر من ٢٠ مليون كيس من البن ؛ وفى الدانمارك ابادوا اكثر من ١٠٠ الف رأس من الماشية . وفى سنوات الازمة هبط الانتاج الصناعى فى العالم الرأسمالى اكثر من ٤٠ بالمئة واعيد الى الوراء لمدة عشرين سنة .

ولا يندر ان يشبهوا الازمة الاقتصادية العالمية لسنتى ١٩٧٤ — ١٩٧٥ من حيث تأثيرها فى

الاقتصاد الرأسمالى بسنوات «الركود العظيم» . ففى الوقت نفسه تقريبا هبط الانتاج فى الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية واليابان هبوطا شديدا ، علما بانه بدأ ارتفاع الاسعار بصورة عامة ومحمومة ، الامر الذى لم يكن يحدث من قبل . وتشابكت الازمة الاقتصادية مع انفجار ازمة الطاقة وازمة الخامات ببالغ الحدة ، وتفاقمت مع اختلال كل نظام العلاقات الاقتصادية العالمية للرأسمالية اختلالا لا سابق له . وما كادت تمضى بضع سنوات حتى لاح فى الافق من جديد ظل الازمة المشؤوم . ففى سنوات ١٩٨٠ — ١٩٨٢ ، هزت ازمة جبارة جديدة العالم الرأسمالى . وفى العقد الجارى ، انطلقت الرأسمالية فى حلقة جديدة من مصاعب اشد واقسى ، عوضا عن تلطف الاحوال الذى كان الغرب يتوقعه .

وهكذا ، كما يبين التاريخ ، لا تستطيع الرأسمالية ان تتطور بدون الهبوطات الازمية المتكررة دوريا . ان المدة الواقعة بين ازمة اقتصادية واخرى تسمى **«الحلقة الصناعية»** . والحلقة

الصناعية تتألف فى شكلها الكلاسيكى من اربعة اطوار : **الازمة** ، **الركود** ، **الانتعاش** ، **النهوض** .

الازمة هى طور الحلقة الصناعية الذى تتجلى فيه تناقضات تجديد الانتاج الرأسمالى ببالغ الحدة وقوة التدمير . وفى مرحلة الازمة لا تجد كمية هائلة من البضائع من يشتريها ، لا تجد تصريفا . يحل الخراب بالمؤسسات الانتاجية فيغلقونها ، وينخفض الانتاج ، ويتزايد عدد العاطلين عن العمل ، وتهبط الاجور ، والخ . وتجرف عاصفة الازمة من على وجه الارض الرساميل الضعيفة والصغيرة ، مطهرة السوق امام مؤسسات اقوى ، وافضل تجهيزا ، امام مؤسسات استطاعت ان تتكيف لتقلبات احوال السوق . وباكبر قدر من القوة ، تنقض ضربات الازمة على الجماهير الكادحة ، وفى المقام الاول ، على الطبقة العاملة . ويلقى بملايين العمال فى الشارع فيعانون اقصى العوز . اما الذين يواصلون العمل ، فيتعرضون لاستثمار مشتد .

ومحل طور الازمة يحل تدريجيا طور الركود ؛ وفى خلاله يكف انخفاض الانتاج ولكن

الاقتصاد يظل فى حالة ركود . وتبقى البطالة والاجرة فى المستوى الذى كانتا عليه فى طور الازمة . ومع مر الازمة تزول احتياطيات البضائع ويبدأ التجار فى توجيه الطلبيات الى الصناعة ؛ وتظهر المقدمات للانتقال الى طور جديد من اطوار الحلقة هو طور الانتعاش .

يتميز الانتعاش بكون المؤسسات التى بقيت بعد الازمة تبدأ بتجديد الآلات وتجهيزات الانتاج وتوسيع الانتاج تدريجيا . ويقرب الانتاج ، من حيث حجم البضائع ، من المستوى الذى تم بلوغه عشية الازمة ، ثم يواصل ارتفاعه .

ان تخطى الصناعة الرأسمالية لحدود الحجم الاقصى الذى بلغه الانتاج قبل الازمة يعنى الانتقال من طور الانتعاش الى الطور التالى من الحلقة — طور النهوض . من جديد يوسع الرأسماليون الانتاج بطرحهم فى السوق الجديد تلو الجديد من كميات البضائع . ويستحث ارتفاع مستوى الاسعار نمو الانتاج ، واكثر فأكثر يتجاوز نمو الانتاج نمو القدرة الشرائية . وبالنتيجة ينضج فيض الانتاج ، الخفي بين الفينة

والفينة . واكثر فأكثر تتكدس فوائض البضائع دون ان تجد من يشتريها . ويتطور المرض الخفي داخل الجسم الاقتصادى . ومن جديد يمضى الاقتصاد الرأسمالى الى لقاء الازمة . ثم تتكرر الحلقة كلها من جديد .

ان الانتاج الرأسمالى يتحرك حسب خط حلزونى صاعد ولكن مع انحطاطات متكررة على الدوام . وقد وصف انجلس هذه الحركة حسب اطوار الحلقة وصفا مجازيا ، فقال : «. . . فى طور الركود يجرى تبديد واتلاف كميات ضخمة من القوى المنتجة والمنتجات الى ان يتم تسويق كميات البضائع المكدسة باسعار مخفضة بهذا القدر او ذاك ، ويعود الانتاج والتبادل الى الحركة اخيرا بالتدريج . وتتسارع هذه الحركة شيئا فشيئا ، ويحل العدو المعتدل محل الخطو ، ثم يتحول العدو الصناعى المعتدل الى تراكض سريع ، ثم يفسح هذا التراكض المجال لانطلاق مسعور يشبه سباق الحواجز ويشمل الصناعة والتجارة والائتمان والمضاربة لكى يهوى فى الاخير من جديد ، وبعد وثبات مستميتة ،

في هاوية الافلاس . ويتكرر الحال على هذا المنوال على الدوام» * .

في الخمسينيات وبخاصة في الستينيات من القرن العشرين وعد الزعماء السياسيون في البلدان الرأسمالية المتطورة بانقاذ الاقتصاد الرأسمالي من الازمات . وادلوا ، مثلا ، بتصريحات من النوع التالي : «اننا نجد انفسنا على عتبة مستقبل ذهبي . ان بساط اقتصادنا السحري الذي توجهه الاجهزة الالكترونية ، والمزود بالطاقة الذرية ، والذي تحركه الاجهزة الاوتوماتيكية تندفع الى آفاق بعيدة لم نكن حتى لنحلم بها» . وبالفعل حمل «البساط السحري» الاقتصاد الرأسمالي الى حيث حتى «لم يكونوا ليحلمون» — الى الازمات المستفحلة والى الهزات من كل شاكلة وطراز .

وهكذا يتطور الانتاج الرأسمالي بشكل قفزات ، مع مظاهر حادة من التقلب والنهوض والهبوط .

---

* انجلس . ضد دوهرنج ، ص ٣٢٢ ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو .

وتقدم الازمات الاقتصادية البرهان المقنع على ان القوى المنتجة التى اوجدتها الرأسمالية قد تجاوزت اطار علاقات الانتاج الرأسمالية ؛ ومن جراء ذلك ، صارت هذه العلاقات كابحا لتطور المجتمع . بفضل القوى المنتجة المتوافرة ، يمكن انتاج كمية من المنتوجات اكبر الى ما لا قياس له ، وتحسين حياة الشعب ؛ ولكنه ينبغى لهذا الغرض ان تنتقل الارض والمصانع والمعامل والمصارف ووسائط النقل الى ايدى الشغيلة . ان اشتداد تناقض الرأسمالية الاساسى ، اى تفاقم النزاع بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، يطرح امام البشرية مهمة شق الغلاف الرأسمالى وافساح المجال امام القوى المنتجة واستخدامها لما فيه خير الناس اجمعين .

تراكم الرأسمال ونشوء جيش العاطلين عن العمل

تقوم كثرة من تناقضات الرأسمالية فى آلية تجديد الرأسمال الاجتماعى ذاتها .

تتميز الرأسمالية ، لا بتجديد الانتاج البسيط ، اى المتكرر سنة بعد سنة بالمقادير ذاتها ، بل بتجديد الانتاج الموسع . فكيف يجرى هذا ؟ ان الرأسماليين يستعملون قسما من القيمة الزائدة التى يخلقها العمال الاجراء بعملهم لاجل استهلاكهم الشخصى . اما القسم الآخر ، فينفقونه فى شراء مزيد من الآلات والخامات ، واستخدام المزيد من الايدى العاملة (من قوة العمل) . وهكذا تزداد مقادير الرأسمال العامل ، يزداد تراكمه .

ما هى العوامل التى تؤثر فى مقادير تراكم الرأسمال ؟

قبل كل شىء ، درجة استثمار العمال . فبقدر ما ترتفع درجة الاستثمار ، بقدر ما تزداد كمية القيمة الزائدة المنتوجة وتتسع الامكانيات لاجل تراكم الرأسمال . ولاجل زيادة معدل القيمة الزائدة يلجأ الرأسماليون كذلك الى تخفيض الاجرة دون قيمة قوة العمل .

ثم ان نمو انتاجية العمل يشكل عاملا هاما يؤثر فى مقادير التراكم . وبما ان نموها فى

الفروع التى تنتج سلع الاستهلاك لاجل العمال يؤدى الى انخفاض قيمة قوة العمل ، فان الرأسمال المتغير من القدر ذاته قد يحرك كمية اكبر من العمل الحى وقد يستخلص بالتالى قدرا أكبر من القيمة الزائدة . وعدا ذلك ، ترخص الآلات والتجهيزات مع نمو انتاجية العمل ، الامر الذى يتيح استعمال المزيد من التجهيزات واستعمالها بمزيد من الفعالية فى ظل المقادير ذاتها .

كذلك يمارس مقدار الرأسمال المسلف تأثيرا جوهريا فى مقادير التراكم . فمفهوم ان تتوقف كمية القيمة الزائدة ، فى ظل درجة واحدة للاستثمار ، على عدد العمال المستثمرين فى الوقت نفسه ، بينما يتوقف عدد العمال فى المقام الاول على مقدار الرأسمال العامل وعلى تقسيمه الى رأسمال متغير ورأسمال ثابت .

وبقدر ما يتراكم الرأسمال ، تزداد النفقات على التجهيزات والمواد (اى يزداد الرأسمال الثابت) ، وتزداد النفقات على قوة العمل الاضافية المجتذبة الى الانتاج (اى يزداد الرأسمال المتغير) .

ولكن مع ازدياد مجمل مقدار الرأسمال ، يزداد نصيب الرأسمال الثابت بأسرع مما يزداد نصيب الرأسمال المتغير . وهذا يرتبط باستعمال الرأسماليين فى مؤسساتهم لتكنيك جديد ، أكثر انتاجية ، الامر الذى يدفعهم اليه الركض وراء الربح الزائد وصراع المزاحمة مع الرأسماليين الآخرين . ان التكنيك الاحدث يتيح تخفيض تكاليف الانتاج الفردية دون المستوى المتوسط ، والحصول على مداخيل اضافية بفضل هذا . وعدا ذلك ، يتيح هذا التكنيك للرأسمالى توطيد مواقعه فى صراع المزاحمة . ان استعمال آلات اكثر انتاجية يتيح انتاج الكمية ذاتها او حتى كمية اكبر من المنتوجات بعدد اقل من العمال . ان عمال الكثير من المؤسسات قد اقتنعوا مرة اخرى بتجربتهم الخاصة بان يتوقعوا الصرف من الخدمة اذا فكر الرأسمالى باستعمال تجهيزات جديدة .

وهكذا نرى ان تراكم الرأسمال يرافقه تسارع نمو الرأسمال الثابت بالمقارنة مع الرأسمال المتغير . وبما ان عدد العمال العاملين يتوقف

على مقادير الرأسمال المتغير ، فان انخفاض نصيبه يؤدى الى ظهور عمال كثيرين لا يحتاج اليهم الانتاج . وهذا ما يتبدى بوضوح كبير فى الوقت الحاضر . فان الاغلبية الساحقة من التوظيفات الجديدة للرساميل فى البلدان الرأسمالية المتطورة تعود الى تطبيق التكنولوجيات التى توفر العمل — اى الروبوتات والمنظومات الانتاجية المرنة التى تتيح توفير قوة العمل والاجرة قبل كل شيء . وفضلا عن هذا ، يكتفى الرأسماليون ، كقاعدة ، باعادة بناء المؤسسات القديمة وتكييفها للانتاج الذى يستخدم العلم على نطاق واسع ، ولكنهم يمتنعون عن بناء المؤسسات الجديدة ، عن انشاء اماكن عمل جديدة .

ان نمو الرأسمال الثابت بأسرع من نمو الرأسمال المتغير يؤدى الى انخفاض الطلب على قوة العمل انخفاضا نسبيا ، والى ظهور «فائض» من قوة العمل اى العاطلين عن العمل ، «الجيش الصناعى الاحتياطى» . ان ظهور السكان العمال «الفائضين» هو نتيجة مباشرة لعملية تراكم الرأسمال .

كذلك ينضم الى صفوف العاطلين عن العمل صغار منتجى البضائع — الحرفيون والفلاحون الذين يحل بهم الخراب فى سياق المزاحمة .

ان **جيش العمل الصناعى الاحتياطى** الذى يتشكل على هذا النحو ليس وليد تطور الانتاج الرأسمالى وحسب ، بل ايضا شرط له . وهو ، على حد قول لينين ، «يشكل جزءا ضروريا من الاقتصاد الرأسمالى **لولاه لما كان من الممكن لهذا الاقتصاد** لا ان يتواجد ولا ان يتطور» * . وفى حال انتعاش نشاط الاعمال ، يستمد منه الرأسمالى قوة عمل جديدة ؛ وفى حال الازمات يرمى بالعمال الى الشارع .

ان وجود جيش العمل الصناعى الاحتياطي يتيح للرأسمالى رفع درجة استثمار العمال المشغولين ، بتمديد يوم العمل ، وزيادة شدة العمل ، وتخفيض الاجرة . ومن المفيد للرأسمالى ان يكون تحت تصرفه خزان من «فائض» قوة

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ١ ، ص ٣٦٨ .

العمل . وهو يحتاج الى اناس مستعدين للعمل بالشروط التى يمليها . ان «تعليم» العمال فى مدرسة العاطلين عن العمل ضرورى للرأسمالى لكى يكون العمال اكثر وداعة واقل تطلبا .

ان تشكل ونمو جيش العمل الصناعى الاحتياطى هما قانون خاص ملازم للرأسمالية من قوانين سكان البلاد . وهذا القانون يقول ان السكان العمال الذين ينتجون تراكم الرأسمال ينتجون بالتالى بمقادير متعاظمة الوسائل التى تجعلهم سكانا فائضين نسبيا .

ان فيض السكان النسبى فى البلدان الرأسمالية يتخذ ٣ اشكال اساسية : الشكل **السائل** ، والشكل **الضمنى** ، والشكل **الراكد** .

الشكل السائل لفيض السكان النسبى — انما هو العمال الذين فقدوا العمل موقتا والذين يجتذبون تارة الى عملية الانتاج وطورا يرمى بهم من جديد الى الشارع . اما سبب اجتذاب العمال الى الانتاج ، فهو توسيع الانتاج فى هذه المؤسسات او تلك ، وافتتاح مصانع ومعامل جديدة ؛ اما سبب طردهم ، فهو تقليص

الانتاج ، واستعمال آلات جديدة ، واغلاق المؤسسات ، وخلاف ذلك ؛ علما بان المتقدمين في السن والعمال الاجانب هم الذين ينضمون في المقام الاول الى صفوف العاطلين عن العمل . ومن جيش العمل الاحتياطي يختار الرأسماليون عمالا احدث شبابا واكثر قوة . وفي الوقت نفسه تجدر الاشارة الى ان البطالة بلغت في السنوات العشر ١٩٧٥ ـــ ١٩٨٥ مستوى رفيعا بين الشباب الذين تخرجوا مؤخرا من المدارس .

الشكل الضمني لفيض السكان النسبي يلازم الارياف اكثر ما يلازم . ولهذا غالبا ما يسمونه بفيض السكان الزراعي . ان هذا الشكل لفيض السكان يرتبط بوجود عدد كبير من الناس في الارياف لا يجدون ما يكفي من وسائل العيش . وخاصة الشكل الضمني لفيض السكان تتلخص في كون الفلاح يستطيع ان يشتغل فعلا في قطعة ارضه ١٢ ساعة في اليوم واكثر ، وان يحصل لقاء عمله على القليل القليل . وهو يعيش في الريف شادا الحزام اكثر فأكثر ، حارما نفسه اكثر فأكثر من وسائل العيش . ولكن الفلاح

لا يستطيع ان يعيش زمنا طويلا فى هذا الوضع . وهو ضمنا عامل مأجور . وحين تصبح هذه الحياة لا تطاق البتة ، يذهب الى المدينة سعيا وراء مورد للرزق . ففى الدول النامية — فى بلدان افريقيا مثلا — يبلغ نصيب الايدى العاملة الفائضة فى الريف ٥٠ بالمئة من مجمل السكان القادرين على العمل ، وحتى ٧٠ بالمئة فى بعض البلدان . وقد اكتسب فيض السكان الزراعى فى كثير من بلدان آسيا واميركا اللاتينية ابعادا هائلة .

الشكل الراكد لفيض السكان النسبى يشمل ذلك القسم من الطبقة العاملة الذى يتصف باقصى انعدام الانتظام فى توفر العمل ، بطول مرحلة البطالة الكبير . والمقصود هنا الاشخاص الذين بلغوا سن القدرة على العمل ، والذين لا يملكون عملا خلال مدة طويلة ، ويعيشون من التبرعات فى صالح الفقراء ، وكذلك المقعدون والمرضى والذين صاروا متقدمين فى السن .

ان جيش العاطلين عن العمل هو رفيق دائم للرأسمالية . وفى البلدان النامية التى تسير

في طريق التطور الرأسمالى ، يبلغ عدد العاطلين عن العمل مئات الملايين . ان البطالة شر اجتماعى فى اكثر الدول الرأسمالية تطورا ايضا . يستفاد من المعطيات الرسمية انه كان فى سنة ١٩٦٠ فى منطقة الرأسمالية المتطورة زهاء ٨ ملايين من العاطلين كليا عن العمل ، وفى اواسط السبعينيات ــ ١٥ مليون شخص ، وفى سنة ١٩٨٠ ــ ٢٥ مليون شخص ، وفى سنة ١٩٨٥ ــ اكثر من ٣٠ مليون شخص . واذا صفوا جميع العاطلين عن العمل فى الولايات المتحدة الاميركية فى صف واحد ، احدهم تلو الآخر ، لامتد الصف عبر اميركا كلها من المحيط الاطلسى الى المحيط الهادئ .

ان البطالة انما هى شر اجتماعى كبير . ولا يمكن لاى احصاء ان يعكس ما يعانيه ملايين الناس الذين يبقون بلا عمل . ان البطالة ليست مجرد الفقر ، وعدم توفر ما يكفى من النقود وحسب . بل تعنى كذلك ان العاطل عن العمل محكوم عليه بحرمانات رهيبة ومذلة ، وتعنى انه مشطوب من حياة المجتمع الاقتصادية

والسياسية ، وتعنى انه ينحط الى درجة من العجز تداس فيها الكرامة الانسانية بالذات . ان عذابات الناس المحرومين من العمل رهيبة ؛ انها الخوف من عدم ايجاد عمل ذات يوم ، والوقوف وقتا طويلا فى الصفوف فى بورصات العمل ، والطرد من المسكن ، وبيع الممتلكات بالمزاد العلنى ، ومصادرة الاشياء المشتراة بالتسليف ، والامتناع عن الضرورى الضرورى ، واحيانا كثيرة ، الجوع ، وانعدام المأوى ، والانتحار . ان البطالة تشوه نفسية الناس ، وتدفع الى الادمان على المسكرات ، وتتسبب بمرض العصاب ، وتحطم العائلة ، وتدفع الى طرق اخلاقية مسدودة .

القانون العام للتراكم الرأسمالى

ان نمو الثروة والبذخ وتفاقم الكسل فى قطب من قطبى المجتمع البرجوازى ، — فى جانب الرأسماليين — يفضيان حتما الى اشتداد العذاب من العمل القسرى ، ونمو تعداد البروليتاريا

والبطالة وتردى وضع الشغيلة . وقد اكتشف ماركس هذا القانون وصاغه بوصفه القانون العام للتراكم الرأسمالى : «بقدر ما تتعاظم الثروة الاجتماعية ، والرأسمال العامل ومدى نموه وطاقة نموه ، وبالتالى الكتلة المطلقة للبروليتاريا وانتاجية عملها ايضا ، وبقدر ما يزداد الجيش الصناعى الاحتياطى اتساعا . . . بيد انه بقدر ما يزداد هذا الجيش الاحتياطى بالنسبة الى جيش العمل الفاعل ، بقدر ما يزداد كذلك الفيض النسبى الدائم من السكان الذين يتناسب بؤسهم طردا مع آلام عمل جيش العمل الفاعل . واخيرا ، بقدر ما يزداد امتداد هذه الفئات المعوزة من الطبقة العاملة والجيش الصناعى الاحتياطى ، بقدر ما يتعاظم الاملاق الرسمى . **وهذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالى»** * .

ان القانون العام للتراكم الرأسمالى يرتبط وثيق الارتباط بالقانون الاقتصادى الاساسى

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٣ ، ص ٦٥٩ .

للرأسمالية ــ قانون القيمة الزائدة ، ويحدده . فان الركض وراء زيادة القيمة الزائدة والربح هو الذى يؤدى الى توسيع تراكم الرأسمال وانماء ثروة البرجوازية . وبقدر ما يتزايد تراكم الثروة عند الرأسماليين ، بقدر ما يكبر جيش العاطلين عن العمل وترتفع درجة استثمار المشغولين فى الانتاج وتتردى اوضاع البروليتاريا .

لقد حصرت البرجوازية فى يديها اموالا طائلة ، ففى بريطانيا العظمى ، مثلا ، يملك واحد بالمئة من السكان ربع الملكية الفردية فى البلد ، و ٥ بالمئة نصفها . وفى الولايات المتحدة الاميركية ، يملك واحد بالمئة من اغنى الاغنياء ثلث الملكية فى البلد . وهناك قصر من قصور اصحاب المليارات الاميركيين من آل فندربيلد يتألف من ٢٥٠ غرفة ويبلغ ثمنه ٦٠ مليون دولار . وهناك كثيرون من الرأسماليين ممن يملك الواحد منهم شخصيا الطائرات واليخوت المحيطية والكثير من السيارات الفخمة وعددا من الدور فى ارقى واجمل مناطق الانتجاع .

وفى القطب الآخر من المجتمع الرأسمالى

تتواجد البروليتاريا التى يتردى وضعها بصورة نسبية ومطلقة مع تطور الرأسمالية .

ان وضع البروليتاريا يتردى نسبيا بالمقارنة مع وضع البرجوازية . وقد لاحظ كارل ماركس ان «وضع العامل يتردى نسبيا بتلك النسبة التى تتعاظم بها الثروة الاجتماعية اى انه يجرى تراكم الرأسمال . . .» * . ان انخفاض نصيب العمال فى الدخل الوطنى ، فى المنتوج الاجتماعى الاجمالى ، فى الثروة الوطنية هو مؤشر التردى النسبى لوضع البروليتاريا . كذلك يتبدى التردى النسبى لوضع البروليتاريا فى تغير النسبة بين الاجرة والربح لما فيه ضرر الطبقة العاملة وصالح الرأسماليين . ففى الولايات المتحدة الاميركية هبطت اجرة العمال الفعلية فى سنوات ١٩٧٥ — ١٩٨٥ قرابة ٢٠ بالمئة ، بينما ازدادت الارباح الفعلية للشركات الاميركية (بعد دفع الضرائب)

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٦ ، الجزء ٣ ، ص ٣٤٦ .

فى المرحلة نفسها ٥٠ بالمئة .

ثم ان القانون العام للتراكم الرأسمالى يولد الميل الى تردى وضع الشغيلة بصورة مطلقة . وهو ينعكس فى تفاقم «الفقر البدنى» وتفاقم «الفقر بالمعنى الاجتماعى» .

ان «الفقر البدنى» يعنى سوء التغذية وحتى الجوع السافر لجماهير السكان ، والاحوال السكنية السيئة ، والامكانيات المحدودة اقصى المحدودية لتلبية الحاجات الاولية الى الالبسة واشيـــاء الاستعمال البيتى ، والنسبة العالية من الوفيات . ففى القرن الماضى ، مثلا ، كتب شارل ديكنز فى روايته «قصة عن مدينتين» ان العمال يسحقهم البؤس والعوز ، ويرتعشون في الاسمال ، وان للاطفال وجوه الشيوخ ، وان الجوع يختم بخاتمه كل وجه سواء كان وجه طفل او وجه شيخ . ان كثيرين من الناس فى البلدان التى يسيطر فيها الرأسمال يحتاجون حقا وفعلا فى الوقت الحاضر الى كسرة من الخبز . وهناك اكثر من ٨٠٠ مليون شخص فى البلدان النامية يعيشون فى ظروف الفقر المطلق ، ولا يمكنهم ان يلبوا

ابسط حاجات الحياة . وهناك تكهنات مفادها ان عدد هؤلاء الفقراء سيرتفع نحو اوائل القرن المقبل ، القرن الحادى والعشرين ، الى مليار و٢٠٠ مليون شخص . ومن الجوع يموت سنويا فى «العالم الثالث» زهاء ٥٠ مليون شخص ، بمن فيهم ١٥ مليون طفل . وفى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية يوجد ٧٠٠ — ٨٠٠ مليون شخص راشد من الاميين تماما ، كما يوجد مليار و٥٠٠ مليون شخص محرومين من الاسعاف الطبى الاولى .

ان تردى وضع الطبقة العاملة بصورة مطلقة فى ظل الرأسمالية يرتبط بنمو جيش العمل الصناعى الاحتياطى ، جيش العاطلين عن العمل ، بانخفاض الأجرة الفعلية . وهو يتجلى كذلك فى ازدياد بدلات ايجار المسكن ، وغلاء الخدمات الطبية . ويشتغل العمال بخارق الشدة ، ويتزايد عدد طوارئ العمل ومختلف الامراض المهنية ، الامر الذى يستتبع انفاق قوى العمال الحيوية خارق الانفاق ، بشكل لا يعوض . وفى جميع البلدان الرأسمالية يزداد

عدد طوارئ العمل السيئة العواقب ، الناجمة عن ارهاق العمال . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، يقع كل سنة زهاء ٥ ملايين طارئ من هذا النوع ، وفى جمهورية المانيا الاتحاديـة مليونا طارئ ، وفى كل من فرنسا وايطاليا اكثر من مليون . تلك هى فريضة الدم التى تضطر الطبقة العاملة الى دفعها للرأسماليين من اجل تأمين نمو ارباحهم .

بسبب من خارق ارتفاع بدل ايجار المسكن ، تضطر عائلات عمالية عديدة الى السكن فى بيوت غير مكيفة للسكن ، وفى الاقبية ، وفى العليّات ، وفى احياء الفقراء فى المدن . ان هذه الاحياء تشغل خمس كل المساحة السكنية فى المدن الاميركية الكبيرة . ان احياء الفقراء تتسع وتكبر مثل الورم السرطانى مطوقة احياء رجال الاعمال . وفى المدن الاميركية والبريطانية ، يعيش ٢٥ — ٣٠ بالمئة من السكان فى بيوت متداعية ، لا تصلح للسكن . والبيوت الانجليزية غير مكيفة بمعظمها لدرجات الحرارة المنخفضة ، واغلبيتها لا تجرى تدفئتها . ويستفاد مـــن

معطيات جريدة «مورنينغ ستار» ان زهاء ٤٠ الف شخص (٨٥ بالمئة منهم يبلغون من العمر ٦٥ سنة واكثر) يموتون سنويا فى الجزر البريطانية بسبب الهيبوترميا (اشتداد البرد) . وهذه المأساة هى فى القرن العشرين ظاهرة خزى وعار بالنسبة لبريطانيا العظمى ، التى هى من اغنى بلدان العالم الرأسمالى ، والتى تخفض على الدوام الاعتمادات للاغراض الاجتماعية بما فى ذلك الاعتمادات لحاجات السكان السكنية . ان «الفقر بالمعنى الاجتماعى» هو تفاقم انعدام التناسب بين مستوى الحاجات المرتفع وبين مستوى الاستهلاك الفعلى للخيرات المادية من قبل الشغيلة .

ان مستوى حياة عدد هائل من العمال ، حتى فى اغنى البلدان الرأسمالية ، هو ادنى من المعدلات المقررة رسميا للحد الادنى للمعيشة . وفى الولايات المتحدة الاميركية ، يشكل العائشون دون حد الفقر الرسمى ١٥ بالمئة من السكان . وفى البلدان اعضاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية (السوق المشتركة) يعيش

اكثر من ٣٠ مليون شخص دون حد الفقر الرسمى .

ان فعل القانون العام للتراكم الرأسمالى يؤدى حتما الى استقطاب القوى الطبقية ، والى حتمية التناحرات الطبقية ، الاجتماعية الحادة فى المجتمع الرأسمالى . ففى قطب نرى المستثمرين الذين يعيشون باستملاك القيمة الزائدة ، والمستعدين ، من اجل مزيد من الارباح ، لاقتراف اية جرائم ؛ وفى قطب آخر نرى طبقة المستثمرين الذين تتزايد بفضل عملهم غير المدفوع الاجر ، بفضل عرقهم ودموعهم ودمائهم ، ثروات المستثمرين ومداخيلهم. المستثمِرون اقلية ؛ المستثمَرون اغلبية ساحقة . ومصالح الفريقين متناحرة باستعصاء ، والنضال بينهما محتم لا مناص منه .

الطبقات والنضال الطبقى

ان بنية المجتمع الاجتماعية فى البلدان الرأسمالية مبرقشة جدا .

فالى جانب الطبقتين المتناحرتين الرئيسيتين — البرجوازية والبروليتاريا — نرى هنا الملاكين العقاريين ، والفلاحين ، الذين يسيّرون استثمارات مستقلة ، وفئات اخرى من السكان . كذلك توجد فى داخل الطبقات فئات مختلفة . ففى اوساط البرجوازية ، مثلا ، يمكن فرز الرأسماليين الكبار والرأسماليين الصغار . وفى عداد الاوائل ، يأتى ، مثلا ، اصحاب المؤسسات الانتاجية الضخمة ، واصحاب السوبرماركتات الكبيرة ، واصحاب المصارف الكبيرة . وفى عداد الثانين ، يأتى التجار الصغار والمزارعون الذين يستأجرون بضعة شغيلة فقط ، واصحاب مشاغل التصليح . والمثقفون فئة اجتماعية كبيرة جدا من حيث تعدادها ، ولكنها هى ايضا غير متجانسة من حيث قوامها . وهى فئة الذين يمارسون العمل الفكرى كمهنة . وفى عدادهم يأتى الحقوقيون والمعلمون والاطباء والمهندسون والميكانيكيون والتكنيكيون ، والفنانون ، وغيرهم . وهناك عدد كبير من المثقفين يشتغلون بالاجرة من اجل الرأسماليين ؛ وهم فى المقام الاول من المهندسين

والتكنيكيين .

وبقدر ما تتطور الرأسمالية ، يتنامى تعداد الطبقة العاملة ، وفي الوقت نفسه يتغير قوامها النوعي ، ويرتفع مستواها المهني والتعليمي ، وتطرأ تغيرات في نمط حياتها وفي عالمها الروحي . ان العامل المأجور المعاصر يتميز كثيرا عن بروليتاري اواخر القرن الماضي .

في بعض البلدان الرأسمالية المتطورة ، انتشرت على نطاق واسع نظريات يحاول اصحابها ان يبرهنوا ان الطبقة العاملة بصفتها هذه «تزول» اليوم ، «تذوب» في سائر فئات المجتمع . والحجة الاساسية التي يسوقونها لدعم نظريتهم هي الاستشهاد بالزيادة الكبيرة ، بين العاملين المأجورين ، في عدد المهندسين والعلماء وشغيلة ميادين الخدمات والجهاز الاداري . ولكن هذا لا يعني في الواقع زوال طبقة العمال المأجورين ، بل يعني فقط ان عدد الذين يبيعون قوة عملهم من الرأسماليين يزداد . وفي الوقت الحاضر اتسع مفهوم كلمة «البروليتاريا» ذاته .

فان البروليتاريا المعاصرة لا تشمل عمال

المصانع والمعامل والمناجم والمزارع وحسب ، بل تشمل ايضا جمهور المهندسين والتكنيكيين العاديين الذين يشتغلون بالاجرة عند الرأسماليين . فهم ايضا يبيعون قوة عملهم من الرأسماليين وينتجون القيمة الزائدة من اجلهم . وفي عداد العاملين الاجراء تأتى كذلك الفئات الدنيـــا والمتوسطة من مستخدمى المكاتب والتجارة . وعليه تكون الطبقة العاملة المعاصرة عضوية اجتماعية متعددة الشرائح لا يدل تعقد قوامها واتساع قاعدتها الاجتماعية على «زوالها» ، بل يدلان فقط على تطورها المتواصل .

ان المجتمع الرأسمالى تمزقه تناقضـــات اجتماعية حادة ، لان مصالح وتطلعات مختلف الطبقات ومختلف الفئات الاجتماعية تختلف اختلافا حادا ، بل غالبا ما تتعارض . فان للرأسماليين ، مثلا ، مصلحة فى صيانة الاوضاع التى تتيح لهم جمع الثروات بفضل استثمار العمال الاجراء . اما البروليتاريا ، فلها مصلحة فى القضاء على هذه الاوضاع ، وفى تصفيـــة العبودية المأجورية . ان منتجى البضائع الصغار

والبرجوازية الصغيرة يعانون من تعسف الرأسماليين الكبار الذين ينزلون بهم الخراب على نطاق اوسع فأوسع ، ويحتجون على هذا التعسف . ان مصالح الاغلبية الساحقة من المجتمع الرأسمالى تتواجد اليوم فى تناقض حاد مع مصالح الاوساط العليا الصناعية والمالية من الطبقة البرجوازية ، التى تعانى من نيرها جميع الطبقات وجميع الفئات الاجتماعية .

ان التناقضات بين البروليتاريا والبرجوازية هو التناحر الطبقى الرئيسى فى المجتمع الرأسمالى . فان مصالحهما متضادة . ولهذا تتخذ العلاقات بينهما شكل نضال حاد . ان ما يعانيه العمال فى المجتمع البرجوازى من حرمان فى الحقوق ومن اضطهاد ومذلة يدفعهم الى النضال الطبقى . ان البروليتاريا المعاصرة انما هى طبقة مناضلة ، طبقة كدست قدرا كبيرا من التجربة فى المعارك ضد الرأسمال من اجل مصالحها ، ونضالات الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية تصبح عنيدة ومنظمة اكثر فأكثر . ان الطبقة العاملة هى القوة المحركة والمعبئة الرئيسية فى النضال الثورى ،

فى كل الحركة الديموقراطية .

ان البرجوازية تسعى بكل ما تحت تصرفها من وسائل الى قمع كل مظهر من مظاهر استياء العمال ، معتمدة فى هذه الحال على البوليس والجيش والمحاكم والسجون . من قبل كانوا يعذبون العمال الذين يحتجون او يطلبون المساعدة ، ويطلقون عليهم الرصاص ، ويشنقونهم ؛ وهذا لا يزال يحدث اليوم فى البلدان الرأسمالية . بيد انهم يلجأون اليوم اكثر فأكثر الى طرائق اكثر «انسانية» ، اى الى تفريق مظاهرات الاحتجاج ، واعمال القمع البوليسى بالجملة ، والغرامات الكبيرة ، والسجن ، والتسجيل فى «القوائم السوداء» ، واخيرا ، الارهاب الفردى حيال نشطاء العمال . ولكن جوهر الامر لا يتغير . ولا يمكن ان تقوم اية مصالحة طبقية بين الظالمين والمظلومين . وكل بلد رأسمالى منقسم الى بلدين : فى جهة ، من يعطون ؛ وفى الجهة الاخرى ، من يأخذون .

ان نضال البروليتاريا الطبقى ضد الرأسماليين يشمل جميع ميادين الحياة فى المجتمع البرجوازى .

من اهم اشكال نضال الطبقة العاملة ، **النضال الاقتصادى** . وهو يخاض من اجل تأمين العمل ، وضد الصرف من العمل ، من اجل تحسين ظروف العمل وزيادة الاجرة . والاضرابات الاقتصادية هى الدرجة الاولى فى طريق اجتذاب العمال الى النضال الطبقى النشيط . ويمكن ان تشمل الاضرابات مؤسسات بمفردها ، او فروعا بكاملها ، واخيرا البلاد بأسرها متخذة طابعا وطنيا عاما .

هناك اضرابات لمدة ساعة ، ليوم واحد ، لايام عديدة . وفى بعض البلدان ، مثلا فى اليابان ، صارت المسيرات «الربيعية» و«الخريفية» للطبقة العاملة من التقاليد . وهذه المسيرات يرافقها الاضراب العام للعمال فى مختلف فروع الصناعة . واحيانا ليس جميع العمال يضربون فى اطار شركة كبيرة بل يضرب فقط العاملون فى المؤسسة «الاساسية» حيث يجرى الجمع النهائى للقطع المجموعية والآليات المستجلبة من المصانع الاخرى . والاضراب من هذا النوع يشل بقدر كبير نشاط الشركة كلها ، ويستمر زمنا طويلا

10–1315

بفضل المساعدة المادية من جانب عمــــال المؤسسات الاخرى التابعة للشركة . وتكون الاضرابات «تدريجية» ، متزايدة الضغط ، وذلك حين يبدأ مشغل او مصنع الاضراب ، ثم تنضم اليه المشاغل او المصانع الاخرى ، والخ . واحيانا يقوم العمال باضرابات تحذيرية ، تظاهرية . واثناء الاضرابات ، لا يندر ان ينظم المضربون تطويق المصانع ليحولوا دون كاسرى الاضراب ودون دخولها .

ان الازمات الاقتصادية التى نشبت فى اواسط السبعينيات واوائل الثمانينيات والتى شملت جميع البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا ، ومستوى البطالة الرفيع ، والتضخم النقدى وتفاقم الغلاء المرتبط به ، واشتداد استثمار العمال — كل هذا استتبع انفجارا جبارا جديدا للنضال الطبقى بين العمل والرأسمال . وهذا النضال تتجه رأس حربته ، قبل كل شيء ، ضد اغلاق المؤسسات الانتاجية وضد تخفيض عدد العاملين تخفيضا بالغا جدا .

عمليا ليس ثمة بلد من بلدان الرأسمالية

المتطورة لم تقم فيه خلال السنوات الاخيرة نضالات جماهيرية ضد خطر الصرف من الخدمة او ردا على الصرف من الخدمة . وقد اتسع النضال فى سبيل تأمين العمالة اتساعا كبيرا فى بلدان اوروبا الغربية — بريطانيا العظمى ، فرنسا ، بلجيكا ، ايطاليا .

ان العمال المتحدين فى المنظمات النقابية هم الذين يخوضون النضال الاقتصادى باكبر قدر من النشاط . وتسهم النقابات بقسط مهم فى تطوير نضال البروليتاريا الطبقى ، ودفاعا عن مصالحها .

ان وحدة اعمال العمال المتحدين فى النقابات ، دفاعا عن حقوقهم ، هى ضمانة نجاح نضال البروليتاريا الاقتصادى . ولكن القيادة الانتهازية المزاج والميل فى عدد من النقابات تكبح بعناد وبشتى الحجج قيام وحدة الحركة النقابية ، الامر الذى لا يخدم الا مآرب الرأسمال الكبير الذى يسعى الى «ترويض» النقابات ويسير فى الوقت نفسه على نهج يرمى الى الحد من الحقوق والحريات النقابية ، ويعيق بكل الوسائل

نمو الصفوف النقابية .

وفضلا عن النضال الاقتصادى ، تخوض الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية **النضال السياسى** النشيط . ولا يندر ان يتشابك هذان الشكلان من النضال . فغالبا ما تكتسب نضالات الكادحين الاقتصادية الكبيرة طابعا سياسيا ، وتصبح شكلا لمعارضة النظام البرجوازى ذاته .

ان منظمات الطبقة العاملة ، وفى المقام الاول بينها الاحزاب السياسية والنقابات ، تشن حملات سياسية وطنية عامة ، وتعقد الاجتماعات الحاشدة ، وتشترك فى الانتخابات الى هيئات السلطة المحلية وغيرها من هيئات السلطة ، وتناضل بهمة متزايدة ابدا ضد سباق التسلح وضد العسكرية ، من اجل توطيد السلام ، من اجل صيانة الحقوق والحريات الديموقراطية التى ظفر بها الشغيلة .

ان **نضال** الطبقة العاملة **الايديولوجى** انما هو نضال الافكار والنظرات التى تعكس مصالح البروليتاريا الطبقية من اجل التغلب كليا على تأثير البرجوازية الفكرى ، من اجل تحرير العمال

من اوهام العالم القديم وتقاليده وعاداته .

ان الاحزاب الشيوعية والعمالية هى المناضل الاكثر دأبا وانسجاما من اجل حقوق العمال . ومنذ ان أسس كارل ماركس وفريدريك انجلس فى اواسط القرن التاسع عشر اول منظمة عالمية للبروليتاريا — «عصبة الشيوعيين» — حتى ايامنا ، قطعت الحركة الشيوعية طريقا كبيرا .

وقد كان لتأسيس الاممية الاولى — جمعية الشغيلة العالمية — فى سنة ١٨٦٤ من قبل ماركس وانجلس ، وفيما بعد ، لتأسيس الامميـــة الثالثة — الاممية الشيوعية — فى سنة ١٩١٩ من قبل لينين ، اهمية بالغة لاجل نشوء وتطور الحركة الشيوعية .

ان الاحزاب الشيوعية والعمالية ، المخلصة والمتفانية فى خدمة قضية الطبقة العاملة ، تسير فى الصفوف الاولى من المناضلين ضد النظام الاستثمارى ، من اجل السلام والديموقراطية والاستقلال الوطنى والاشتراكية . وهى فى عدد من الدول عبارة عن قوة سياسية جبارة تمارس تأثيرا كبيرا فى تطورات السياسة الداخلية فى بلدانها .

فان الحزب الشيوعى فى كل من فرنسا وايطاليا ، مثلا يؤمن لنفسه فى الانتخابات مساندة ملايين الناخبين ، وهما ممثلان فى البرلمانات . وفى الوقت الحاضر يصوت أكثر من ٤٠ مليون ناخب فى صالح مرشحى الاحزاب الشيوعية فى العالم غير الاشتراكى . والاحزاب الشيوعية والعمالية ممثلة فى الهيئات التشريعية العليا فى ٢٥ دولة رأسمالية . وينتخب مئات وآلاف الشيوعيين الى الهيئات البلدية من جميع المستويات . ويضطلع الشيوعيون بدور كبير فى النقابات ومنظمات الشباب وغيرها من المنظمات الاجتماعية .

ان الاحزاب الشيوعية ترى فى عداد مهماتها الاساسية فى الظروف الراهنة توسيع جبهة النضال ضد محاولات الرجعية لتحطيم الحركات التقدمية والديموقراطية ، ولتقوية الهستيريا العسكرية ولانتزاع الحقوق والحريات التى ظفرت بها الطبقة العاملة فى النضال العنيد ضد البرجوازية طوال سنوات وسنوات . ان الاحزاب الشيوعية تسعى الى توحيد جميع انصار السلام والديموقراطية والتقـــــدم الاجتماعى فى النضال من اجل الدفاع عن

مصالح الكادحين الحيوية ، وضد تعسف الرأسمال الكبير ، وترفع شعار تحويل المجتمع على اسس الاشتراكية بوصفه الهدف النهائي لنضال الطبقة العاملة .

عند انشاء الاحلاف الديموقراطية الواسعة ، ينطلق كل حزب شيوعي من مراعاة الظروف الملموسة في هذا البلد او ذاك . وفضلا عن ذلك تطرح وتحل قضية مهمة جدا هي ان تحقق وحدة اعمال الطبقة العاملة ، وان تجتذب الى الحياة السياسية تلك الفئات من الكادحين التي لا تزال ، بحكم شتى الاسباب ، في معزل عن النضال الطبقي النشيط . وفي بعض البلدان توفرت الامكانية الفعلية لاشتراك الشيوعيين في تصريف شؤون الدولة ، وهذا بالذات ما يقرر خطها التكتيكي في النضال من اجل انشاء الاحلاف السياسية .

تعرض الاحزاب الشيوعية برنامجا واسعا لعمل جميع القوى الديموقراطية . ففي الميدان السياسي ، تنادي بتوطيد المواقع السياسية التي تشغلها الطبقة العاملة ومنظماتها ، وبتوحيد جميع القـــوى

التقدمية ، وجميع القوى اليسارية فى جبهة واحدة ضد الرجعية . وفى الميدان الاجتماعى والاقتصادى يشمل برنامج الاعمال المشتركة للقوى الديموقراطية تنسيق الاعمال والنضالات دفاعا عن مكاسب الشغيلة وحقوقهم الاجتماعية ؛ وفى الميدان العالمى ، يشمل هذا البرنامج تنظيم النضال المشترك من اجل كبح جماح سباق التسلح وتخفيف التوتر الدولى .

وسعيا الى صيانة وتوسيع المكاسب التى ظفرت بها البروليتاريا فى غمرة النضال الطبقى الذى لا يعرف الكلل ، تذود الاحزاب الشيوعية فى البلدان الرأسمالية اليوم عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة وجميع الشغيلة ، مناضلة فى سبيل السلام والتقدم والاشتراكية فى الارض .

ان نضال الطبقة العاملة النشيط بالتحالف مع سائر الفئات المستثمرة فى المجتمع البرجوازى هو وحده الذى يقرب حلول غد البشرية — اى قيام مجتمع جديد ، مجتمع لا وجود فيه لاستثمار واضطهاد انسان لانسان .

الفصل الخامس

الامبريالية : الاقتصاد والسياسة

على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين نشأت فى العالم الرأسمالى اتحادات صناعية ومصرفية جبارة هى **الاحتكارات** . وقد احدثت هذه الاحتكارات تغييرات مهمة فى بنية المجتمع البرجوازى . فالى جانب التغيرات الجوهرية فى الاقتصاد ، طرأت تطورات كبيرة فى سياسة الاوساط العليا الحاكمة فى البلدان الرأسمالية . ودخلت الرأسمالية مرحلة جديدة من تطورها هى **الامبريالية** . ان الحرب الاسبانية الاميركية والحرب الانجلو — بويرية اللتين اظهرتا بكل جلاء جوهر الامبريالية وسحنتها وتكشيرتها الوحشية العدوانية قد كانتا من معالمها الدموية .

ما هى الامبريالية ؟

الجواب عن السؤال : «ما هى الامبريالية ؟» اعطاه لينين (١٨٧٠ — ١٩٢٤) ، مواصل قضية وتعاليم ماركس وانجلس . فبعد دراسة مجموعة ضخمة جدا من الوقائع دراسة عميقة ، تتبع لينين فى مؤلفه «الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية» (سنة ١٩١٦) التغيرات النوعية فى تطور الرأسمالية خلال السنوات الخمسين التى تصرمت منذ صدور المجلد الاول من «رأس المال» . وبالاعتماد على قوانين التطور الاجتماعى التى اكتشفهـا ماركس وانجلس ، اعطى لينين ، للمرة الاولى فى التاريخ ، تحليلا علميا عميقا لجوهر الامبريالية الاقتصادى والسياسى ، بوصفها مرحلة خاصة ، المرحلة العليا والاخيرة من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية ؛ وبرهن ان الامبريالية تحتفظ بجميع الخصائص الاساسية الملازمة للرأسمالية : ملكية الرأسماليين الخاصة لوسائل الانتاج ، علاقات استثمار العمال الاجراء من قبل البرجوازية ، شكل توزيع الخيرات المادية

الذى يتردى فى ظله وضع الكادحين بقدر ما يتنامى غنى الرأسماليين وبذخهم . وفى ظل الامبريالية ، تظل تفعل فعلها القوانين الاقتصادية للرأسمالية : القانون الاقتصادى الاساسى (قانون القيمة الزائدة) ، القانون العام للتراكم الرأسمالى ، قانون المزاحمة وفوضى الانتاج ، وغيرها . وتبقى كذلك التناقضات الاقتصادية الاساسية الملازمة للرأسمالية . ولكن الامبريالية تملك سمات خاصة ، تميزها عن المرحلة السابقة لتطور الرأسمالية .

فيم تتجلى هذه السمات الخاصة الملازمة للامبريالية ؟ فى ميدان الاقتصاد ، تعنى الامبريالية فى المقام الاول حلول سيادة الاحتكارات محل «المزاحمة الحرة» . وفى ميدان السياسة ، تعنى الامبريالية الانعطاف من الديمقراطية البرجوازية الى الرجعية والعنف فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية . والامبريالية هى ، بالمقارنة مع الرأسمالية السابقة للاحتكار ، اعلى مراحل الرأسمالية ولكنها فى الوقت نفسه مرحلتها الاخيرة ، عشية الثورة الاشتراكية .

تمركز الانتاج والاحتكارات

في اواخر القرن التاسع عشر تنامت مختلف الفروع الصناعية بسرعة . وهذا النمو رافقه تكبير مقاييس المؤسسات الانتاجية . واخذت المصانع والمعامل الكبيرة المقاييس تؤمن لاصحابها افضليات ومزايا اضافية في مواجهة الرأسماليين الآخرين ، وتسهم في توطيد مواقعهم في المزاحمة . وتنامت مقادير الرساميل العاملة ، إمّا بفضل بناء مؤسسات اقوى ، واما بفضل اتحاد الكثير من الرساميل الفردية بالعنف او طوعا واختيارا . ونتيجة لذلك ، اخذت تتجمع اكثر فاكثر في المؤسسات الكبيرة وسائل الانتاج وقوة العمل وانتاج المنتوجات ، اى ان عملية **تمركز الانتاج** اخذت تتسارع . وباستغلال احدث منجزات التقدم العلمي والتكنيكي وافضليات الانتاج الكبير ، قمعت المؤسسات العملاقة المؤسسات الصغيرة ووسعت مواقعها في الاقتصاد الرأسمالي . وهذه المؤسسات العملاقة ركزت في ايديها نصيبا كبيرا من الانتاج ،

الامر الذى امن لها وضع السيـــادة فى فرع او فى بضعة من فروع الاقتصاد ، كما امن لها الحصول على ارباح اكبر بالمقارنة مع الربح الوسطى . وقد ادت الامتزاجات والابتلاعات بالجملة ، والتمركز المتسارع للرأسمال ، الى ظهور **الاحتكارات** الرأسمالية .

ان تمركز الانتاج يفضى بحد ذاته فى مرحلة معينة الى الاقتراب لصقا من نشـــوء الاحتكارات . ومرد ذلك الى انه من الاسهل والأفيد للمؤسسات الكبيرة ان تتحد ، لان الضرر من التنافس فيما بينها يبلغ مقاييس هائلة ولان المزاحمة تزداد خطورة . ويبدو من الانسب لكبار الرأسماليين ان يقدموا على تنازلات متبادلة ، ويغدو من المفيد التوصل الى مساومة تتيح الحفاظ على اسعار عالية للبضائع وتأمين ابتزاز اكبر الارباح .

ومن هنا ينجم ان نمو تمركز الانتاج نموا هائلا هو الاساس الاقتصادى لنشوء الاحتكارات . ولهذا السبب بالذات كان تمركز الانتاج والرأسمال تمركزا بلغ درجة عالية من التطور بحيث انه

خلق الاحتكارات التى تضطلع بالدور الحاسم فى الحياة الاقتصادية ، علامة من اهم العلائم الاقتصادية الملازمة للامبريالية .

فى اوائل الثمانينيات من القرن العشرين ، كانت ١٠٠ من كبريات الشركات الاميركية تراقب زهاء ٤٥ بالمئة من مبيعات صناعة التحويل الاميركية وزهاء ٤٠ بالمئة من ارباحها . وبلغ نصيب ٤ شركات كبرى تشترك فى انتاج زهاء ثلثى منتوج صناعة التحويل الاميركية ٢٥ — ١٠٠ بالمئة من حجم انتاج الفروع المعنية . وفى اليابان بلغ نصيب اربع من كبريات الشركات فى ١٠٠ فرع ثانوى أكثر من ٦٠ بالمئة ، وفى زهاء ٥٠ فرعا ثانويا ٨٠ بالمئة . وفى كثير من البلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى ، يسود وضع مماثل . ان درجة التمركز العالية هى القاعدة التى تكونت وتواجدت ولا تزال تتواجد عليها الاحتكارات .

ما هو الاحتكار ؟

الاحتكار هو شركة رأسمالية كبيرة — او اتحاد شركات رأسمالية كبيرة شملت نصيبا من الانتاج

فى هذا الفرع او ذاك كبيرا الى حد انه يتيح لها السيادة فى السوق وفرض الاسعار ، وتحقيق سيادتها عن طريق الاستئثار بالارباح المرتفعة الاحتكارية .

توجد الاحتكارات فى شتى الاشكال — الكارتل ، السنديكا ، التروست ، الكونسرسيوم .

يتميز الكارتل قبل كل شيء بالضبط الصارم لمستوى الاسعار ، وكمية البضائع ، وشروط التصريف وسائر عناصر السوق مع بقاء الاستقلالية الانتاجية للشركات التى تشكل الكارتل .

ان المؤسسات الرأسمالية المنضمة الى التروست لا تفقد استقلالية التصريف وحسب ، بل تفقد ايضا استقلالية الانتاج .

الكونسرسيوم شكل للاحتكار تربط فيه الشركة الرئيسية ، بواسطة العوامل المالية ، فى امبراطورية واحدة ، شركات عديدة غالبا ما تكون مستقلة رسميا ، قانونيا . والكونسرسيوم هو فى الوقت الحاضر اوسع انواع الاحتكار انتشارا .

ان تشكيل الاحتكارات واقامة سيادتها فى اقتصاد البلدان الرأسمالية لا يعنيان البتة القضاء

على المزاحمة . فان الاحتكارات التى نشأت من المزاحمة الحرة ، لا تقضى عليها ، بل تتواجد فوقها والى جانبها ، الامر الذى يضفى عليها طابعا ضاريا جدا وحادا ومدمرا . وفضلا عن الطرائق الاقتصادية ، لا يندر للاحتكارات ان تتخذ تدابير العنف السافر : احراق المؤسسات وتفجيرها ، قتل اصلب المنافسين بمساعدة القتلة المأجورين ، التهويل ، وغير ذلك من الاساليب القذرة .

تدور رحى المزاحمة بين الاحتكارات من اجل الحصول على الربح الاحتكارى . وهذا الربح ينطوى على الربح الوسطى الذى يجنيه جميع الرأسماليين ، والربح الاضافى الحاصل من استعمال المنجزات التكنيكية ، والربح الزائد الاحتكارى المتميز . وهذا الربح الاخير ينشأ نتيجة لفرض اسعار عالية احتكاريا على البضائع التى تنتجها الاحتكارات ولفرض اسعار متدنية احتكاريا تشترى الاحتكارات بموجبها البضائع التى تحتاج اليها من المؤسسات غير الاحتكارية . والاحتكارات بارعة ومحنكة جدا فى التقريب

بين العرض والطلب بحيث لا يلحق بها خسائر ولا تفقد الارباح العالية احتكاريا .

اما مصادر الربح الاحتكارى فهى ، فى المقام الاول ، القيمة الزائدة التى ينتجها العمال فى مؤسسات الاحتكارات ، وكذلك قسم من القيمة الزائدة المنتوجة فى المؤسسات الرأسمالية غير الاحتكارية ، واستثمار صغار منتجى البضائع و«الجمهور الواسع» ، ونهب شعوب البلـــدان النامية . وهكذا تعانى جميع فئات السكان من نير الرأسمال الاحتكارى الذى يفرض عليها جزية فى صالحه . وقد اكد لينين ان نير الاحتكارات على فئات السكان الواسعة «يغدو . . . اثقل واشد واقسى بمئة مرة» * .

الرأسمال المالى والطغمة المالية

استتبع تمركز الانتاج ونشوء الاحتكارات فى الصناعة ظهور عمليات مماثلة فى ميدان النشاط

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٤٤٥ .

المصرفى . فان المؤسسات الكبيرة فى الصناعة والتجارة والنقليات وغيرها من الميادين لم ترغب فى ايداع نقودها الحرة فى المصارف الصغيرة لان مقاييس هذه المصـــارف لـــــم تكن تكفى لضمان سلامة الودائع الكبيرة . كذلك لم يكن للمصارف الصغيرة ما يكفى من الاموال لكى تقدم القروض للمؤسسات الكبيرة . وقد كانت حاجات هذه المؤسسات الى القروض الكبيرة سببا من اهم الاسباب التى ادت الى تكبير المصارف وتأسيس الاحتكارات المصرفية .

وفى الوقت الحاضر تراقب ثلاثة من كبريات البنوك العملاقة زهاء ربع الودائع الوطنية المصرفية فى الولايات المتحدة الاميركية ، كما تراقب ثلاثة عمالقة مماثلة ثلث الودائع المصرفية فى جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا ، و٥٠ ــ ٦٠ بالمئة من هذه الودائع فى بريطانيا العظمى وفرنسا وكندا .

ومع تركيز المبالغ الطائلة ، انتقلـــــت الاحتكارات المصرفية من عمليات القرض البحت

الى شراء اسهم المؤسسات والى الاشتراك فى تأسيس شركات جديدة . وتدريجيا تحولت البنوك من وسطاء متواضعة فى عمليات الدفع الى احتكارات كلية الجبروت وذلك بتوسيع رقابتها على الانتاج الصناعى .

وفى الوقت نفسه شرع الرأسماليون الصناعيون الكبار يشترون اسهم الاحتكارات المصرفية او يؤسسون مصارف خاصة بهم . ومن جراء شراء الاسهم الصناعية من قبل المصارف ، وشراء الاسهم المصرفية من قبل الاحتكارات الصناعية حدث تشابك بين ملكياتها كما حدث تشابك بين حقوق الملكية الناجمة عن ذلك . وهذا التداخل المتبادل بين الرأسمال المصرفى الاحتكارى والرأسمال الصناعى الاحتكارى ادى الى نشوء **الرأسمال المالى** الذى يتغلغل الى جميع ميادين النشاط الرأسمالى والذى يخضع لمصالحه كل الحياة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية .

يتركز الرأسمال المالى فى يد **الطغمة المالية** ، اى فى يد الفئة العليا القليلة التعداد من البرجوازية ،

الفئة التى تهيمن على جميع فروع الاقتصاد وتضطلع بدور مهم ، لا فى الاقتصاد وحسب ، بل ايضا فى السياسة . ان سيادة الطغمة المالية تتحقق بواسطة «نظام المشاركة» و«الاتحاد الشخصى» اللذين يتيحان لكبار الماليين مراقبة رساميل طائلة والتصرّف فيها . ويمكن تصور «نظام المشاركة» بصورة هرم يتواجد على قمته كبار رجال الاعمال . فان هؤلاء يحصلون على الربطات الرقابية من الاسهم ، لا فى الشركة المساهمة الرئيسية وحسب ، بل ايضا فى الشركات «البنات» و«الحفيدات» التابعة لها . ويتلخص جوهر «الاتحاد الشخصى» فى كون الاشخاص انفسهم ، او عائلات بكاملها ، تترأس فى آن واحد الاحتكارات المصرفية والصناعية والتجارية وغيرها . ويصبح مدراء المصارف مدراء المؤسسات الصناعية او اعضاء فى مجالس ادارتها ، بينما يصبح قادة الشركات الصناعية رؤساء لمجالس ادارة المصارف او اعضاء فى هذه المجالس . وجميعهم يقومون بجميع الاعمال بغية الكسب والاثراء .

تصدير الرأسمال

فضلا عن نشوء الاحتكارات والرأسمال المالى ، يشكل نمو تصدير الرأسمال نموا عاصفا علامة من علائم الامبريالية . ان **تصدير الرأسمال** يعنى نقله من بلد رأسمالى الى بلدان اخرى بغية الحصول على الارباح الزائدة فى هذه البلدان ، وتعزيز مواقع الاحتكارات فى الاسواق الخارجية ، وتوسيع مجالات النهب الامبريالى ، وبغية اهداف اخرى غير لائقة . ان تصدير الرأسمال لا يوفر لاحتكارات الدول الامبريالية امكانية الحصول على ارباح زائدة طائلة عن طريق استثمار قوة العمل فى البلدان الاخرى وحسب ، بل يؤمن لها ايضا مراقبة موارد هائلة من الخامات .

يشغل تصدير الرأسمال فى نظام العلاقات الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية مكانا خارق الاهمية . وبواسطته تكثف الاحتكارات الكبيرة عمليات نشر علاقات الانتاج الرأسمالية فى عموم العالم الرأسمالى .

فى اوائل القرن العشرين كانت بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا تشغل وضع السيادة فى

تصدير الرأسمال . وفى المرحلة بين الحربين العالميتين شغلت الولايات المتحدة الاميركية مكان المصدر الرئيسى للرأسمال ، مكان المستثمر المالى القائد فى العالم الرأسمالى . وبنتيجة الحرب العالمية الثانية فقدت المانيا وايطاليا واليابان القسم الاساسى من توظيفاتها فى الخارج . وضعفت مواقع بريطانيا وفرنسا بصورة ملحوظة . وباعت بريطانيا ربع توظيفاتها فى الخارج ما قبل الحرب ، واتخفضت التوظيفات الفرنسية والهولندية قرابة النصف . وفى مرحلة ما بعد الحرب ، شغلت الولايات المتحدة الاميركية وضع السيادة برسوخ وصلابة من حيث مقادير التصدير السنوى للرأسمال ومن حيث مجمل توظيفات الرساميل فى الخارج . ولكن وتائر تصدير الرأسمال من اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية وبعض البلدان الاخرى اخذت فى السبعينيات واوائل الثمانينيات تسبق وتائر تصدير الرأسمال الاميركى . وهبط نصيب الولايات المتحدة الاميركية فى مجمل التوظيفات فى الخارج بعض الشيء .

وعلى خلفية تعاظم ابعاد تصدير الرأسمال تعاظما دائما ، اشتد تفاوته وتغيرت اتجاهاته . ففى اوائل القرن العشرين كان القسم الاساسى من الرأسمال المصدر يتجه الى البلدان الضعيفة التطور من الناحية الاقتصادية . وبعد الحرب العالمية الثانية صارت الاغلبية الساحقة من جميع الرساميل الخاصة الموظفة فى الخارج من نصيب الدول الرأسمالية المتطورة .

ان تقلص ميدان «حيازة» الرأسمالية من جراء نشوء النظام الاشتراكى العالمى ، واشتداد نضال البلدان المتحررة من اجل نيل الاستقلال الاقتصادى الحقيقى قد خلق مناخا غير ملائم لاجل التوظيفات الاجنبية . ولهذا السبب اتجهت السيول الاساسية من الرأسمال الخاص الاجنبى الى البلدان الرأسمالية المتطورة . ولكن تجدر الاشارة الى ان الانخفاض النسبى لنصيب البلدان النامية بوصفها منطقة توظيف الرأسمال الخاص توقف فى السبعينيات ؛ وفضلا عن ذلك ، اخذ هذا النصيب يتعاظم تدريجيا نظرا لتأزم معاضل الخامات ومعاضل الطاقة ، ونظرا لخارق

«تشبع» الرأسمال من عدد كبير من الفروع فى الدول الرأسمالية المتطورة ونظرا لعدد من الاسباب الاخرى .

تقاسم العالم اقتصاديا واقليميا

ترتبط بتصدير الرأسمال علامتان اقتصاديتان ملازمتان للامبريالية هما تقاسم العالم اقتصاديا بين الاحتكارات العالمية ، وانتهاء تقاسم الارض اقليميا بين كبريات الدول الرأسمالية .

فما هى الاحتكارات العالمية ؟ انهـــا احتكارات كبيرة جدا تقوم بوظائفها على صعيد مناطق برمتها او على صعيد الاقتصاد الرأسمالى كله . ان الاحتكار يصبح عالميا بالاشتراك فى تقاسم واعادة تقاسم العالم الرأسمالى الى مناطق نفوذ ، وبتصدير الرأسمال وبعقد الاتفاقيات الكارتلية العالمية وباستغلال اشكال اخرى للتوسع الخارجى .

فى طبيعة كل احتكار وطنى تقوم القدرة على تحوله الى احتكار عالمى . فان التطلعات التوسعية

لدى كل احتكار وطنى لا تقتصر علـــــى السوق الداخلية . ففى مرحلة معينة من تطوره ، يتخطى حدود بلده ، ولا يبقى وطنيا صرفا .

فى البدء يفرض الاحتكار سيادته ضمن الحدود الوطنية . ثم يحاول ان ينشر نفوذه فى بلدان اخرى ايضا . ان تمركز الانتاج والرأسمال يبلغ ابعادا على درجة من الكبر بحيث ان الاقتصاد الرأسمالى العالمى كله يصبح ميدان نشاط عدد كبير من الاحتكارات ، الامر الذى يؤدى حتما الى نشوب الصراع من اجل تقاسم العالم اقتصاديا . وقد لاحظ لينين ان الرأسماليين يتقاسمون العالم «لان التمركز قد بلغ درجة ترغم على ولوج هذا الطريق للحصول على الربح ؛ هذا وهم يقتسمونه «حسب الرأسمال» ، «حسب القوة» ــ لانه لا توجد وسيلة اخرى للتقاسم فى ظل نظام الانتاج البضاعى والرأسمالية» * .

تقوم الاحتكارات العالمية بتقاسم الجزء

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥٠٨ .

الرأسمالى من العالم اقتصاديا بشتى الاساليب . وبين هذه الاساليب تشغل مكان الصدارة الاتفاقيات بصدد تقاسم مناطق النفوذ وتصدير الرأسمال . وفى سياق تطور الامبريالية ، قد تتغير النسبة بين هذين الاسلوبين بصورة جوهرية . ولكنهما يبقيان كلاهما اليوم ايضا فى ترسانة وسائل الصراع بين الاحتكارات من اجل اسواق التصريف ومصادر الخامات ومناطق توظيف الرأسمال بافيد نحو .

ان الاتفاقيات بصدد تقاسم مناطق النفوذ فى العالم الرأسمالى فى النصف الاول من القرن العشرين قد اتخذت فى المعتاد شكل الكارتلات العالمية . ويعرف التاريخ منها كثرة كثيرة . واكبر الكارتلات العالمية كانت تعمل فى الصناعة البترولية والصناعة الكيماوية وصناعة المعدات الكهربائية وكثير من الصناعات الاخرى . وقد كان همها الرئيسى ان تبقى اسعار منتوجات المشتركين فيها على مستوى مرتفع ، وتؤمن لها بالتالى الارباح الاحتكارية . ومن نير الكارتلات العالمية كان يعانى المستهلكون فى العالم بأسره .

لم يبق الكثير من الكارتلات العالمية بشكلها الكلاسيكى . ولكنها لا تزال قائمة فى ايامنا . وفى عدادها تأتى ، مثلا ، الرابطة العالمية للمعدات الكهربائية . وهذه الرابطة تحتفظ اساسا ، منذ اكثر من خمسين سنة ، بالشكل الذى كانت عليه عند تأسيسها . وهـــــى تضم فعلا جميع الاحتكارات الرئيسية فى صناعة المعدات الكهربائية فى العالم الرأسمالى . صحيح ان الرابطة العالمية للمعدات الكهربائية تحاول ، مثل الحرباء ، ان تموه نشاطها الكارتلى ، ولكن يتكشف الجديد تلو الجديد من الوقائع التى تدل على ان الرابطة تواصل «ضبط» السوق الرأسمالية العالمية بين اعضائها لكى تغش الزبائن وتجبرهم على الشراء باسعار مرتفعة .

صحيح ان كارتلات عالمية كثيرة قد انهارت ، ولكن هذا لا يعنى البتة ان الاحتكارات فى مختلف البلدان قد كفت عن عقد اتفاقات كارتلية فيما بينها . كل ما فى الامر ان هذه الاتفاقات صارت تموه بنحو افضل ، وانها صارت اضيق من حيث قوامها ، وانها اخذت

تتشابك اكثر فاكثر مع شكل للنضال من اجل اعادة تقاسم مناطق النفوذ كما هو عليه تصدير الرأسمال . ولكن الاحتكارات لا تزال تستغل اليوم الاتفاقات الكارتلية العالمية كاداة جبارة فى النضال من اجل الاسواق .

ان تقاسم العالم اقتصاديا بين الاحتكارات العالمية على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين قد رافقه تقاسم مكثف للعالم اقليميا بين الدول الامبريالية ، والاستيلاء المشتد على المستعمرات .

ان دعاة الامبريالية قد مدحوا بأقصى الجهد والحمية عمليات النهب الاستعمارى . فان الكاتب الانجليزى كيبلينغ ، مثلا ، قد تغنى بالمنائر الساحلية الانجليزية التى توزع الغزاة فى الدنيا قاطبة وتنتظرهم مع غنائمهم . وقد كان المتروبول الانجليزى بوصفه بلدا قويا يقمع الشعوب الاخرى ، فوق الجميع بنظر كيبلينغ . واطرى كيبلينغ قوة بريطانيا الحربية . وكان على اقتناع بان شعوب البلدان المستعمرة تحب الجنود البريطانيين وتشتاق اليهم . وفضلا عن ذلك ، لم يحاول البتة ان يخفى اعمال الجنود الانجليز — «ابطال»

السلب والنهب والعنف . وقد كتب فى قصيدة «المدفعية الجبلية» مخاطبا «المتوحشين المعاندين» انه لا يصح مقاومة الجنود الانجليز حين «يباغتون فى السكون» : «ارسلوا الزعيم واستسلموا ، فلا سبيل آخر امامكم . تخفوا فى الحفر والخنادق ، هناك ستموتون ، ولا مفر لكم من المدافع» .

من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩١٤ ، استولت الدول الامبريالية على زهاء ٢٥ مليون كيلومتر مربع من اراضى الغير . فى سنة ١٨٨١ ، استولت فرنسا على تونس ، وفى سنة ١٨٨٢ احتلت انجلترا مصر ، وفى سنة ١٨٨٤ استعبدت المانيا افريقيا الجنوبية الغربية . وتوالت الفتوحات بعضها اثر بعض . واندفعت البلدان الرأسمالية تتسابق الى اخضاع الشعوب التى لم تستعبد بعد فى آسيا وافريقيا وغيرهما من انحاء الدنيا . واستولت انجلترا وفرنسا اكثر من غيرهما على الاراضى . وفى اوائل القرن العشرين كان تقاسم العالم اقليميا بين البلدان الامبريالية قد انتهى ، ولم تبق اية اراض «حرة» . ولم يكن من الممكن الاستيلاء على ارض ما الا بانتزاعها

من مالكها السابق . وكان نصيب «الرأسمالية الفتية» (وهذه الرأسمالية اخذت تقوى بسرعة فى اواخر القرن التاسع عشر) — الولايات المتحدة الاميركية والمانيا واليابان — من المستعمرات اقل . وقد تطورت هذه البلدان بوتائر سريعة ، وزادت وزنها النسبى بسرعة وحدة فى اقتصاد العالم الرأسمالى . ودفع تغير النسبة بين القوى رأسماليى هذه البلدان فى طريق اعادة تقاسم المستعمرات بالعنف .

تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى

فى ظل الامبريالية نشأ الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وهذا الاقتصاد هو مجمل اقتصادات الدول الرأسمالية التى يوحدها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الخارجية ، تصدير الرأسمال ، علاقات التسليف والعلاقات المالية ، وغير ذلك) والتقسيم الرأسمالى الدولى للعمل . ويتميز تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى بالفوضى ، وانعدام التناسب ، والتناقضات الاقتصادية الحادة ،

والهزات المتكررة بصورة دورية . وهذا يعنى ، بتعبير آخر ، انه يتميز بنفس العيوب التى تميز اقتصاد كل من البلدان الرأسمالية .

فى عهد الامبريالية اشتد كثيرا التفاوت فى تطور البلدان الرأسمالية على الصعيد الاقتصادى والسياسى . ان تفاوت التطور ملازم لطبيعة الرأسمالية . وهو ينبع من قوانين المزاحمة وفوضى الانتاج الرأسمالى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ولكن لئن كانت الرأسمالية فى عهد ما قبل الاحتكار قد تطورت مع ذلك بهذا القدر او ذاك من الانسجام ، فان الحال قد تغير كثيرا فى عهد الامبريالية .

ان تفاوت التطور قد اتخذ طابع القفزات . فان بعض البلدان قد اندفعت ببالغ السرعة الى الامام ، وتأخر بعضها الآخر كثيرا . فقبل السبعينيات من القرن التاسع عشر ، مثلا ، كانت انجلترا تشغل المرتبة الاولى فى العالم من حيث الانتاج الصناعى ، وفرنسا المرتبة الثانية . وفى غضون ١٠ سنوات تقريبا — نحو

الثمانينيات ـــ سبقت الولايات المتحدة الاميركية فرنسا ، وبعد ١٠ سنوات اخرى ـــ نحـــو التسعينيات سبقت انجلترا وشغلت المرتبة الاولى فى العالم من حيث الانتاج الصناعى . وفى هذه الحقبة من الزمن سبقت المانيا فرنسا وشغلت المرتبة الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية وانجلترا . ونحو اوائل القرن العشرين ، سبقت المانيا انجلترا ، وشغلت المرتبة الثانية فى العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية ، والخ .

ونظرا لطابع التطور هذا ، اشتد كثيرا الصراع من اجل اعادة تقاسم العالم الذى تم تقاسمه . ومع التغيرات فى نسبة القوى ، انشق العالم الرأسمالى الى كتل متعادية ، الامر الذى كان يفضى حتما الى مصادمات حربية كبيرة بين الدول الامبريالية والى نشوب الحروب الامبريالية . ولقد شن الرأسمال الاحتكارى الحربين العالميتين الاولى والثانية ، وذلك بقدر كبير بدافع السعى الى «توطيد» التغيرات فى نسبة القوى فى صالحه عن طريق الحرب .

في الحقبة التي تصرمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظل تفاوت التطور الاقتصادي ولا يزال يقوم في اساس نشوب التناقضات الحادة بين الدول الامبريالية ، في اساس الصراع الضاري من اجل اعادة تقاسم مناطق النفوذ ، واسواق التصريف ، ومصادر الخامات . وفي غمار هذا الصراع ، تمنى بعض البلدان بالهزيمة . وتتراجع ، وتكسب بلدان اخرى وتنفصل في تطورها عن المنافسين . ففي زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية ، مثلا ، تطورت اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية وبعض البلدان الاخرى اجمالا بوتائر اسرع من وتائر تطور الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي افضى الى انخفاض نصيب الولايات المتحدة الاميركية في الانتاج الرأسمالي العالمي وفي التصدير الرأسمالي العالمي ، وفي احتياطيات الذهب ، وقام في اساس تأزم التناقضات بين هذه البلدان .

ان اشتداد التفاوت في تطور البلدان الرأسمالية على الصعيد الاقتصادي في عهد الامبريالية يرافقه اشتداد التفاوت في تطورها السياسي .

ومن جراء ذلك ، مثلا ، قد تنشب فى هذه البلدان الرأسمالية او تلك ، وفى اوقات مختلفة ، ازمات سياسية داخلية حادة تؤدى فى بعض الاحوال الى الثورات الاجتماعية . لقد اكتشف لينين قانون تفاوت تطور البلدان الرأسمالية على الصعيد الاقتصادى والسياسى فى عهد الامبريالية واستنتج منه ان الثورة الاشتراكية لا يمكن ان تنشب فى آن واحد فى اغلبية البلدان او فى جميع البلدان (كما افترض ماركس وانجلس) ، وانه يمكن اختراق سلسلة الامبريالية فى احدى حلقاتها الضعيفة وان انتصار الثورة الاشتراكية ممكن بادئ بدء فى بضعة بلدان او حتى فى بلد واحد بمفرده . وبنتيجة الازمة الاجتماعية والسياسية الحادة سنة ١٩١٧ فى روسيا ، نشأ وضع ثورى استغلته الطبقة العاملة فى روسيا بزعامة حزب البلاشفة وعلى رأسه لينين ، وقامت بالثورة الاشتراكية المظفرة الاولى فى العالم هى ثورة اكتوبـــــر الاشتراكية العظمى .

الامبريالية هى الرأسمالية الطفيلية والمتعفنة

من اهم سمات الامبريالية طابعها الطفيلى والمتعفن ، الامر الذى ينجم عن واقع سيادة فريق صغير من الاحتكارات والفرق المالية فى الاقتصاد . وقد كتب لينين : «ان الاحتكارات والطغمة المالية والنزوع الى السيطرة بدلا من النزوع الى الحرية ، واستثمار عدد متزايد من الامم الصغيرة او الضعيفة من قبل قبضة صغيرة من الامم الغنية او القوية — كل ذلك قد خلق السمات المميزة للامبريالية التى تحمل على وصفها بانها الرأسمالية الطفيلية او المتعفنة» * .

تقيم الاحتكارات حواجز خطيرة امام تطور العلم والتكنيك . وهى تدرك جيدا جدا ان التكنيك الجديد والتكنولوجيا الجديدة هما اساس القدرة الاقتصادية ، ولهذا تجهد لجعلهما مستحيلى المنال على المنافسين الفعليين او المحتملين . وفضلا عن هذا ، تحد بجميع الوسائل من

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٢٢ .

امكان الوصول الى المستحدثات التكنيكية ، ناهيك بان الاحتكارات ، اذا لم يتهددها فعلا ، اى من المنافسين ، تطبق نتائج الحلول العلمية الجديدة فى الانتاج بخطى غالبا ما تكون بطيئة جدا قصدا وعمدا . وكل هذا يكبح بصورة خطيرة تطور العلم ونشر نتائجه العملية فى المجتمع . ان كبح الاحتكارات للتقدم العلمى والتكنيكى يتبدى بوضوح شديد فى الوقت الحاضر ، اذ توجه الدول الامبريالية الرائدة الثورة العلمية والتكنيكية ، بقدر اكبر فاكبر ، لا نحو الاهداف البناءة ، بل نحو سباق التسلح ، نحو صنع وسائل ابادة الناس بالجملة . ان تطور العلم والتكنيك يكتسب طابعا مشوها ، عسكريا . والاحتكارات توجه منجزات العقل البشرى ضد البشرية بالذات .

يستغل الرأسمال المالى منجزات التقدم العلمى والتكنيكى لاجل زيادة الربح وتقوية استثمار الشغيلة . وقد كتب لينين : «انّى نظرنا ، نجد مهمات بمقدور البشرية تماما ان تحلها على الفور . الرأسمالية تعيق . وقد كدست تلالا

من الثروة ، وجعلت الناس عبيدا لهذه الثروة .
حلت مسائل التكنيك البالغة التعقد ، واوقفت
استعمال التحسينات التكنيكية بسبب فقر وجهل
الملايين من الناس ، بسبب بخل وعناد حفنة
من اصحاب الملايين» * .

ومن الادلة على تعفن الرأسمالية ، نمو
شريحة الرأسماليين اصحاب الريع الذين يعيشون
من فوائد رساميلهم . هؤلاء الرأسماليون مفصولون
تماما عن الانتاج . وادارة المؤسسات هي في
ايدي موظفي الادارة المأجورين . وبما ان
الرأسماليين اصحاب الريع يملكون الاسهم ،
والسندات ، والودائع المصرفية الكبيرة ، فانهم
يعيشون من «قص الكوبونات» ومن فوائد رساميلهم
النقدية . وفضلا عن ذلك تتحول دول امبريالية
بكاملها الى دول صاحبة ريع ؛ فان انجلترا
وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية وكثيرا من
البلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى تحصل على

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤ ،
ص ١٧ .

قسم كبير من مداخيلها بفضل تصدير الرأسمال .

وقد نعت لينين تصدير الرأسمال بالطفيلية المربعة ، لان الرأسمال نفسه يصبح عند انقضاء مدة معينة قيمة زائدة مستملكة ، نتيجة لعمل العمال غير المدفوع الاجر . وبتصديره الى الخارج يجلب لصاحبه ارباحا جديدة علما بانه لا يشكل اداة لنهب البلدان الاخرى وحسب ، بل يعرقل كذلك بقدر معين (واحيانا بصورة محسوسة جدا) نمو القوى المنتجة فى البلدان التى تصدر الرأسمال .

تتبدى طفيلية الامبريالية باكبر قدر من الوضوح فى عسكرة الاقتصاد وفى تخصيص قدر اكبر فاكبر من الدخل الوطنى لانتاج المنتوجات الحربية . ان عسكرة الاقتصاد فى الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من البلدان الاعضاء فى الناتو تصرف موارد مادية هائلة عن الاستهلاك الانتاجى . والحروب الامبريالية بالذات تستتبع ابادة قيم مادية هائلة وخسائر بشرية هائلة . مثلا ، بلغت الخسائر المادية التى تكبدتها البلدان الرأسمالية فى الحرب العالمية الثانية اكثر من

٣ امثال مقدار الثروة الوطنية فى الولايات المتحدة الاميركية وانجلترا وفرنسا معا .

كذلك يتبدى تعفن الرأسمالية فى عجز الرأسمال الاحتكارى عن استعمال القوى المنتجة المتوفرة ، وتأمين العمل لملايين العاطلين عن العمل وتشغيل القدرات الانتاجية كليا . فان معادل تشغيل القدرات الانتاجية فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، مثلا ، لم يبلغ يوما فى سنوات ما بعد الحرب ، المستوى «الامثل» حسب المصطلحات الرسمية ، بل انه هبط فى بعض السنين حتى ٧٠ — ٨٠ بالمئة من مقاديرها العامة . والبطالة المزمنة تعنى العجز او النقص الدائم فى استعمال القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع فى البلدان الرأسماليـــــة ، اى الشغيلة .

ان نشوء التيار الانتهازى فى الحركة العمالية مظهر اصيل لتعفن وطفيلية الامبريالية . فان الارباح الزائدة الاحتكارية تشكل مصدرا لرشوة شريحة غير كبيرة من الطبقة العاملة ، لخلق ما يسمى «اريستقراطية العمال» ؛ ولا يندر لهذه

الاريستقراطية ان تستولى ، بمساندة البرجوازية ، على مناصب القيادة فى النقابات وفى غيرها من منظمات الطبقة العاملة . وفضلا عن عناصر البرجوازية الصغيرة ، تشكل هذه الاريستقراطية خطرا جديا على الحركة العمالية ودعامة اجتماعية للقوى الرجعية . وبشق صفوف الطبقة العاملة ، تحول «اريستقراطية العمل» دون توحيد قواها لاجل النضال ضد الاحتكارات .

ان الامبريالية لا تفضى الى اشتداد الطفيلية فى اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة وحسب ، بل تفضى كذلك الى الرجعية فى حياتها السياسية .

سياسة الامبريالية الداخلية والخارجية

السياسة هى ميدان للنشاط يرتبط بالعلاقات بين الطبقات ، بين مختلف الفئات الاجتماعية ، يعود مكان الصدارة فيه الى الاستيلاء على سلطة الدولة والحفاظ عليها والانتفاع بها . والجوهرى ولا اكثر فى السياسة ، كما قال

لينين ، انما هو «بنيان سلطة الدولة» * . ان السياسة تحددها فى آخر المطاف بنية المجتمع الاقتصادية . وفى البلدان الرأسمالية تعرب ، قبل كل شيء ، عن مصالح الطبقة السائدة ـــ البرجوازية ـــ وترمى الى الدفاع عـــن حقوقها وامتيازاتها . وبواسطة آلة الدولة الهائلة ، تطبق البرجوازية سياسة تهدف الى قمع الحركة العمالية ، والدفاع عن الملكية الخاصة ، وصيانة الاوضاع الرأسمالية .

ومع انتقال الرأسمالية الى مرحلة الامبريالية ، تغيرت كذلك السياسة التى تنتهجها الاوساط الحاكمة فى البلدان الرأسمالية المتطورة تغيرا جوهريا . فان سيادة الاحتكارات فى الحياة الاقتصادية فى هذه البلدان قد عززت كثيرا الميل الى «الرجعية السياسية فى جميـــع الاتجاهات» . وهذا ما انعكس فى تعاظم مؤسسات القمع (البوليس ، قوات «حفظ

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص ٢٣٩ .

النظام» ، منظومة السجون ، هيئات التجسس السياسى ، والخ .) تعاظما هائلا خلافا للشرعية البرجوازية ، وفى تطبيق طرائق التنكيل القاسى بالحركة الثورية . وليس من قبيل الصدفة كانت الفاشية قد نشأت على وجه الضبط فى عهد الامبريالية فى عدد من البلدان البرجوازية ؛ والفاشية هى ديكتاتورية خارقة القساوة وغير مموهة اطلاقا تمارسها اشد الاوساط الامبريالية اغراقا فى الرجعية .

ولكن الانعطاف صوب الرجعية فى السياسة لا يعنى العدول التام عن اساليب واشكال الحكم البرجوازى التى سبق ان صاغتها البرجوازية . واجمالا تفضل البرجوازية ، حتى فى عهد الامبريالية ، ان تحكم تحت ستار البرلمان وسائر المؤسسات الديموقراطية التى تموه ديكتاتوريتها .

كتب لينين : «فالجمهورية الديموقراطية هى احسن غلاف سياسى ممكن للرأسمالية . ولذا فرأس المال ، اذ يستولى على هذا الغلاف الافضل . . . يقيم سلطته على اساس

مكين ، على اساس مضمون لحد لا يمكن معه لاى تبديل فى الاشخاص ولا فى المؤسسات ولا فى الاحزاب فى الجمهورية البرجوازيـة الديموقراطية ان يزعزع هذه السلطة» * .

ان البرجوازية الكبيرة وصنائعها فى جهاز الدولة هى التى تصنع الطقس السياسى فى كل بلد امبريالى ، بصرف النظر عن شكل حكمه (مثلا ، فى بريطانيا وبلجيكا واسوج ، اتخذت الدولة شكل الملكية الدستورية ، وفى الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية ، اتخذت شكل الجمهورية الديموقراطية البرجوازية) . وقد سبق ان كتب الرئيس الاميركى وودرو ويلسون سنة ١٩١٤ : «ان اسياد حكومة الولايات المتحدة انما هم اتحاد الصناعيين والرأسماليين فى الولايـات المتحدة . ويتبين من كل صفحة حميمة من وثائق الكونغرس ، من تاريخ مؤتمرات

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، ص ٢٤ .

البيت الابيض ان خطط السياسة الاقتصادية فى هذا البلد تنبع من ينبوع واحد وليس من ينابيع كثيرة» . ويرى احد المقربين الى البيت الابيض المليونير الكبير الفرد بلومنديل ان «ادارة الولايات المتحدة الاميركية وادارة «جنرال موتورز» امر واحد . قد تكون الولايات المتحدة الاميركية اكبر من «جنرال موتورز» الى مثلين او ثلاثة ، ولكنها كلها فى آخر المطاف «جنرال موتورز» ذاتها . فهناك جذورنا . . . سنطوق رونى (رونالد ريغان — **المؤلف**) باناس محنكين ، باولئك الذين نستأجرهم نحن لاجل بزنسنا بالذات !» . اما اية مصالح يمثلون ، فهذا واضح بدون تعليق .

كيف تقود البرجوازية الاحتكارية تحت ستار المؤسسات الديموقراطية ؟ لنطلع على هـذا بمثال تنظيم الحملة الانتخابية .

تنظم الانتخابات فى الدول الامبريالية بحيث ينشأ وهم «الاختيار الحر» . ففى هذه الحال يلجأون على نطاق واسع وبتفنن الى الديماغوجية والكذب والى التلاعب بالرأى العام بواسطة

وسائل الاعلام الجماهيرى المتواجدة فى خدمة الاحتكارات ، وينظمون قصدا وعمدا ، وعن معرفة ووعى ، جوا سيركيا فى الحملة الانتخابية . وفى الوقت نفسه تقام فى وجه الاحزاب والمنظمات الديموقراطية التقدمية الراغبة فى الاشتراك فى الانتخابات شتى العقبات كما تشن ضدها حملة ضارية شنيعة من الافتراءات .

فيم تتلخص ، مثلا ، «حرية انتخاب» الناخبين فى الولايات المتحدة الاميركية التى ينعتونها فى الغرب «بنموذج الديموقراطية» و«معيار الديموقراطية» عند انتخاب الرئيس ؟ انها تتلخص من حيث الجوهر فى حرية انتخاب واحد من ممثلى الحزبين البرجوازيين الرئيسيين (الديموقراطى ، او الجمهورى) . وهذان الممثلان اللذان يعكسان مصالح واحدة — هى مصالح الرأسمال الاحتكارى والطغمة المالية — فى اهم مسائل السياسة الداخلية والخارجية ، قلما يختلفان احدهما عن الآخر . ثم من اجل من يصوت الناخبون ؟ هل من اجل من رشحوهم بانفسهم ؟ كلا بالطبع . كل ما

فى الامر انهم يمنحونهم شكلا الحق فى التصويت من اجل واحد من المرشحين اللذين اختارتهم ما وراء الكواليس حفنة الذين يملكون زمام السلطة الفعلية . وفى الواقع ، تسير الامور كما يلي : فى مؤتمرى الحزبين الجمهورى والديموقراطى اللذين ينعقدان قبل انتخاب الرئيس بثلاثة او اربعة اشهر ، تقام مشهديات بمصاحبة ضجيج اوركسترات الادوات النفخية ، واغانى الجوقات ، والبالونات الملونة وسائر لـوازم المشهديات المسلية المضحكة . وبينما المندوبون يتسلون ، يختار فريق صغير من الزعماء الحزبيين ، بامر من طواغيت المال ، المرشحين للرئاسة ، ويقترحونهما على مندوبـى المؤتمرين وثم على الناخبين .

لماذا لا يمكن انتخاب شخص مـا آخر للرئاسة عدا واحد من مرشحى الحزبين الجمهورى والديموقراطى ؟ لان اجراء الحملة الانتخابية بنجاح يقتضى انفاق مئات الملايين من الدولارات التى لا يمكن ان يجمعها فى الولايات المتحدة الاميركية غير هذين

الحزبين اللذين يتمتعان بدعم مالى فعال من قبل البزنس الكبير . وللحصول على مقعد رئيس البيت الابيض ، ينبغى الآن انفاق زهاء ٣٠٠ مليون دولار ، وعلى مقعد السيناتور (الشيخ) — ٥ ملايين دولار ، وعلى مقعد النائب فى مجلس العموم ٥٠٠ الف دولار . ولهذا السبب ، مثلا ، لا يوجد اى عامل فى مجلس الشيوخ الاميركى . وهذا المجلس لا يضم غير صنائع الاحتكارات الذين يمول الرأسمال الكبير بسخاء حملاتهم الانتخابية . ان رشوة الساسة فى الولايات المتحدة الاميركية مباشرة ، وبصورة غير مباشرة عن طريق تمويل الحملات الانتخابية ليسا سرا على احد . ومن المستحيل ان يخطر فى بال احد ان رجال البزنس الاميركيين يحرصون بنزاهة ودون اى مقابل على خير الآخرين . فهم لا يرمون النقود عبثا . واذا كانوا ينفقون آلاف وآلاف الدولارات على محظييهم السياسيين ، فلانهم ينتظرون منهم «رد المعروف» .

فى احدى مسرحيات الكاتب الانجليزى

برنارد شو ، يقول المليونير اندرشافت لابنه :
«انا حكومة بلدك ، انا وليزرس ايضا . وهل
تظن حقا ان عشرة من الهواة السطحيين من
امثالك يستطيعون ان يحكموا اذا جلسوا جنبا
الى جنب فى صالون الثرثرة الغبية هذا ؟ . .
كلا ، يا صاح ، ستفعلون ما يفيدنا» .
هذا ليس من باب المبالغة الادبية ، بل
واقع من الحياة اليومية فى الدول الامبريالية .
وفى هذا الصدد كتب الملياردير الكبير
هوفارد هيوز فى حينه الى «اصدقائه» اثناء
انتخابات الرئاسة : «اعتزم ان انتخب هذه
السنة رئيسنا على ذوقنا ، رئيسا يكون مدينا
كثيرا لنا ويدرك مديونيته . . . انا لا اضع
اى حد لنفسى فى هذا المجال باية مبالغ» .
وعن اية ديموقراطية ملازمة للنظام الانتخابى
فى الولايات المتحدة الاميركية يمكن ان
يدور الكلام حين يهيمن فى هيئات السلطة
العليا ، التشريعية والتنفيذية ، ممثلو الرأسمال
الاحتكارى الذين يعربون عن مصالح الاقلية ،
عن مصالح قسم تافه للغاية من سكان البلاد ؟

ان الانتخابات فى الولايات المتحدة الاميركية وكذلك فى اغلبية البلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى هى بالنسبة للاحتكارات ستار يدبرون وراءه شؤونهم السياسية القذرة ، وهى تمويه وتصنيع للعملية الديموقراطية يستران كلية سلطان الرأسمال الكبير . واليوم ، كما منذ سنوات عديدة ، تتجلى اهمية قول لينين : «. . . وليس فى العالم مكان . . . تظهر فيه سلطة رأس المال ، سلطة قبضة من اصحاب المليارات على المجتمع كله بمثل الفظاظة التى تظهر فيها فى اميركا ، بمثل الرشوة السافرة التى تظهر فيها فى اميركا» * .

ان للشعارات الديموقراطية قيمة كبيرة فى عيون الجماهير الشعبية ، ولكن البرجوازية الاحتكارية لا تستخدمها الا لاجل خداع الكادحين وصرفهم عن النضال من اجل حقوقهم وحرياتهم السياسية .

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ، ص ١٠٠ .

13–1315

ان الشغيلة فى البلدان الامبريالية محرومون من حقوق كثيرة يستحيل بدون تطبيقها تصور مجتمع ديموقراطى حقا . فما هى هذه الحقوق ؟ انها ، فى المقام الاول ، الحق فى العمل ، الحق فى التأمين الاجتماعى ، الحق فى الراحة ، الحق فى التعليم ، الحق فى الانتفاع الحر بمنجزات الثقافة ، وغيرها . ان عشرات الملايين من الناس محرومون فى ظل الرأسمالية من هذه الحقوق فى اجواء البطالة الجماهيرية ، والتضخم النقدى ، وتفاقم الغلاء ، وتخفيض النفقات الاجتماعية .

ان الحريات السياسية ايضا مبتورة ومحدودة بالنسبة للشغيلة فى البلدان الامبريالية .

«حرية التظاهر؟» — تقول مديريات البوليس : «تفضلوا ، وتظاهروا بالصحة والعافية ، فعندكم حرية المظاهرات ، ونحن عندنا حرية تفريقها» .

وفى كل سنة ، تتميز البلدان الرأسمالية بآلاف المتظاهرين الجرحى العزل من السلاح فى المصادمات مع فصائل البوليس المدربة تدريبا خاصا والمسلحة بالهراوات ، وآلاف

المعتقلين ، وعشرات الآلاف من الخاضعين للمراقبة الدائبة ، والذين تحصى كل خطوة من خطواتهم وتسجل فى ملف خاص وفى ذاكرة الكومبيوتر . ولاجل التنكيل بانصار السلام وبالمناضلين من اجل الحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، انشئت تشكيلات بوليسية مختصة مسلحة فضلا عن الهراوات العادية والمسدسات العادية ، بقذائف فيها غاز مسيل للدموع ، وبمولدات تملأ الشوارع بزبد من الصابون ، وبشباك ترمى على الناس من الطائرات العمودية ، وبندقيات اوتوماتيكية تطلق الرصاصات المتفجرة «دم-دم» ، وحتى بالدبابات . وعدا ذلك ، لا يندر ان يستخدموا قوات الجيش النظامى والحرس الوطنى لاجل قمع ما يسمى «بالاضطرابات المدنية» داخل البلاد .

فهل الحال افضل ، يا ترى ، فيما يتعلق «بحرية الفرد» ، بحرية الاعتقاد ؟ كلا . ان التجسس الكلى ، والتدخل الوقح فى الحياة الخاصة ، والدوس الفظ للحقوق

والحريات — كل هذا صار من مستلزمات الواقع المعاصر فى الدول الامبريالية .

فى الولايات المتحدة الاميركية ، تحفظ السلطات الفيديرالية (الاتحادية) ٣,٥ مليار ملف بالمواطنين الاميركيين ؛ ولا يندر ان تحتوى هذه الملفات على اوسع المعلومات عن المداخيل ، وقائمة الخدمة ، والعادات ، والعواطف السياسية الايجابية والسلبية ، والاشتراك فى النشاط السياسى والنقابى وتفاصيل الحياة العائلية . ان جمع وتحليل وتصنيف المعطيات مسهلة كثيرا فى الوقت الحاضر ، نظرا لاستعمال المعدات الحديثة بصورة اوسع فأوسع (الكومبيوترات ، اجهزة التنصت المتناهية الصغر ، الكاميرات المخفية ، المسجلات المنمنمة) .

وفى الولايات المتحدة الاميركية يتعرض لتجسس نشيط جدا اعضاء الحزب الشيوعى وسائر الاحزاب والمنظمات الديموقراطية ، والمشتركون فى الحركات من اجل وقف سباق التسلح وضد التمييز العرقى ومن اجل حقوق مساوية للنساء ، وكذلك نشطاء الحركة النقابية .

وفى جمهورية المانيا الاتحادية ، تحتوى ذاكرة الكومبيوترات معطيات عن أكثر من ٥٠ مليونا من مواطنيها . فان المعلومات عن المشتركين فى المظاهرات ، مثلا ، تحفظ فى الدائرة الاتحادية للقضايا الجنائية . وهذا يعنى ان حتى مجرد الاشتراك فى مظاهرة يستتبع اوتوماتيكيا التسجيل البوليسى . وليس من الصعب ان يحزر القارئ اية عواقب قد يستتبعها هذا «التسجيل» . ان نظام التجسس الكلى على تصرفات الناس وافكارهم ، وجمع الملفات السرية عن ملايين الناس ، امر عادى فى اغلبية البلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى ايضا .

كيف تستغل الدولة الامبريالية المعلومات المجموعة عن مواطنيها ؟

فى كثير من البلدان الرأسمالية يمارسون «منع المهنة» على المكشوف او بصورة مموهة ؛ وهذا يعنى ان الذين يتمسكون «بنظرات راديكالية» لا يؤخذون البتة للخدمة فى اجهزة الدولة (مثلا ، سواق قطار ، او معلم ، والخ .) .

ولا يندر ان ترفض الشركات الخاصة ان تقبل فى العمل او ان تصرف من الخدمة ذوى النظرات اليسارية . وفى عداد هؤلاء يصنفون من يناضلون بدأب وثبات من اجل حقوق الشغيلة ، من اجل السلام ، من اجل التعاون مع البلدان الاشتراكية .

ففى جمهورية المانيا الاتحادية ، مثلا ، يستدعون الناس الى لجان مختصة ويستعلمون منهم زمنا طويلا عما يفكرون فيه بصدد هذه المسائل السياسية او تلك . علما بانه من الصعب جدا ، بل مستحيل احيانا كثيرة ، ان يبدد المرء ، ايا كانت اجوبته ، «شكوك» اللجنة اذا خطرت فى بالها . وبالنتيجة — رفض القبول فى العمل . ونادرا ما يطلعون الناس فى هذا الضرب من الاستجوابات على «معطيات» الملفات التى يحفظها رجال الامن . اليكم بعضا فقط من الدوافع التى يمنعون بها ذوى النظرات التقدمية فى جمهورية المانيا الاتحادية من الشروع فى العمل : الاشتراك فى اجراءات المنظمات الديموقراطية ، توزيع

المناشير ضد سباق التسلح ، الاشتراك في اعمال التضامن مع شعب التشيلي ، الاشتراك في حملات التضامن العالمي .

واحيانا تطبق السلطات ضد ذوى النظرات التقدمية «الارهاب المراحلى» الى ان يتحطم المرء المعنى . اليكم هذه المراحل : جمع ملف شخصى ، قطع الطريق امام الترقى في المهنة ، الصرف من الخدمة «مع تذكرة الذئب» ، التخويف ، الاعتقال مع اللجوء الى الطريقة المجربة ، طريقة توجيه الاتهامات والادلة الملفقة .

وبسبب العقائد الطليعية ، يحرم «مجتمع الرفاهية» الناس من امكانيات تأمين وسائل العيش لنفسه ولعائلته ، واحيانا امكانية العيش بحرية .

وفضلا عن تطبيق اجراءات القمع ، تحسن البرجوازية الاحتكارية طرائق استمالة عقول الناس بوسائل الاعلام الجماهيرى — التلفيزيون والراديو والصحافة . ولاجل التأثير في مزاج الناس وحالتهم الفكرية ، تستغل

البرجوازية الاحتكارية كذلك المخدرات والكحول وتدعم شتى الشيع ، وتكرز بحرية الجنس ومختلف الهوايات والتسليات المشكوك فيها . ان الرقابة على المجتمع ، كما يرى طغاة المالية ، انما هى الجمع بدقة وصحة بين طرائق اللين وطرائق القساوة .

وبقدر ما تتفاقم التناحرات الاقتصادية والاجتماعية ، بقدر ما تميل الاحتكارات اكثر فاكثر فى ميدان الحياة السياسية الى تطبيق الطرائق القاسية . وقد سبق ان اشار لينين فى المؤتمر الاول للاممية الشيوعية سنة ١٩١٩ الى ان «ارهاب البرجوازية وديكتاتوريتها يسودان فى الواقع فى اوفر الجمهوريات ديموقراطية ويتجليان على المكشوف كلما بدأ يخيل للمستثمرين ان سلطة الرأسمال تتأرجح» * .

فى الوقت الحاضر يجرى فى الولايات المتحدة الاميركية وعدد من البلدان الامبريالية

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ٤٩٦ .

الاخرى ببالغ الشدة هجوم مكثف على الحركة العمالية وعلى حقوق المواطنين وحرياتهم . وعلى هذه الخلفية يزدهر بألوان ساطعة فخمة نشاط المنظمات اليمينية المتطرفة ، بل الفاشية احيانا كثيرة ، التى تؤثر اكثر فاكثر فى سياسة حكوماتها .

ولا يندر ان ينعتوا هجوم اليمينيين المتطرفين الحالى فى الولايات المتحدة الاميركية «بالماكارتية الجديدة» . ففى اواخر الاربعينيات واوائل الخمسينيات ، عندما قامت الولايات المتحدة الاميركية بانعطاف حاد صوب «الحرب الباردة» ضد الاشتراكية ، اشتدت الرجعية السياسية فى البلاد . وقد حاول السيناتور عن ولاية فيسكونسيا جوزف ماكارتى الذى اسميت تلك المرحلة حسب اسمه «بالماكارتية» ، ان يبرهن ان اميركا تلفها شبكة «مؤامرة شيوعية» شاسعة هائلة . وفى هذه المرحلة كان كل شىء : «مطاردة الساحرات» ، والتجمعات الصاخبة للجماعات الفاشية على المكشوف ، وملاحقة اعضاء الكونغرس والعلماء والصحفيين الليبيراليين

ملاحقة قاسية ، وتعقب المنظمات الاجتماعية التقدمية خلافا للقانون . وانها لمماثلة اهداف اليمينيين المتطرفين ، وانه لمتشابه الوضع السياسى اليوم فى الولايات المتحدة الاميركية . مثلا ، ان اللجنة الفرعية «لشؤون الامن والارهاب» التى انشئت فى مجلس الشيوخ قد بعثت جزئيا وظائف الهيئات الحكومية المختصة بمكافحة المنظمات الديموقراطية و «الاشخاص غير المأمونين» ، هذه الوظائف التى كانت تقوم بها «لجنة الامن الداخلى» و «مصلحة رقابة النشاط الهدام» . وقد اتسعت ممارسة التنصت والتجسس بموافقة السلطات المعنية .

وراء شعارات اليمينيين المتطرفين المشبعة بالعرقية السافرة ، والتعصب القومى القتالى ، والعداء المسعور للشيوعية ، وروح العسكرية ، تتبدى بكل جلاء مصالح البزنس الكبيــر الطبقية . ان حركة اليمينيين المتطرفين هى اليوم فى الولايات المتحدة الاميركية قوة سياسية كبيرة . وهى تضم «الكو — كلوكس — كلان» ، والتكتلات النازية ، والشيع الدينية العرقية ،

ومنظمات «الحلف المحافظ الاميركى» و «جمعية جون برتش» ، ومختلف مراكز «البحث» ، والمطبوعات الدورية ودور الطبع والنشر .

وليست سياسة الامبريالية فى الحقل الداخلى وحدها مشبعة بالرجعية بل ايضا سياستها فى الحقل الخارجى . وفى اساسها يقوم تعزيز سباق التسلح ، والتهويل النووى ، وقمع حركات التحرر الوطنى ، والنهج الرامى الى تحقيق الزعامة العالمية .

تسير الاوساط الامبريالية على سياسة خارجية عدوانية تحت شعارات «الديموقراطية والحرية» فى البلدان الاخرى ووراء قناع الحرص المؤثر عليهما . فان العدوان الوقح على غرينادا يسميه «اصدقاء الحرية» من واشنطن «باعادة الديموقراطية» . والتدخل الصفيق والوقح فى سلفادور ولبنان وافغانستان هو بلغتهم «النضال من اجل الحرية والادارة الذاتية» . والديكتاتوريات التى يدعمونها ويسلحونها فى كوريا الجنوبية والباكستان والتشيلى وسلفادور وغيرها من البلدان تلجأ على المكشوف الى طرائق الارهاب

واعمال القمع الجماهيرى ضد شعوبها . واطلاق النار على المظاهرات السلمية ، والمعتقلات ، وانعدام حتى مظهر الشرعية فى حال التنكيل بالمعارضة — كل هذا يجد التفهم التام والدعم الكامل فى الاوساط الحكومية فى الدول الامبريالية . وهكذا رفعت واشنطن الدفاع عن الديكتاتوريات المعادية للشعوب الى مصف سياسة الولايات المتحدة الاميركية فى الحقل الخارجى .

وهكذا مارست الاحتكارات التى نشأت على تخوم القرن التاسع عشر والقرن العشرين تأثيرا جوهريا فى تطور البلدان الرأسمالية الاقتصادى والسياسى ، واسهمت فى تشديد استثمار الشغيلة ، وفى اغناء البرجوازية باستمرار ، وفى تفاقم طفيليتها فى الوقت نفسه . ان سيادة الاحتكارات قد رمزت الى اشتداد «الرجعية على طول الخط» فى السياسة ، والى استفحال الطفيلية والتعفن فى الاقتصاد .

الفصل السادس

الاخاطيب الاحتكارية عبر الوطنية

في المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قوّت الامبريالية طابعها العدواني الرجعي . ومرد هذا بقدر كبير الى نشوء وتوطد جبروت احتكارات من طراز جديد **هي الكونسورسيومات عبر الوطنية** .

ما هي الكونسورسيومات عبر الوطنية (او المتخطية للحدود الوطنية) ؟ ما هي عواقب نشاطها بالنسبة لشعوب بلدان العالم الرأسمالي ؟

الامبراطوريات الاقتصادية العالمية

ان الاقتصاديين البرجوازيين فى الغرب يطلقون على الاحتكارات العالمية من طراز جديد مختلف الاسماء — المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات ، المختلطة الجنسيات ، المتخطية للحدود الوطنية (او عبر الوطنية) ، الفوقوطنية ، الكونية ، العالمية . وفى عداد الشركات المتخطية للحدود الوطنية ، يصنف بعض من هؤلاء الاقتصاديين الشركات التى لها مؤسسات فى بلدين او اكثر . وبعضهم الآخر يركز الانتباه على هذه او تلك من خصائص البنية التنظيمية الملازمة للشركات التى تقوم بالعمليات العالمية ، وعلى مسلك وتفكير مدرائها ، وعلى مقدار الرأسمال (مع رقم اعمال يبلغ ١٠٠ ، او ٣٠٠ مليون دولار او اكثر) وعلى عدد الفروع فى الخارج ، وغير ذلك من المؤشرات الكمية البحتة .

ولكن من المفيد والطريف الاشارة الى ان جميع التفسيرات البرجوازية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية تموه طبيعتها الاحتكارية بكل

جهد وعناية ، وتتحاشى حتى ذكر كلمة «الاحتكار» . ان جميع المحاولات «لتذويب» الكونسورسيومات الرأسمالية الكبرى فى عداد الف والف شركة (بما فيها الشركات الصغيرة) التى لها فروع فى الخارج وشركات-بنات لا تقوم طبعا من باب الصدفة ، بل لهدف معين تماما هو تزيين وجه نشاط الاخاطيب الاحتكارية التى تلف بملامسها كل العالم الرأسمالى وتمويه جوهرها الاستثمارى .

واليوم برز من العدد الضخم من الشركات التى تقوم بالنشاط التوظيفى العالمى فريق غير كبير من الشركات الكبيرة جدا . وهذه تملك قدرة اقتصادية هائلة ، الامر الذى يؤمن لها مواقع الهيمنة والسيادة فى الاسواق العالمية لبضائع معينة . وكل من هذه الشركات هى من حيث جوهر الامر امبراطورية اقتصادية عالمية .

يستفاد من حسابات هيئة الامم المتحدة ، ان رقم الاعمال السنوى الاجمالى عند الشركات عبر الوطنية الرئيسية الـ ٣٥٠ بلغ أكثر من

٢٥٠٠ مليار دولار فى اواسط الثمانينيات ، وان زهاء ٢٥ مليون شخص او ربع جميع العاملين فى صناعة التحويل فى البلدان الرأسمالية المتطورة كانوا يشتغلون فى مصانع هذه الشركات ، وان عدد فروع هذه الشركات فى الخارج بلغ اكثر من ٢٣ الفا ، وان مؤسسات هذه الشركات انتجت زهاء ثلث المنتوج الوطنى الاجمالى فى جميع البلدان الرأسمالية . ويستفاد من بعض التقديرات ان حجم انتاج الشركات عبر الوطنية سيبلغ نحو سنة ١٩٩٠ اكثر من ٤٠ بالمئة ، ونحو نهاية القرن ٥٠ بالمئة ، من المنتوج الوطنى الاجمالى فى اطار النظام الرأسمالى العالمى ؛ وان قرابة ٣٠٠ من الكونسورسيومات الكبرى ستشرف عمليا نحو سنة ٢٠٠٠ على شؤون الاقتصاد الرأسمالى العالمى كله .

ان الاحتكارات عبر الوطنية انما هى درجة جديدة فى تمركز الانتاج والرأسمال . وهى عبارة عن مجموعات اقتصادية احتكارية تضم ، بواسطة نظام شاسع ومعقد من علاقات الانتاج

والعلاقات المالية والادارية ، الشركات البنات والشركات الحفيدات فى مختلف بلدان العالم الرأسمالى . ان الاحتكارات عبر الوطنية انما هى كونسورسيومات عالمية من حيث نشاطها الانتاجى والتجارى ، ووطنية على الاغلب من حيث انتماء الرأسمال . فان «جنرال موتورز» مثلا احتكار عبر وطنى اميركى ، و «بريتيش بترولوم» انجليزى و «ب ا س ف» المانى غربـى.

ان الكونسورسيومات الصناعية العالمية تتحكم فى بلدانها وفى الخارج مع الاحتكارات المصرفية عبر الوطنية التى عززت نشاطها بحدة فى السبعينيات والثمانينيات . وقد وجدت المصارف المتخطية للحدود الوطنية ان جزر باهاما وكايمانوف جذابة جدا لاجل عملياتها الشمولية ، العالمية . فان الودائع التى تتصرف بها فى هذه الانحاء فروع المصارف الاميركية تربو على ودائع جميع فروع المصارف الاميركية فى اوروبا الغربيـة وافريقيا واميركا اللاتينية مأخوذة معا . ان هذا الضرب من «الواحات» المالية تتيح للمصارف عبر الوطنية القيام باية عمليات مالية فى عموم

العالم الرأسمالى بدون اية مراقبة وبـــادنى لنفقات .

وفى الوقت الحاضر تشكل الاحتكارات الصناعية والمصرفية عبر الوطنية نواة اغلبية الفرق المالية . فبواسطتها على وجه الضبط تسعى الفرق المالية الى بسط رقابتها على اقتصاد العديد من بلدان العالم الرأسمالى واحيانا على سياستها .

«ربة الاسفار البعيدة»

ما الذى يدفع الاحتكارات المتخطية للحدود الوطنية الى التجوال فى عموم الكرة الارضية ويحملها توظيف رساميلها فى الخارج ، و «مد جذور الى جانب» ، خارج الحدود الوطنية ؟ لربما الرغبة الصادقة فى الاسهام فى تذليل تخلف الدول المتحررة الاقتصادى ، والحرص على مصالح المستهلكين فى الخارج ، او طموح نبيل من هذا النوع وبهذا القدر ؟ كلا اطلاقا .

فان اصحاب ومدراء الاحتكارات عبر الوطنية يهمهم امر مغاير تماما هو «رنين الذهب» ، وخشخشة الربطات السميكة من اوراق البنكنوت . بل انهم هم انفسهم لا يخفون ذلك بحمية ، ويعترفون بان السعى الى جنى المزيد من المداخيل هو دافعهم وباعثهم الرئيسى .

ان تصدير الرأسمال هو الشغل الذى يعود باكبر قدر من الارباح . لماذا ؟ لان قوة العمل فى الخارج ، فى البلدان النامية ، هى فى غالب الاحيان ارخص بكثير ولأن النقابات اضعف ، او غائبة كليا . وفى هذه البلدان توجد مصادر للخامات الرخيصة ، واسواق مفيدة لتصريف مختلف اصناف المنتوجات . فان اجور العمال فى كوريا الجنوبية ، مثلا ، اقل مرارا مما فى الولايات المتحدة الاميركية ، كما ان الاضرابات فى كوريا الجنوبية ممنوعة ايا كانت ؛ ومدة يوم العمل من اطولها فى العالم . ولم لا تكون «فردوسا» للاحتكارات الاجنبية ؟

يقينا ان هناك اسبابا اخرى تدفع الاحتكارات

الى الاسفار البعيدة ، وتحملها الى تصدير الرأسمال ، وهى امكان الحصول على مجال الى الاسواق الخارجية ، وتحقيق توظيفات كبيرة من الرساميل فى الخارج بنفقات تافهة وعلى حساب القروض المحلية ، والمناورة على الصعيد العالمى بالنفقات على المعدات الجديدة ، والحصول على مجال الى المستحدثات التكنيكية «الغربية» ، «الاجنبية» ، واخيرا ، تسهيل تطور تجارتها الخارجية ، وانشاء شبكة واسعة للتصريف . وتقوم فروع الاحتكارات عبر الوطنية في الخارج بدور حصان طروادة ، بتمكين بضائعها من التغلب بسهولة على الحواجز الجمركية وغيرها من العقبات .

هل يمكن الحصول على اعم تصور عن مقادير نهب الاحتكارات عبر الوطنية لبلدان العالم الرأسمالى ؟ بما ان اشكال هذا النهب متنوعة جدا ، فان ذلك صعب جدا . ومع ذلك يمكن سوق بعض التقديرات . نحو اواسط الثمانينيات كانت الارباح الصافية

السنوية التى جنتها الاحتكارات عبر الوطنية الرئيسية الـ ٣٠٠ وحدها فقط تربو على ١٠٠ مليار دولار . وكانت تحصل على زهاء ثلث مداخيلها العامة من الخارج . ويستفاد من حسابات مركز الشركات المتخطية للحدود الوطنية لدى هيئة الامم المتحدة ان الارباح التى ابتزتها هذه الشركات فى الخارج من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٨٠ مثلا ازدادت الى قرابة ثلاثة اضعاف . والقسم الاساسى من هذه الارباح يعود الآن ، كما من قبل ، الى الاحتكارات عبر الوطنية الاميركية . ومقادير الارباح التى تبتزها من الخارج تربو على حجم التوظيفات المباشرة السنوى العام . وكل سنة تبتز الاحتكارات عبر الوطنية من البلدان النامية من الارباح ما يربو ٥٠ بالمائة عما توظفه فيها بصورة توظيفات مباشرة .

ان المعطيات المذكورة تقدم البرهان المقنع على ان السياسة التى تنتهجها الاحتكارات عبر الوطنية فى الخارج سياسة استثمار ونهب .

العواقب الاقتصادية
لتوسع الاحتكارات الخارجي

ان الاحتكارات عبر الوطنية تحصر اليوم في ايديها قسما متعاظما ابدا من الانتاج الرأسمالى العالمى ، من التجارة الرأسمالية العالمية ، من المنجزات العلمية والتكنيكية فى العالم الرأسمالى . ولهذا تمارس تأثيرا متعاظما ابدا من حيث الابعاد والشدة فى عموم الاقتصاد الرأسمالى ، وتشكل عاملا من اهم عوامل اشتداد التقلقل العام لتطور الرأسمالية المعاصرة فى الميدان الاقتصادى . وهى تعمق التقسيم العالمى للعمل وترفع كثيرا درجة احتكار الاقتصاد الرأسمالى ، وبذلك تشدد وتعزز النزاع بين مستوى تطور القوى المنتجة وطابع علاقات الانتاج الرأسمالى . ذلك ان الاخاطيب عبر الوطنية هى عبارة عن قوة اقتصادية هائلة مركزة فى ايدى افراد خصوصيين قلائل . وهى مع صبغها الانتاج اكثر فاكثر بالصبغة الاجتماعية ، تحافظ على

الاساس السابق للاستملاك الرأسمالى الخاص للخيرات المادية . ومع تطورها يشتد التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية والشكل الرأسمالى للاستملاك ، وتتأزم التناحرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملازمة للرأسمالية المعاصرة .

ان الكونسورسيومات عبر الوطنية التى نشأت من تناقضات تطور القوى المنتجة للرأسمالية المعاصرة تخلق قنوات للتغلب على هذه التناقضات بصورة موقتة ، جزئية ، ناقصة ، ولكنها عاجزة عن ازالة هذه التناقضات . لنأخذ ، مثلا ، مسألة تطور التكنيك .

تقيم الاحتكارات عبر الوطنية عقبات عديدة فى طريق تطبيق منجزات الثورة العلمية والتكنيكية ، ولا تتيح الاستفادة منها بصورة تامة . وبما ان ابتزاز القيمة الزائدة ، وجنى اقصى الارباح لا يزالان الهدف الاساسى من الانتاج الرأسمالى ، فان منجزات الثورة العلمية والتكنيكية لا تُستغل فى مصلحة المجتمع بأسره ، بل تُستغل قبل كل شىء لتلبية

الاهداف الانانية الضيقة للرأسمال الاحتكارى العالمى ، للطغمة المالية .

ان الاحتكار المتخطى للحدود الوطنية لا يطبق التكنيك الجديد والتكنولوجيا الجديدة ، كقاعدة ، الا اذا كان هذا يؤمن تخفيض تكاليف الانتاج وانماء الارباح . واحيانا كثيرة ليس للاحتكار مصلحة فى اعادة تنظيم الانتاج وفى تطبيق المستحدثات . وغالبا ليس ثمة شىء يحول دون الحصول على مداخيل مرتفعة بدون نفقات اضافية على التكنيك الجديد . وهو يعمد الى ابتكار التكنيك الجديد وصنع اصناف جديدة من المنتوجات ، ولكنه يحفظ اغلبها زمنا طويلا ، واحيانا لا يستغلها البتة فى الانتاج . وفى الوقت نفسه تبذل الكونسورسيومات عبر الوطنية جميع الجهود لكى تحول اطول زمن ممكن دون منافسيها ودون صنع تكنيك جديد .

ونظرا لنمو النفقات على اجراء البحوث العلمية ، وكذلك نظرا لتطبيق منجزاتها فى الانتاج ، تعمد حتى اكبر الشركات ، أكثر

ما تعمد ، الى تنفيذ حلول البحث العلمى وحلول التصميم والاختبار التى يمكن ان تعوض تكاليفها وتعود بالارباح فى القريب العاجل ، ولا تنفذ الحلول الاخرى . ونظرا لهذا الموقف ، يتحدد تطور العلم ، بقدر كبير ، باحوال الطلب فى السوق وليس بالحاجات الاجتماعية الجذرية الطويلة الامد . وغالبا ما تكبح الاحتكارات عبر الوطنية بصورة اصطناعية البحوث العلمية الاساسية وحلول التصميم والاختبار فى بلدانها وفى الخارج بغية صيانة واكثار الارباح الاحتكارية . اليكم امثلة جلية : خلال زمن طويل ، حالت الكونسورسيومات البترولية المتخطية للحدود الوطنية دون اكتشاف مصادر اخرى للطاقة ودون استغلالها عمليا ؛ واقامت كبريات شركات السيارات العقبات دون صنع سيارات لا تستعمل المحروقات المشتقة من البترول ، بل تستعمل اصنافا اخرى من المحروقات (الغاز ، مثلا) . ان عجز الرأسمال الاحتكارى المتخطى للحدود الوطنية عن «قهر» و «اخضاع» الثورة العلمية والتكنيكية والمستوى

الحديث لنمو القوى المنتجة يتبدى بجلاء بالغ في استغلال منجزات الثورة العلميـــة والتكنيكية اكثر فاكثر فى الانتاج الحربـــى .

ان الاحتكارات عبر الوطنية اليوم انما هى مصدّرة كبيرة جدا للرأسمال الى البلدان النامية . وفى المطبوعات الغربية ، غالبا ما يصفونها في هذا الدور بانها «محركة رائعة الفعالية للنمو والازدهار الاقتصادى الشامل» . وفضلا عن ذلك ، يحاول الاقتصاديون الغربيون ان يخففوا ويلطفوا ، واحيانا ان يموهوا كليا العواقب السلبية لتصدير الرأسمال على البلدان المستوردة . وهم يبررون الاحتكارات ، متعللين ، مثلا بالحجة التالية : كما ان المستأجر يدفع بدل الايجار حين يعيش فى بيت ما لا يخصه ، كذلك يجب على البلد ان يدفع ثمنا ما لقاء المنافع التى يحصل عليها من رساميل المؤسسات البنات الاجنبية .

ان استيراد الرساميل يخفف فى كثير من البلدان من وتائر نمو انتاج الصناعة الوطنية . فان الاخاطيب عبر الوطنية ، ما ان تتسرب

الى البلد حتى تزحف وتنتشر فيه كبقع الزيت ، وهى التى تتميز بنهم لا حد له ، تشترى بالجملة كل ما يروق لها ثرواته ، وتتخاطف الاقتصاد الوطنى قسما قسما . وفضلا عن ذلك ، تتصرف الضباع الاجنبية بموجب قوانين الغاب : الاقوياء يقهرون الضعفاء . فهى تستغل مواقع وطيدة فى الفروع الصناعية الاساسية ، وتلقى شباك سلطانها الشاسعة بكل ما تحت تصرفها من وسائل ، وتسعى الى الحيلولة دون ولوج الرأسمال الوطنى على نطاق واسع الى هذه الفروع . ويضطر الرأسمال الوطنى الى «التضييق على نفسه» فى سوقه بالذات . وكل هذا يعيق نمو القوى المنتجة الوطنية .

ان محامى الكونسورسيومات عبر الوطنية البرجوازيين يزعمون بكل طبل وزمر ان الاحتكارات لا تجلب للبلد المستورد الرأسمال الاضافى وحسب ، بل تجلب كذلك مختلف المستحدثات التكنيكية والتنظيمية ، وان هذا يساعد الصناعة الوطنية . اما فى الواقع ، فان الكونسورسيومات

عبر الوطنية تستغل حق القوى وتزحزح المنتجين المحليين من الفروع الاكثر تقدما والفروع التى تعود باكبر الارباح ، ومن اكثر مناطق البلد تطورا على الصعيد الاقتصادى .

وبما ان الاخاطيب عبر الوطنية تستهدى باهدافها الانانية الضيقة ، فقد تخفض الانتاج وتلغى الاتفاقات مع الشركات المحلية فى اى وقت كان ولأية اسباب كانت . وهذا يعنى الجديد من المصاعب ومن مظاهر انعدام التناسب فى الاقتصاد الوطنى .

وتغرى الاحتكارات عبر الوطنية الايـــدى العاملة المؤهلة والمهندسين والتكنيكيين (الامر الذى يعقد قضية الايدى العاملة فى السوق الداخلية) . وفى حال الازمة او فى حال هبوط النشاط الصناعى تحرم فروع الاحتكارات الاجنبية وشركاتها البنات من العمل عشرات الآلاف من العمال ، وتزيد بالتالى جيش العاطلين عن العمل .

ثم ان نشاط الكونسورسيومات عبر الوطنية يمارس تأثيرا سلبيا فى موازين المدفوعات ايضا ،

بنقل مبالغ طائلة بين فروعها فى مختلف البلدان . وهذه المبالغ تتدفق موجات عاتية هائلة عبر الحدود الوطنية ، مستثيرة الخلل والاضطراب فى التداول النقدى الداخلى ، وتقلبات حادة فى اسعار العملات ، والخ .

ان نشاط الكونسورسيومات عبر الوطنية من الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية المانيـا الاتحادية وبريطانيا العظمى وغيرها من البلدان الامبريالية يمارس تأثيرا سلبيا جدا فى اقتصاد البلدان النامية . وسنتناول ذلك بمزيد من التفصيل فيما بعد ، فى الفصل عن الاستعمار الجديد .

ماذا تجلب الاحتكارات عبر الوطنية

ان نشاط الكونسورسيومات العالمية يتناقض مع مصالح الفئات الواسعة من الكادحين ، ويعادى اغلبية السكان فى البلدان الرأسمالية . والاحتكارات عبر الوطنية تستثمر العمال والفلاحين والمزارعين واصحاب الحوانيت والاطباء والمهندسين

والعلماء والادباء بلا رحمة . ولبلوغ اهدافها الانانية ، وارواء تعطشها الدائم الى الكسب والابتزاز والاثراء ، تفرض على المستهلكين ، لا المنتوجات غير الضرورية وحسب ، بل ايضا المنتوجات الضارة والخطرة على الصحة ، ولكن العائدة بربح .

وعلى نطاق لا سابق له وسعت الكونسورسيومات المتخطية للحدود الوطنية سباق التسلح والنشاط الاجرامى الرامى الى ابتكار واختبار اسلحة الابادة بالجملة .

ان النزاع بين الكونسورسيومات عبر الوطنية ومصالح اغلبية السكان فى البلدان الرأسمالية يتجلى باشكال حادة جدا حين تضحى الاحتكارات بحياة الناس وصحتهم فى ركضها وراء الارباح .

. . . فى الافلام الدعائية لمنتوجات الشركة الاميركية «فايرستون» كان يتردد الموضوع ذاته : ما اروع وما آمن الاطر التى تنتجها الشركة وكانت الافلام الدعائية التجارية المعروضة فى عموم العالم الرأسمالى تؤكد ان الاطار الشعاعى الخفيف من السلسلة ٥٠٠ هو خيرة الاخيار ،

المثال الاعلى ، الصورة المجسدة عن الكمال بالذات .

فى غضون بضع سنوات تسنى للشراة السريعى التصديق ، الذين صدقوا الاعلان ، اقتناء ملايين اطر «فايرستون» . صحيح ان الاعلان الكاذب المزيف من هذا الطراز ليس بالظاهرة النادرة فى عالم البزنس ، ولكن قصة الاطر من السلسلة ٥٠٠ اكتسبت ابعادا عالمية . فقد تفجرت فضيحة ضخمة . اتضح ان الاطر من السلسلة ٥٠٠ كانت سبب الآلاف والآلاف من كوارث السيارات . وقد بذل احتكار «فايرستون» قصارى الجهد للحيلولة دون الفضيحة العلنية . ولكنه اخفق فى لفلفة القضية . وظهرت الانباء عن تفاصيل حوادث السيارات فى صحافة الكثير من البلدان . ونظرت المحاكم الاميركية وحدها ، مثلا ، فى اكثر من ٢٥٠ دعوى كبيرة بصدد اطر السلسلة ٥٠٠ . وعندما اقترحت قيادة مركز أمن السيارات فى الولايات المتحدة الاميركية على الشركة استخدام قسم من الاموال المعتمدة

للاعلان عن الاطر من اجل تعزيز الرقابة على نوعيتها ، شرعت الشركة تبيع الاطر بالجملة بسعر مخفض الى النصف . وبعد منع بيع مثل هذه الاطر فى الولايات المتحدة الاميركية ، عمد الاحتكار الى تصريفها باسعار رخيصة فى بلدان اوروبا الغربية والدول النامية .

فى السنوات الاخيرة باعت الكونسورسيومات عبر الوطنية ، بالطريقة نفسها ، فى البلدان الاخرى ادوية فاسدة ومأكولات غير صالحة للاطفال ، والانابيب الرديئة للتلفازات وغير ذلك من البضائع التى تضر بصحة الناس (مع ان بيع هذه البضائع ممنوع فى بلدانها) . ففى بلدان اميركا اللاتينية وحدها ، مثلا ، باعت احتكارات الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ١٠٠ صنف من الادوية الممنوعة فى الولايات المتحدة بالذات . ان الشركات عبر الوطنية التى تبيع فى الخارج بدأب وانتظام مستحضرات علاجية من البيّن انها مضرة بالصحة تستعمل سكان البلدان النامية بمثابة

«ارانب اختبار» . ان السياسة اللااجتماعية التى تدنو من الاجرام هى قاعدة من قواعد سلوك الكونسورسيومات المتخطية للحدود الوطنية .

بل ان الاحتكارات عبر الوطنية تقدم على اقتراف الجرائم السافرة فى سعيها وراء الارباح الزائدة .

فى اواخر سنة ١٩٨٤ حول الاحتكار عبر الوطنى الاميركى «يونيون كربيد» مدينة بهوبال الهندية ، عاصمة ولاية مدهيا برادش الى مقبرة شاسعة ستبقى فى ذاكرة البشرية رمزا من رموز الفاجعة والقساوة . ففى سحب الغازات الفتاكة — الميتيليزوسيانات والفوسغن — التى انفلتت من خزانات «يونيون كربيد» لقى اكثر من الفين وخمسمئة شخص مصرعهم ، وتعرض ولا يزال يتعرض عشرات الالوف للعمي وامراض الكلى والرئة . وعموما تضرر اكثر من ٥٠ الف شخص .

ان مأساة «يونيون كربيد» فى الهند ليست من باب الصدفة . فان سببها يكمن فى الازدراء الاجرامى من قبل الاحتكار عبر الوطنى

15–1315

لمصائر شعوب البلدان النامية . ان الاحتكار لم يرغب فى التنازل عن قسم ضئيل من ارباحه لتأمين مصنع بهوبال بمنظومة للسلامة مماثلة للمنظومة التى تقام فى الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذى كان من شأنه ان يدرأ الكارثة . والواقع انه سبق ان وقعت فى المصنع طوارئ اسفرت عن ضحايا بشرية . وغير مرة حذرت السلطات الهندية المحلية الادارة من خطر تسرب الغاز السام .

اليكم ما قاله بعض رجال البزنس الغربيين بصدد الانباء عن المأساة : «الهند تدفع على حساب الحضارة» . ومن المشكوك فيه ان يكون من الممكن تصور موقف اوقح . حساب الحضارة ؟ ألا تشبه هذه الحضارة تلك «الحضارة» التى حملها الهتلريون باختبار مستحضراتهم الفتاكة على الناس . ان شركة «يونيون كربيد» التى اقترفت هذه الجريمة الشنعاء قد اخفت عن الاطباء الهنود طرائق معالجة المصابين بالتسمم بالغازات الشديدة التسميم . وهذا ما برهن بوضوح ما بعده

وضوح موقف كبار مدراء هذا الاحتكار بالذات من الكارثة .

واليكم مثالا آخر عن نشاط الاحتكارات الاجرامى . فى النصف الاول من الثمانينيات ابيد بضعة آلاف من الهنود الحمر من قبيلة تاكوندا وقبيلة توبـى — غوارينـى من جراء الاختبارات الهمجية التى قام بها الكونسورسيوم الكيماوى عبر الوطنى الاميركى «دو كمكل» والبنتاغون فى حوض نهر الامازون .

لقد ابيدت قبيلتان من الهنود الحمر كليا ، ولحق ضرر لا اصلاح له بعالم النبات وعالم الحيوان ، وتعرض للاندثار ٢٥ الف صنف فريد من الحيوانات والنباتات التى لا وجود لاغلبيتها الا فى حوض نهر الامازون .

لقد استاء الرأى العام التقدمى العالمى كله من هذه الاختبارات الاجرامية . وندد عدد كبير من الهيئات الدولية وكبار الحقوقيين والاطباء والبيولوجيين وخبراء البيئة المحيطة تنديدا غاضبا بهذه التجارب الفظيعة للسلاح الكيماوى .

في عداد اوسع الجرائم التي تقترفهـا الاحتكارات عبر الوطنية انتشارا ، رشوة الموظفين الكبار ورجال السياسة في بلدانها وفي الخارج . وقد ثبتت التهمة في ارتكاب هذا الضرب من الموبقات على عدد كبير من الكونسورسيومات . فان الاحتكار الاميركي «بوينغ» ، مثلا ، قد اضطر الى الاعتراف بانه دفع مبلغ ٤٠ مليون دولار على سبيل الرشوة في الخارج . ولكن «بوينغ» لم يعترف بجميع خطاياه . يستفاد من تقدير لجنة البورصة والاوراق المالية في الولايات المتحدة الاميركية ان مجمل الرشوات التي دفعها الكونسورسيوم «بوينغ» في الخارج قد بلغ اكثر من ٨٠ مليون دولار . ففي الشرق الاوسط ، مثلا ، «نظم» الاحتكار ، بواسطة وسطائه ، لشركات الطيران في مصر والعربية السعودية وغيرهما من البلدان قروضا كبيرة من الشيوخ العرب وغيرهم من الدائنين لاجل شراء طائرات «بوينغ» . وبواسطة الوسطاء انفسهم رشا الاحتكار قادة احزاب ومنظمات نافذة . وبالطريقة ذاتها كان «بوينغ» يصرّف

منتوجاته في دول اخرى .

ان الاحتكارات المتخطية للحدود الوطنية تلجأ على نطاق واسع الى هذه الاساليب لتصريف المنتوج في الخارج التي اصبحت بالنسبة لها اساليب «عادية» تمليها «الممارسة التجارية» ، ولكنها تجهد لتمويهها بمزيد من الحذاقة . ونظرا للتجربة المكدسة في زمن الفضائح المدوية خلال السنوات الاخيرة ، تحاول ان تخفي عملياتها في الخارج وراء ستار الشركات الصورية .

من اهم عواقب تعاظم القدرة الاقتصادية لدى الكونسورسيومات عبر الوطنية ، اشتداد الرجعية السياسية سواء في بلدانها ام في البلدان التي تستورد الرساميل . وهنا يجب التحدث على الاخص عن استيلاء الاحتكارات على وسائل الاعلام الجماهيري ، علما بان موضوع اهتمام الاحتكارات الخاص ليس الجرائد المحلية ومحطات الاذاعة والتلفيزيون المحلية ذات الفعل المحلي بقدر ما هو كبريات المطبوعات الدورية ودور الطبع والنشر وشركات الاذاعة والتلفيزيون

التى تنشر جرائدها ومجلاتها او برامجها الاذاعية فى عموم العالم الرأسمالى . ان وسائل الاعلام هذه التى تقوم بدعاية واسعة لمنتـــــوجات الكونسورسيومات عبر الوطنية تفرض هذه المنتوجات على المستهلكين بصرف النظر عما اذا كانت هذه المنتوجات تتفوق على البضائع المماثلة التى تنتجها الشركات المزاحمة . وهى غالبا ما تحاول ان تقنع الشراة بشراء سلع غير ضرورية ، وتسهم فى تعزيز درجة اشاعة الاحتكار فى الاقتصاد الرأسمالى وتخلق رأيا عاما عن نشاط الاحتكارات مفيدا لها . وعلاوة على الاعلانات تحاول وسائل الاعلام الجماهيرى ، المدرجة فى ميدان الرقابة المباشرة التى تمارسها الكونسورسيومات عبر الوطنية ، ان تفرض على العالم الرأسمالى كله ايديولوجيتها ونظراتها وقواعدها فى الحياة . فان الكونسورسيومات العالمية للصناعة الحربية ، مثلا ، تستغل وسائل الاعلام الجماهيرى لاجل تسعير اجواء الهستيريا الحربية وهستيريا العداء للشيوعية .

ان الاخاطيب عبر الوطنية توسع علاقاتها

مع الاحزاب الرجعية والزعماء السياسيين الرجعيين في مختلف البلدان . وهى تمول حملاتها الانتخابية ، واحيانا ترشو مباشرة هؤلاء او اولئك من الساسة . ويضفى العديد من الكونسورسيومات عبر الوطنية اهمية خاصة على توطيد العلاقات مع الاوساط العسكرية وأوساط الصناعة الحربية .

ان تعاظم اهتمام اغلبية الكونسورسيومات عبر الوطنية بالبزنس الحربى فى السنوات الاخيرة قد نبع بمقدار كبير من الظاهرات الازمية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ومن تقلص امكانية جنى الارباح الزائدة فى الفروع المدنية من الصناعة ومن تردى «المناخ التوظيفى» فى البلدان النامية . واكثر فاكثر يزداد عدد الاحتكارات عبر الوطنية التى تغير اتجاهها صوب الانتاج الحربى . وكثير منها هو الآن فى عداد كبار متعهدى الدوائر العسكرية . فبين كبار زبائن البنتاغون ، مثلا ، كونسورسيومات عبر وطنية عالمية الشهرة منها «جنرال الكتريك» و «وستنغهوس» وكثير غيرهما .

فى السبعينيات والثمانينيات تعاظم كثيرا تصدير السلاح من قبل الاحتكارات عبر الوطنية . وتحصل احتكارات عديدة على مداخيل كبيرة من بيع الاجازات الصناعية الحربية المقصد ، وانشاء فروع الصناعة الحربية والشركات المختلطة فى الخارج ، واستخراج الخامات الستراتيجية وتوريدها وغير ذلك . ان البزنس الحربى العالمى يسمح لها بانتهاج سياسة اكثر مرونة للتوسع الخارجى وبزيادة مقادير الارباح الاحتكارية التى تجنيها . ان الرأسمال الاحتكارى عبر الوطنى يستحث سباق التسلح بدافع مصالحه الانانية الضيقة . وتحت ضغط صنائعه بقدر كبير تتخذ البلدان اعضاء الناتو وسائر الاحلاف الحربية السياسية الامبريالية الاخرى القرارات بزيادة النفقات الحربية ، وتصادق على ابتكار اصناف ومنظومات جديدة من الاسلحة . ومن جراء نشاط صنائعه فيما وراء الكواليس بمقدار كبير فشلت مبادرات سلمية عديدة قامت بها الدول الاشتراكية واخفق ابرام معاهدة الحد من الاسلحة الستراتيجية

(سولت — ٢) ، وفرض توزيع منظومة جديدة من السلاح الصاروخى النووى فى اوروبا الغربية .

وهكذا تكون الاحتكارات عبر الوطنية اداة فى يد الطغمة المالية لكى تطبق سياستها العدوانية ، المعادية للشعب ، فى عموم العالم الرأسمالى . ان الكونسورسيومات المتخطية للحدود الوطنية التى تندمج اكثر فاكثر فى النسيج الاقتصادى لكثير من البلدان هى عبارة عن مضخات هائلة لضخ موارد العالم الرأسمالى كله الى صناديق حفنة صغيرة من طواغيت المال . ان الكونسورسيومات المتخطية للحدود الوطنية هى وحوش كاسرة ذات مقاييس وذات شراهة لم يعرف تاريخ الرأسمالية نظيـــرا لها . وهى تنهب البلدان النامية وتعزز استثمار الشغيلة فى الدول الرأسمالية المتطورة ، وتحفز فى الوقت نفسه سباق التسلح دافعة العالم الى حرب حرارية نووية .

الفصل السابع

التحالف بين الاحتكارات والدولة البرجوازية

تعتمد البرجوازية فى جميع البلدان الرأسمالية على مساندة الدولة . وبدونها ما كانت استطاعت ولا تستطيع ان تعيش وان يوما واحدا . وبما ان الدولة هى الهيئة السياسية للطبقة السائدة اقتصاديا ، فانها تعكس فى العالم الرأسمالى مصالح البرجوازية ونظراتها وتحمى ملكيتها وتكثرها بشتى الوسائل ، وتوطد شرعا وقانونا استثمار البرجوازية لاغلبية السكان فى البلدان الرأسمالية . ان الدولة الرأسمالية المعاصرة هى ديكتاتورية البرجوازية الاحتكارية الكبيرة ، وديكتاتورية الطغمة المالية .

وهى اداة طيعة فى يد طبقة الرأسماليين تؤثر بصورة فعالة ، لا فى العمليات السياسية وحسب ، بل ايضا فى كثير من العمليات الاقتصادية فى البلدان الامبريالية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، اتسع تدخل الدولة فى الاقتصاد واشتد كثيرا من جراء تفاقم تناقضات تجديد الانتاج الرأسمالى ، وتعاظم تمركز الانتاج والرأسمال ، وتشكل الشركات عبر الوطنية ، واحتدام النضال الطبقى بين العمال والرأسماليين .

لاى هدف تتدخل هيئات الدولة فى البلدان الرأسمالية المتطورة فى العمليات الاقتصادية ؟ ما هى الاشكال الاساسية لهذا التدخل ؟ للاجوبة عن هذه الاسئلة نخصص هذا الفصل .

نشوء رأسمالية الدولة الاحتكارية وجوهرها

فى مرحلة اعداد الحرب العالمية الاولى ، وبخاصة فى سنوات الحرب ، تكشف بجلاء

ان الحكومات البرجوازية والاحتكارات فى عدد من البلدان الرأسمالية الرئيسية تنسق نشاطها بهمة وفعالية ؛ ومن حيث الجوهر ، بدأت تنشأ وتفعل فعلها آلية معقدة ومتشعبة للتوفيق بين مصالحها وسياستها . وفى ذلك الوقت كتب لينين : «واميركا والمانيا سواء بسواء «تضبطان الحياة الاقتصادية» بحيث تبنيان للعمال (وللفلاحين جزئيا) **سجنا عسكريا للاشغال الشاقة** ولاصحاب المصارف والرأسماليين **فردوسا** . ان ضبطهما يتلخص فى كونهما تعتصران «العمال حتى الجوع ، بينما تؤمنان للرأسماليين (بطريقة سرية ، ودواوينية رجعية) ارباحا اعلى من التى كانت قبل الحرب» * .

من المؤكد ان الدولة البرجوازية قد وقفت دائما فى حراسة مصالح طبقة الرأسماليين وحمت ملكيتها . وغير هذا لم يكن من

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، ص ١٨٥ .

الممكن ان يكون لان الدولة ، كل دولة ، تعرب عن مصالح هذه او تلك من الطبقات التى تشغل مواقع السيادة فى الاقتصاد . واذا كانت البرجوازية تشغل هذه المواقع فى المجتمع الرأسمالى ، فاليها تعود السلطة السياسية ، وهى التى تراقب وتوجه ، مباشرة او بصورة غير مباشرة ، نشاط الهيئات الحكومية .

ولكن دور الدولة البرجوازية تغير نوعيا فى ظروف تاريخية معينة ، وبالضبط فى عهد سيادة الاحتكارات ؛ فهى تتدخل بصورة انشط فأنشط واوسع فأوسع فى حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، كما انها قد عززت كثيرا نشاطها فى الحقل السياسى . وبالنتيجة نشأت واخذت تتطور **رأسمالية الدولة الاحتكارية** .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية ليست مرحلة جديدة ما من مراحل الرأسمالية تتميز عن الامبريالية او عن «الامبريالية العليا» («ما فوق الامبريالية») . فان رأسمالية الدولة الاحتكارية هى الامبريالية ذاتها ، وتلازمها جميع علائمها وسماتها وخواصها وقوانينها . ان رأسمالية

الدولة الاحتكارية هى الرأسمالية الاحتكارية التى تتميز بالجمع بين قوة الاحتكار الاقتصادية والقوة السياسية للدولة البرجوازية . والهدف من جمعهما فى آلية واحدة هو توفير افضل الشروط لاجل اثراء البرجوازية الكبيرة والطغمة المالية ، لاجل تنظيم النضال المشترك ضد الحركة العمالية وحركة التحرر الوطنـــــــى ، لاجل اعداد وشن الحروب العدوانية .

اما الاساس الاقتصادى لظهور رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها ، فهو نمو تمركز الانتاج المطرد فى عهد سيادة الاحتكارات . ان المستوى الرفيع لتمركز الانتاج والرأسمال يرفع درجة اشاعة الاحتكار فى الانتـــاج الرأسمالى ، ويعزز سيادة الفرق المالية . وبالنتيجة يتسارع اصطباغ الانتاج بالصبغــــة الاجتماعية من جميع النواحى . يصبح الانتاج اجتماعيا اكثر فاكثر ، ولكن الاستملاك يبقى خاصا . وهذا ما يؤزم جميع تناقضات الرأسمالية وفى المقام الاول منها تناقضها الاساسى — التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية وبين

الشكل الرأسمالى الخاص للاستملاك ؛ علما بان التناقضات تبلغ درجة من الحدة بحيث ان الخطر يتهدد وجود الاحتكارات بالذات ، وجود الرأسمالية بالذات . وهنا بالضبط يكمن السبب المباشر لتحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية . والمطلوب من هذه الاخيرة ان تنقذ الرأسمالية فى آخر المطاف من الهلاك ؛ ولهذا يجرى جمع ، لحم قوة الدولة البرجوازية الى قوة الاحتكارات .

ان اشتداد تدخل الدولة البرجوازية فى الاقتصاد يرتبط مباشرة وبصورة غير مباشرة بتفاقم تناقضات الانتاج الرأسمالى ، وتعاظم النزاعات الاجتماعية الطبقية . فان آلية المزاحمة وسوق البضائع ، هذه الآلية التى تقوضها الاحتكارات على الدوام ، لا يبقى بوسعها ان تؤدى وظائفها العادية . وهى تعجز عن تلبية الكثير من مقتضيات التطور الاجتماعى ، ولا تستطيع ان تؤمن نقل الرأسمال بسرعة من فرع الى آخر ، الناجم عن مقتضيات الثورة العلمية والتكنيكية .

ان الدولة البرجوازية تأخذ على عاتقها «طوعا واختيارا» وظيفة حفز التطورات والتغيرات البنيوية فى الاقتصاد الوطنى ، وتنشئ على حسابها جبهة عريضة من الاعمال فى ميدان البحوث العلمية ، وتقوم بضبط مناهض للازمة ، وتضع تحت رقابتها مختلف عناصر الآلية الاقتصادية ، وتستغل شتى اشكال التأثير فى تطور الاقتصاد الرأسمالى ، مطبقة على نطاق واسع سياسة الضرائب وسياسة التسليف النقدى ، قائمة فى السوق مباشرة (بواسطة مؤسسات الدولة) بدور البائع وصاحب الطلب . ان تدخل الدولة فى الاقتصاد يؤمن الشروط لاجل اثراء كبريات الشركات بصورة رئيسية ، لاجل تعزيز مواقعها على الصعيد الوطنى والعالمى .

وفى آلية الجمع بين قوة الاحتكارات وقوة الدولة تضطلع بالدور الحاسم الفرق المالية الكبرى ، والمؤسسات الطبقية المختصة التابعة للبرجوازية ، هذه الفرق والمؤسسات التى لا ينشرون معطيات كثيرة عن نشاطها .

ان رابطة الصناعيين الوطنية فى الولايات

المتحدة الاميركية هى مؤسسة من هذا النوع . صحيح ان آلاف الشركات تشترك فيها ، ولكن هيئة اركانها تتألف من ممثلى عدد قليل من الاحتكارات-المليارديرية التى تبت اساسا بجميع الامور . فان قيادة رابطة الصناعيين الوطنية تتخذ قرارات ترسم اساسا خط تطور الولايات المتحدة الاميركية على الصعيد الاقتصادى والسياسى . وزعماء الحزبين — الديموقراطـــى والجمهورى — والرئيس ومحيطه ، والنواب والشيوخ يستمعون بانتباه الى رأى رابطة الصناعيين الوطنية ويسيرون على خط ستراتيجى يناسب مصالح كبريات الاحتكارات الصناعية والمصرفية .

وفى البلدان الرأسمالية الاخرى ، توجد هيئات مماثلة . والمقصود هنا اتحاد الصناعة الالمانية الفيديرالى فى جمهورية المانيا الاتحادية ، واتحاد (كونفيديراسيون) الصناعة البريطانية فى بريطانيا العظمى ، ومجلس المؤسسات الانتاجية الفرنسية الوطنى (ارباب العمل) فى فرنسا ، واتحاد (كونفيديراسيون) الصناعة الايطاليـــة (كونفيندوستريا) فى ايطاليا ، والخ . وجميعها

تضطلع بدور بالغ فى حياة بلدانها ، سواء على الصعيد الاقتصادى ام على الصعيد السياسى .

ان نشوء وتوطد الحلف بين الاحتكارات والدولة يجريان باكثر الاشكال تباينا ، ومنها تأسيس الشركات الخاصة والحكومية المختلطة ، وظهور هيئات غير حكومية تشمل ممثلين عن القطاع الخاص وممثلين عن جهاز الدولة وتقوم باعداد هذه او تلك من التوصيات لاجل الدولة ، ونظام الضغط من وراء الكواليس على السياسيين (نشاط اللوبـــى) وتمويل الاحزاب السياسيـة والمرشحين للرئاسة من قبل اشخاص مختصين ، وتعاظم حجم الاتصالات بين البزنس والهيئات الحكومية وحجم المشورات التى يقدمها البزنس لهذه الهيئات تعاظما عاصفا .

ان الاتحاد الشخصى يضطلع بدور جوهرى فى الحلف بين الدولة والاحتكارات ؛ فلا يندر لمالكى ومدراء كبريات الشركات ان يحصلوا على مناصب مريحة كاسبة فى الاوساط العليا من الجهاز الحكومى ، وان يشترى السياسيون وكبار موظفى الدولة حصصا كبيرة

من اسهم الاحتكارات او ان يصبحوا مستخدمين مسؤولين فيها . كتب لينين : «اليوم وزير ، غدا مصرفي ؛ اليوم مصرفي ، غدا وزير . . . هكذا هو الحال . . . حيث يسود الرأسمال» * . ان هذه الكلمات تصح تماما على الواقع البرجوازي الحالي .

ولكن الرئيسي في هذا الحلف هو اتجاه السياسة التي تنتهجها حكومات البلدان الامبريالية في ميدان الاقتصاد في صالح الرأسمال الاحتكاري . والعناصر الاساسية في هذه السياسة هي انشاء ملكية الدولة ، وضبط العمليات الاقتصادية ، واعادة توزيع الدخل الوطني في صالح الاحتكارات . لندرس كلا من هذه العناصر بمزيد من التفصيل .

ملكية الدولة البرجوازية

ان ملكية الدولة الاحتكارية هي ملكية

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣١ ، ص ٢٢٣ .

تخص طبقة الرأسماليين بشخص الدولة البرجوازية التى تقف بوصفها «رأسماليا اجماليا» فى وجه الطبقة العاملة . وقد كتب انجلس : «ان الدولة المعاصرة ، مهما كان شكلها ، انما هى من حيث الجوهر آلة رأسمالية ، ودولة للرأسماليين ، ورأسمالى اجمالى نموذجى . وكلما امتلكت المزيد من القوى المنتجة تحولت بصورة اكمل الى رأسمالى اجمالى وازداد عدد المواطنين الذين تستغلهم» * .

ان الشكل الدولانى ** الاحتكارى للملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج قد نشأ بسبيلين اساسيين — ببناء المؤسسات الانتاجية باموال ميزانية الدولة ، وبسبيل التأميم الرأسمالى ، واستدالة المؤسسات الانتاجية المنفردة وفروعا بكاملها من الصناعة والنقليات (اى جعلها ملك الدولة) ،

---

* انجلس . ضد دوهرنج . ص ٣٢٥ ، دار التقدم ، موسكو .

** الدولانى نسبة الى كلمة «دولة» ، وتعنى «تابع للدولة» . — **المترجم** .

وكذلك بشراء الدولة لاسهم هذه او تلك من الشركات .

في بعض الدول الامبريالية تؤسس شركات «مختلطة» دولانية–خاصة : فاما تملك الدولة ربطة كبيرة من الاسهم فى الشركات الخاصة ، واما يملك اصحاب الودائع الخصوصيون ربطات كبيرة من الاسهم فى شركات الدولة .

وقد انتشرت ممارسة الاستدالة البرجوازية على نطاق واسع جدا فى بلدان اوروبا الغربية — فى بريطانيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا والنمسا واسوج . ففى فرنسا ، مثلا ، يبلغ نصيب المؤسسات المؤممة كليا او جزئيا ثلث رقم اعمال الصناعة وثلث توظيفات الرساميل ، والاغلبية الساحقة من الودائع والقروض المصرفية . علما بانه كان لهذه السياسة «مد» و «جزر» . فان موجات الاستدالة بعد الحرب العالمية الثانية قد عقبتها مراحل احيلت فيها المؤسسات المستدالة الى القطاع الخاص من جديد .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة

وجيزة ، وضعت الدولة يدها او فرضت رقابتها ، كليا او جزئيا ، فى عدد من بلدان اوروبا الغربية ، على صناعة الفحم وصناعة الحديد والفولاذ وانتاج الطاقة الكهربائية ووسائط النقل الجوى وبعض الفروع الاخرى . وفيما بعد ، دفع تزايد ضعف قدرة المنتجين الاوروبيين الغربيين على المزاحمة فى صناعة استخراج البترول وصناعة تكرير البترول وصناعة بناء التكنيك الجوى والكونى على اختلاف انواعه وصناعة السيارات والصناعة الالكترونية وفى النقليات وفى ميدان التسليف النقدى ، حكومات بلدان اوروبا الغربية الى انشاء شركات دولانية او الى انشاء شركات تمولها الدولة ؛ علما بانه انشئت فى سنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٨٥ شركات دولانية تستطيع كل منها ، نظرا لضخامتها ، ان تشغل فى الحال الوضع المهيمن فى فرعها ، فى السوق الوطنية وفى السوق الرأسمالية العالمية . ان هذه الشركات هى قوة تقاوم فعلا الاحتكارات عبر الوطنية الاميركية . وفى عداد هذه الشركات ، مثلا ، تأتى الشركة

الانجليزية لبناء السفن «بريتيش شيب بيلدرس» ، وشركة الطيران الفرنسية «ايروسباسيال» ، والشركة البتروكيماوية الالمانية الغربية «فيبا» .

عادة تفرض الدولة رقابتها على المؤسسات الانتاجية الخاصة التى تكون قليلة الارباح او حتى خاسرة . وهذا مفيد للاحتكارات ؛ فان الرساميل الخاصة تتحرر وتتفلت من الفروع القليلة الارباح ، وتنتقل الى انتاجات تدر مزيدا من الارباح . وعدا ذلك ، عادت المؤسسات المؤممة او لا تزال تعود الآن ايضا بدخل مضمون على المساهمين بصورة مدفوعات تعويضية تتيح لبعض المالكين السابقين فرض الرقابة على كميات من الرساميل اضخم مما كانوا يملكون قبل التأميم . ولم يكن من النادر ان عملت المؤسسات المؤممة بخسارة وذلك من جراء تقديم الفحم والطاقة الكهربائية والغاز وغير ذلك من المنتوجات للشركات الخاصة الكبيرة باسعار مخفضة ، وتخفيض تكاليفها الانتاجية وزيادة ارباحها .

ان الحياة نفسها تؤكد المرة تلو المرة

ان الدولة الرأسمالية ، اذ تؤمم المؤسسات الصناعية ، انما تحرص فى المقام الاول على مصالح طواغيت المال .

واليكم مثالا واسع الدلالة . بعد الحرب العالمية الثانية ، اخذت تضعف تدريجيا القدرة على المزاحمة لدى الاحتكارات البريطانية العاملة فى بزنس الطيران ، رغم المساندة الحكومية المتعاظمة . واكثر فاكثر تضاءلت احتمالات احتفاظ هذه الاحتكارات بوضعها فى الصفوف «الاولى» فى السوق الرأسمالية العالمية للطائرات والصواريخ . وقد اصطدمت بضغط مشتد من جانب الشركات الاميركية والفرنسية والالمانية الغربية . وعندما وصل بعضها الى حافة الافلاس المالى ، وضعتها الحكومة البريطانية تحت عهدتها بكليتها لاجل انقاذها .

وقد خضعت لرقابة الدولة جميع الشركات الاساسية فى صناعة التكنيك الجوى الكونى : «بريتش ايركرافت» ، «هوكر سيديلى افييشن» ، «سكوتيش افييشن» وغيرها . وشركة الدولة

التى انشئت على اساسها «بريتيش ايروسبيس» تنتج حاليا الاغلبية الساحقة من معدات الطيران والصواريخ ذات المقصد المدنى والحربى . وقد تسنى لهذه الشركة فى غضون بضع سنوات من وجودها ان تزيد كثيرا حجم مبيع البضائع والخدمات وكذلك ان تعزز مواقعها كثيرا فى الاسواق الخارجية . وفى الوقت الحاضر تأتى فى عداد اقوى احتكارات الطيران والصواريخ فى العالم الرأسمالى ، شاغلة فى اوروبا الغربية احدى المراتب الاولى من حيث عدد العاملين وكبر الموجودات ورقم الاعمال .

تجنى شركة «بريتيش ايروسبيس» معظم ارباحها من تنفيذ طلبيات الحكومة ؛ فان عقود الدولة تضمن للشركة جنى ارباح عالية احتكارية . وحين اتضح ان «بريتيش ايرسبيس» قد ضمنت لنفسها طلبيات لعدد كبير من السنين مقدما وصارت تحصل على مداخيل كبيرة ، طالبت الطغمة المالية بان يعاد اليها القسم الاساسى من القطاع المستدال فى بزنس الطيران . وبمساعدة حكومة المحافظين الفعالة ،

صادق البرلمان على مشروع قانون بنزع التأميم جزئيا عن صناعة الطيران والصواريخ ، ومن جراء ذلك صار قسم كبير من «بريتيش ايرسبيس» من جديد في يد القطاع الخاص . اما الحكومة البريطانية ، فقد وعدت بمواصلة تمويل البرامج الدولية وبعض البرامج الاخرى التي تنفذها «بريتيش ايرسبيس» .

في حينه كان موظفو الحكومة يدفعون ، في حال التأميم ، لاصحاب شركات الطيران تعويضات خيالية ، خارقة الكبر ، من جيوب المكلفين البريطانيين . ثم كانوا يضخون من الخزينة بضعة مليارات من الجنيهات الاسترلينية الى بزنس الطائرات لاجل «نقاهته» و«تقوية صحته» . ولكن ما ان تحقق «الشفاء» حتى تقرر تقديم الثروة الطائلة المكدسة حديثا لطواغيت المال ، والسماح لهم بالتمتع بثمار اعادة تنظيم الفرع التي اجريت على حساب سكان البلاد بأسرهم .

ان عملية «ايروسبيس» التي قامت بها الطغمة المالية البريطانية بمساعدة صنائعها في

جهاز الدولة مثال ساطع يبين فى مصلحة من تجرى الاستدالة البرجوازية .

ضبط الدولة الاحتكارى

تضبط الدولة البرجوازية الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وذلك فى المقام الاول بغية زيادة مداخيل الرأسمال الاحتكارى الكبير ، مؤمنة له افضل الشروط والظروف لاجل جنى الارباح العالية الاحتكارية .

ان ضبط الدولة الاحتكارى يرمى ، اولا ، الى توطيد مواقع الاحتكارات فى السوق الوطنية ، وثانيا ، الى توسيع نفوذها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . فان الدولة تؤمن سوقا مضمونة للتصريف بشروط مفيدة للاحتكارات ، وتمول اجراء البحوث والحلول العلمية ، وتمنح الاحتكارات القروض بشروط مهاودة ، وغير ذلك . وتنفق الدولة مبالغ كبيرة على حفز التوسع التجارى الخارجى وتصدير الرأسمال . ويشغل «الضبط المضاد للازمة» الجارى بواسطة

مشتريات الدولة والسياسة التسليفية والمالية ، مكانا كبيرا فى نظام ضبط الدولة الاحتكارى .

من اهم عوامل ضبط الدولة ، عقد العقود مع الشركات الخاصة بصدد تقديم البضائع والخدمات . ان المشتريات الحكومية فى جميع الدول الرأسمالية تتزايد ، كقاعدة ، سنة بعد سنة . وفى الولايات المتحدة الاميركية والبلدان الرأسمالية فى اوروبا الغربية ، تقوم الدولة بدور الطالب الرئيسى لمنتوج الاحتكارات فى صناعة الطيران والصواريخ وصناعة الراديو الكترونيك وكذلك بدور مستهلك من المستهلكين الرئيسيين لمنتوجات الكونسورسيومات العاملة فى صناعة الآلات وصناعة المعدات الكهربائية والصناعة الكيماوية وصناعة تحويل المعادن . وبين الشركات الخاصة التى تنفذ الطلبيات الحكومية ، تشغل كبريات الاحتكارات وضع السيادة .

وفضلا عن طلبيات الدولة المفيدة والمربحة تحصل الاحتكارات على القروض الحكومية بشروط مهاودة ، وبخاصة لاجل ابتكار هذه او

تلك من احدث اصناف المنتوجات . وتنفق مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة لتمويل البحوث العلمية النظرية الاساسية وحتى لتمويل الكثير من البحوث العلمية التطبيقية فى صناعة اللازر وصناعة انصاف الموصلات وصناعة التكنيك الجوى والكونى والصناعة الذرية وغيرها من الصناعات . وتجنب مساعدة الدولة الاحتكارات المخاطر المالية التى يرتبط بها تطوير الانتاجات الجديدة وتتيح لاسياد الاحتكارات استملاك نتائج البحوث الجارية باموال المكلّفين .

ثم ان زيادة حجم توظيفات الدولة تشكل هى ايضا وسيلة مهمة لضبط التطورات والعمليات الاقتصادية ، الامر الذى يستتبع ازدياد الطلب على التجهيزات والآلات وغيرها من البضائع ، كما انها تؤثر فى الوضع الاقتصادى العام . وفى اوائل الثمانينيات ، تراوح نصيب الدولة فى التوظيفات الاجمالية فى كثير من بلدان اوروبا الغربية بين ٣٥ و ٤٥ بالمئة .

ان الدولة البرجوازية المعاصرة تمارس تأثيرا

فعالا في تطور البنية التحتانية : الانتاجية (التي تشمل النقليات وبناء وسائط النقل، وتوليد الطاقة، ووسائل المواصلات، والتزويد بالماء) والاجتماعية (التي تشمل الصندوق السكني، ومؤسسات التعليم، والخدمات الطبية، والمؤسسات الثقافية المشهدية، وغير ذلك). ان البنية التحتانية في البلدان الرأسمالية المتطورة هي موضوع ضبط نشيط وفعال جدا من جانب الدولة. وحالتها تؤثر مباشرة في مستوى تطور اقتصاد البلاد، في مقدار الارباح التي تجنيها الاحتكارات في السوق الوطنية.

ان قسما من البنية التحتانية الانتاجية يخص الدولة، والقسم الثاني تدعمه الاعانات والتعويضات والمساعدات الحكومية الدائمة. ان الدولة تعفي الاحتكارات من المبالغ الكبيرة، القليلة الانتاجية في كثير من الاحيان، المنفقة على تطوير البنية التحتانية، وبذلك توفر امكانية توظيف رساميلها في فروع الاقتصاد التي تدر اكبر قدر من الارباح العالية في البلاد وفي خارجها.

وفى سياسة ضبط الدولة الاحتكارى تعاظمت اهمية ميدان التسليف النقدى كثيرا خلال السنوات الاخيرة فى عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة الرئيسية (الولايات المتحدة الاميركية ، بريطانيا العظمى وغيرهما) . ان ضبط هذا الميدان يرتبط فى المقام الاول بمهمات كبح جماح التضخم النقدى و «التنقية» العامة للتداول النقدى .

اعادة توزيع الدخل الوطنى

ان اغلبية طرائق ضبط الدولة الاحتكارى ترتكز على اعادة توزيع الدخل الوطنى فى صالح الرأسمال الكبير . فان آلية اعادة التوزيع هذه تقوم فى كون الدولة تجمع ، بواسطة الضرائب ، فى ميزانية الدولة قسما كبيرا من مداخيل السكان ثم تنفقه كما يطيب لها . فى اوائل القرن العشرين كانت الدولة تسحب الى ميزانيتها ٥ — ١٠ بالمئة من الدخل الوطنى ؛ اما الآن ، فانها تسحب ٣٠ — ٥٠ بالمئة ،

ثم تنفق هذه الاموال على شراء البضائع والخدمات من القطاع الخاص ، وعلى دفع فوائد قروض الدولة ، وغير ذلك . ان الآلية الضرائبية المعقدة ، اشبه بمضخة هائلة ، تضخ الاموال من جيوب الشغيلة الى صناديق الاحتكارات .

ان سياسة الضرائب في كثير من البلدان الرأسمالية مبنية بحيث ان كبريات الشركات تحظى بتسهيلات ضرائبية كبيرة . وفي عدد من البلدان يوجد ما يسمى بالضريبة التناقصية . وهي تحسب كما يلي : بقدر ما يزداد ربح الشركة ، بقدر ما يقل نسبيا مقدار الضرائب التي تدفعها . وفي كل مكان تقريبا ، تحظى الشركات الكبيرة رسميا بحسومات ، وتبقى لها ، عدا ذلك ، شتى المنافذ التي تتيح تقليل مبلغ الدخل الخاضع للضريبة .

في الولايات المتحدة الاميركية وبعض البلدان الاخرى ، تحظى الاحتكارات على نطاق واسع بحسم ضريبي على توظيف الرساميل وعلى التجهيزات الانتاجية المقصد . وبفضل

هذا الحسم وحده ، تخصص الشركات فى البلدان الرأسمالية المتطورة مئات الملايين من الدولارات كل سنة لاجل اهداف اخرى .

وباستغلال مختلف المنافذ والمهارب ، تتملص «طبقة كبار الاغنياء» فى البلدان الرأسمالية المتطورة من دفع عشرات المليارات من الدولارات سنويا لخزينة الدولة . واردات الميزانية تـأتى بمعظمها من ذوى الدخل المنخفض والمتوسط .

ان مقادير الضرائب فى البلدان الامبريالية قد تميزت اجمالا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، بميل دائب الى الازدياد . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، ازداد مبلغها الاجمالى من ٥١ مليار دولار فى سنة ١٩٥٠ الى ١١٣ مليار دولار فى سنة ١٩٦٠ (١٢٠ بالمئة) ، وازداد من ٢٣٢ مليار دولار فى سنة ١٩٧٠ الى ٧٢٢ مليار دولار فى سنة ١٩٨٠ (٢١٠ بالمئة) .

اين تنفق هذه الاموال ؟ ينفق قسم على الحاجات الاجتماعية . ان باب النفقات هذا يتعرض اكثر فاكثر ، للتخفيض فى الولايات

المتحدة الاميركية وعدد من البلدان الاخرى والقسم الآخر الذى يمضى الى صناديق الاحتكارات مباشرة او بصورة غير مباشرة يتزايد باستمرار . اليكم مثالا واحدا من امثلة اعادة توزيع اموال ميزانية الدولة فى مصلحة الاحتكارات — قصة عملاق صناعة السيارات «كرايسلر» الذى وصل فى اواخر السبعينيات الى حافة الافلاس .

فى غضون عدد من السنين ، كانت شركة «كرايسلر» ، تتأخر بانتظام فى انتاج الموديلات المطلوبة فى السوق ، مكتفية باستنساخ النماذج الموفقة عند الشركتين المنافستين «جنرال موتورز» و «فورد موتورز» مع تأخر كبير .

ان تفاقم المزاحمة فى اواخر السبعينيات تفاقما حادا نجم عن ارتفاع جديد لاسعار الوقود وعن تدفق السيارات الاجنبية اكثر فاكثر ، قد اخذ «كرايسلر» على حين غرة . ولكنها تجاهلت المطالب الفعلية لتجار السيارات وظلت تنتج بالجملة موديلات لم يعد يشتريها احد . وتعاظمت ديون الشركة

بنحو كارثي .

واذا اصحاب ومدراء «كرايسلر» الذين تورطوا في وضع صعب ، يقرعون جرس الانذار . وبعد بعض التأمل ، هبت هيئات الدولة الاميركية الى مساعدة الاحتكار . انها لم تمعن الفكر فيما اذا كانت تعطى «كرايسلر» من اموال الدولة ام لا ، بل فكرت فقط في مقدار ما تعطيه . في البدء طلب الاحتكار مليارا و ٢٠٠ مليون دولار ، ولكن الدولة عرضت عليه مليارا و ٥٠٠ مليون دولار بصورة اشكال مختلفة للمساعدة . ثم اخذت تغدق على الشركة «هدايا» نقدية جديدة وانقذتها من الافلاس .

وليس في الولايات المتحدة الاميركية وحدها ، بل ايضا في كثير من البلدان الامبريالية الاخرى انقذت الحكومات غير مرة من الافلاس كبريات الشركات بضخ المليارات المحصلة من السكان بصورة الضرائب الى صناديقها .

وهكذا نرى ان الهدف الاساسي من تدخل الدولة في الاقتصاد في البلدان الرأسمالية

المتطورة يتلخص فى توفير افضل الظروف والشروط للرأسمال الاحتكارى من اجل جنى الارباح ومن اجل ثبات (بقدر ما يمكن هذا على العموم) تطور الاقتصاد .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تتجه مباشرة ضد مصالح الجماهير الكادحة ، الامر الذى يظهر بوضوح بالغ الآن ، اذ اتجهت دول امبريالية عديدة الى تخفيض النفقات الاجتماعية والى تسريع عسكرة الاقتصاد الرأسمالى .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تستهدف انقاذ المجتمع الرأسمالى ، وتجنيبه الافلاس والانهيار . ولكن ليس بمقدورها ان تفعل هذا . فان تطور اقتصاد الرأسمالية المعاصرة تطورا موضوعيا يؤدى الى تفاقم جميع تناقضاتها . ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تقوى عملية اصطباغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية ولكنها لا تغير الشكل الرأسمالى الخاص للاستملاك . ومن جراء هذا ، يتأزم تناقض الرأسمالية الاساسى — التناقض بين الطابع الاجتماعى

للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لاستملاك نتائجه .

في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، يبلغ اصطباغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية اعلى درجة ممكنة في ظل الرأسمالية ، درجة تهيئ رأسمالية الدولة الاحتكارية بالتالى الاساس المادى الكامل لاجل المجتمع الجديد ، الاشتراكى . وبين رأسمالية الدولة الاحتكارية وبين الاشتراكية لم يعد من الممكن ان تقوم اية درجات متوسطة . ان رأسمالية الدولة الاحتكارية انما هى الرأسمالية التى «افرطت فى النضج» . والضرورة التاريخية القاضية بالاستعاضة عن علاقات الانتاج الرأسمالية بعلاقات الانتاج الاشتراكية تزداد وضوحا وحيوية يوما بعد يوم .

الفصل الثامن

الائتلاف الشؤمى بين صانعى الموت و «الخوذ النحاسية»

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تنعكس فى تطور المركب الصناعى الحربى باسطع الاشكال ، وكذلك باشد الاشكال اغراقا فى الرجعية والطفيلية . وان المشاعر الحربية التى تستثيرها وتستحثها قد اتخذت فى الوقت الحاضر شكل خراقة عسكرية حقيقية .

فان القوى العسكرية فى الغرب تسكب بوقاحة وصفاقة دموع التماسيح لكون سيف الحرب النووية قد تعلق فوق العالم كسيف ديموكليس ولكنها تسير بالفعل على سياسة

زيادة القدرة الحربية زيادة لا سابق لها ، محاولة ان تتوصل بشتى الوسائل الى التفوق الستراتيجى على البلدان الاشتراكية . وقد تميزت اواخر السبعينيات واواسط الثمانينات باشتداد حاد فى نشاط اشد قوى الامبريالية اغراقا فى العدوانية ، القوى التى تسير على سياسة العسكرية السافرة والادعاء بالسيطرة العالمية ، ومقاومة التقدم . وهذه السياسة يبررونها فى الغرب بالتشدقات بصدد ان هذا رد على «الخطر الحربى السوفييتى» المزعوم ، على «تفوق الروس العسكرى» الكبير المزعوم . وهذا الكذب يضخمونه لاجل اشاعة الخوف فى صفوف شعوب العالم الرأسمالى . ان هذا الاسلوب ، كما هو معروف ، ليس البتة جديدا . فقد سبق ان كتب لينين فى سنة ١٩١٩ : «هناك اغبياء يزعقون بالنزعة العسكرية الحمراء ؛ هؤلاء هم محتالون سياسيون يتظاهرون بانهم يصدقون هذه الحماقة وينثرون مثل هذه التهم يمينا ويسارا ، مستغلين لهذا الغرض مهارتهم فى المحاماة لاختلاق حجج زائفة

وذر الرماد في عيون الجماهير» * .

ولكن الاتحاد السوفييتي لم يهدد احدا يوما من الايام ، ولم يسع يوما الى التفوق العسكرى ، ولم يفرض يوما ارادته على البلدان والشعوب الاخرى . وهذا هو الموقف المبدئى الذى يقفه الاتحاد السوفييتي فى المسرح الدولى .

وليس «الخطر السوفييتى» الموهوم ، بل تعاظم خوف الرأسمال الاحتكارى من حتمية افلاسه التاريخى ، وكذلك الركض وراء الارباح الطائلة التى يدرها البزنس الحربـى ، هما اللذان يشترطان سعى الاوساط الاشد اغراقا فى الرجعية فى البلدان الامبريالية الى حث سباق التسلح ، الى تشديد التوتر الدولى

جوهر المركب الصناعى الحربـى

تشغل الاحتكارات التى تتعاطى انتاج الاسلحة

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات . المجلد ٨ ، ص ٤٠٧ .

وضعا مميزا جدا فى البلدان الامبريالية . فان علاقاتها مع الهيئات الحكومية فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد اتسعت وترسخت الى حد ان هذا افضى الى نشوء الاتحاد الاحتكارى الاعلى (او فوق الاحتكارى) — **المركب الصناعى الحربى** الذى يضم ، عدا احتكارات الصناعة الحربية ، «الخوذ النحاسية» اى كبار الموظفين فى الدوائر العسكرية وممثلى القوى السياسية الرجعية — بيروقراطية الدولة . ان المركب الصناعى الحربى انما هو اله الحرب — الثلاثى الرؤوس ، اى قوة رهيبة ، لا تشبع وتطالب بالضحايا البشرية بلا انقطاع . وهو المولد الرئيسى لسباق التسلح الجنونى .

لقد اصبح المركب الصناعى الحربى عنصرا من اهم عناصر كل نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة .

ان الميل الى تلاحم الاحتكارات مع الدولة ، الى قيام الاتحاد الشخصى بين الاوساط العليا من جهاز الدولة وبين الطغمة المالية ، هذا الميل الملازم لعهد الامبريالية ،

يظهر بسطوع بالغ فى البزنس الحربـى . فلا يندر لاسياد احتكارات الصناعة الحربية ومسيّرى اعمالها ان يشغلوا مناصب حكومية وادارية وعسكرية مهمة ، ويكونوا من رجال الاوساط العليا القيادية فى المنظمات السياسية . ان العاملين فى الدوائر العسكرية من مختلف الرتب ، ونخبة كبار الضباط يقيمون اتصالات دائبة مع الطغمة المالية ، ثم ينضمون بعد الاستقالة من خدمة الدولة الى الاوساط العليا القيادية لكونسورسيومات الصناعة الحربية . وليس من النادر ان يكون كبار موظفى الحكومة من كبار المساهمين او من مدراء الشركات التى تنتج الاسلحة .

وغالبا ما تقدم الشركات المرتبطة بالبزنس الحربـى ممثليها للمناصب المسؤولة فى الدوائر العسكرية . وبعد تأسيس منصب وزير الدفاع فى الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٩٤٧ ، شغل هذه الوظيفة : فورستال ـــ احد اصحاب مصرف ضخم وثيق الارتباط بشركة «كرايسلر» ؛ جونسون ـــ مدير شركة لصنع الطائرات انضمت

فيما بعد الى قوام «جنرال داينيميكس» ؛ لوفت — مدير الكونسورسيوم «نورد اميركن افييشن» ؛ ويلسون — رئيس شركة «جنرال موتورز» ؛ ماكلروى — مدير شركة «جنرال الكتريك» ، وغيرهم . ورئيس البنتاغون الحالى كان من قادة شركة البناء الحربى الكبرى «بكتل» ؛ وهيغ ، ناظر الخارجية سابقا فى حكومة ريغان ، انتقل الى وظيفة عليا من وظائف الدولة من منصب رئيس احتكار من الاحتكارات الرئيسية فى الصناعة الحربية الأميركية — «يونايتد تكنولوجيز» ، بعد ان خدم زمنا طويلا قبل ذاك فى البنتاغون ، بما فى ذلك فى منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة المتحدة التابعة للناتو فى اوروبا الغربية . وكل سنة ، يمر عبر «الباب الدوار» من الهيئات الحكومية والدوائر العسكرية الى شركات الصناعة الحربية ذهابا وايابا عشرات وعشرات من رجال البزنس والمستشارين من كل شاكلة وطراز وكبار الضباط . وهذا «الجمهور» الذى توحده المصالح المشتركة يستحث سباق التسلح .

ان المركب الصناعي الحربـي يوجه الاقتصاد الرأسمالي اكثر فاكثر نحو الاستعدادات الحربية . ويلتهم تمويل الجيوش وتزويدها بالسلاح والمعدات الحربية قسما اكبر فاكبر من الدخل الوطني في الدول الامبريالية . والى فلك الاستعدادات الحربية تجتذب جميع الفروع الاساسية في الاقتصاد الوطني : من الزراعة الى صناعة الآلات الثقيلة وصناعة المعدات الكهربائيـة والصناعة الذرية . وهذه الاستعدادات لا تلمس الميدان الداخلي وحسب ، بل تلمس الميدان الخارجي ايضا (تمويل القواعد الحربية في الخارج ، «المساعدة» العسكرية للحلفاء ، وغير ذلك) . وبتأثير المركب الصناعي الحربـي ، توضع سياسة الدول الامبريالية ، ويبررون سباق التسلح باستشهادات «بضرورة» مواجهة «العدو» . ويحاول ايديولوجيو الامبريالية ، مهما كلف الامر ، ان يصوروا الاسود بصورة الابيض ، ان يبرهنوا انه بقدر ما يرتفع جبل الاسلحة ، بقدر ما تنكشف منه آفاق المستقبل بمزيد من السعة . وانه ليس ثمة اسلوب لتهدئة

الارض افضل من حرمانها من السماء الآمنة .

البزنس الحربي

من المسؤول عن بقاء خطر الحرب في العالم ؟ في البلدان الامبريالية يشير سياسيون من مختلف المراتب الى البلدان الاشتراكية ويقولون : ها هم المذنبون ، ها هم المسؤولون . ولكن لا وجود في البلدان الاشتراكية ، لا لصانعي السلاح الخصوصيين ، ولا للطبقات والفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في تشغيل آلية سباق التسلح ، او في الحرب او في الاعداد للحرب . ان البلدان الاشتراكية ، وليس الدول الامبريالية ، هي التي كانت ولا تزال صاحبة اهم المبادرات السلمية جميعا . والدول الامبريالية ، ولاسيما الولايات المتحدة الاميركية ، تلفق بصورة اصطناعية شتى الذرائع لكي ترفض دراسة المبادرات السلمية دراسة جدية . ان مذهب البلدان الاشتراكية الحربي يتسم بطابع دفاعي محض خلافا للمذاهب

الحربية العدوانية للدول الامبريالية . والذنب في بقاء اجواء التوتر فى العالم ، الحافلة بالحروب ، ليس ذنب البلدان الاشتراكية ، بل ذنب الامبريالية .

على هذا يدل التاريخ نفسه . ففى القرن العشرين شنت الامبريالية حربين عالميتين ، وعددا لا يحصى من النزاعات الحربية المحلية والاقليمية . والمسألة هنا ليست مسألة شخصيات او سياسيين او قادة عسكريين ، بل مسألة تفاقم عدوانية الامبريالية بشكل حاد .

قبل ان تصمت الطلقات الاخيرة فى الحرب العالمية الثانية ، سارت حكومات عدد من الدول الرأسمالية الكبيرة على نهج يرمى الى الاستعداد لحرب جديدة . وفي الولايات المتحدة الاميركية تتطور بسرعة وحدّة ، في سياق الاعداد العسكرى والاقتصادى لها ، البحوث والحلول العلمية التى بمقدورها ان تؤدى الى صنع اصناف جديدة من الاسلحة ومن المعدات الحربية ، وتتطور منظومة للنقليات والمواصلات تتجاوب مع متطلبات «البقاء والصمود»

فى الحرب النووية المعاصرة ، وتتراكم احتياطيات الخامات الستراتيجية والوقود ، وتتزايد القاعدة الانتاجية الحربية بتسارع ، وغير ذلك .

. تدعم الدولة بكل الوسائل احتكارات الصناعة الحربية . فهى تشترى بضائعها وخدماتها ، وتمول البحوث العلمية وشتى الحلول التكنيكية فى ميدان الشؤون الحربية ، وتقدم الاعانات بشروط مهاودة ، واخيرا تحفز التوسع التجارى الخارجى .

والطلبيات الحكومية شكل من اهم اشكال مساندة الدولة لصانعى الموت . فان ميزانيات البلدان الامبريالية تتمخطر حاليا فى البرلمانات بسحنة حربية ساطعة التعبير . وابدا ودائما يتزايد النصيب الذى يحال من اموال الميزانيات الى صانعى السلاح . والطلبيات الحكومية هى سوق مضمونة للتصريف ، الامر الذى يؤمن لشركات الصناعة الحربية قدرا من الارباح يوازى مثلى ، واحيانا ثلاثة امثال متوسط الارباح فى الصناعة غير الحربية .

فى العقود الاخيرة من السنين ، كان

ولا يزال زهاء ثلثى طلبيات البنتاغون (من حيث القيمة) من نصيب نخبة اوليمب الصناعة الحربية ـــ مئة من الشركات . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، يبلغ نصيب عشر من اكبر الشركات زهاء ثلث جميع الطلبيات الحربية . والفريق الطليعى فى الصناعة الحربية ثابت جدا ؛ فان كلا من الاحتكارات المنتمية اليه تحصل كل سنة على طلبيات حكومية بمئات الملايين ومليارات الدولارات . والمقاولات السنوية التى تحصل عليها «جنرال داينيميكس» و «مكدونل ـــ دوغلاس» تتراوح قيمتها بين ٥ و ٦ مليارات دولار . ان وضع برامج حربية جديدة يستتبع زيادة عقود الدولة ، ويؤدى بالتالى الى ازدياد ارباح «ملوك الاسلحة» باطراد .

فى اوائل الثمانينات اعلنت الحكومة الاميركية خطة شاملة لا سابق لابعادها لاجل تطوير الاسلحة الستراتيجية النووية الاميركية ، تنص على صنع ونشر صواريخ باليستيكية عابرة القارات من جيل جديد ، وقاذفات قنابل ثقيلة ، وصواريخ مجنحة بعيدة المدى . ومع برنامج

زيادة الاسلحة النووية اعلن فى الوقت نفسه برنامج من مليارات الدولارات لاعادة تسليح الولايات المتحدة الاميركية بالاسلحة الكيماوية ، وبدأت الاستعدادات النشيطة «لحروب النجوم» . وفى سنوات ١٩٨٥ — ١٩٨٩ ستبلغ نفقات البنتاغون الحربية مبلغا فلكيا يربو على الفى مليار دولار * . كذلك شرع الشركاء الاوروبيون الغربيون للولايات المتحدة الاميركية فى الناتو يطبقون برامج حربية كبيرة الابعاد .

ان البرامج الحربية الجديدة هى افيد بزنس لاجل احتكارات الصناعة الحربية سواء تم تطبيقها الى النهاية ام لا . وقد كتب لينين : «. . . بآلاف الاشكال ، وفى آلاف الصحف ، ومن آلاف المنابر ، يصيحون ويزعقون بالوطنية ، والثقافة ، والوطن ، والسلام ، والتقدم ، — وكل هذا لتبرير النفقات الجديدة من عشرات ومئات الملايين من الروبلات على

---

* من اين يأتي الخطر على السلام . موسكو ، دار المطبوعات العسكرية ، سنة ١٩٨٤ ، ص ١١ .

شتى اسلحة الابادة ، على المدافع ، على «الدريدنوتات» (المدرعات من احدث طراز) وما الى ذلك» * ..

ولزيادة ارباح شركات الصناعة الحربية ، تستغل الدوائر العسكرية نظام اعطاء الطلبيات على المنتوجات الحربية . اليكم بضعة ارقام بليغة الدلالة ، واحكموا بانفسكم : شركة «مكدونل — دوغلاس» تدفع لها الدائرة العسكرية ٢٠٤٣ دولارا ثمنا للمسمار القلاووظ الذى يباع فى المتاجر بـ ١٣ سنتا . وشركة «هيوز ايركرافت» تقدر ثمن المفتاح الكهربائى بـ ٢٥٤٣ دولارا مع انه يباع فى المتاجر بـ ٣,٦ دولارات ، اى ما يوازى ٦٠٠ ضعف ! ويدفع مزودو القوات المسلحة الجوية الاميركية ١٨٠ دولارا ثمنا للمصباح الكهربائى اليدوى العادى ، كما يدفعون ٦٧٠ دولارا ثمنا لكل مسند لاجل مقاعد الطيارين مع انه يكلف ٥

---

* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٤٠ — ٤١ .

دولارات . والعقد الذى عقدته القوات المسلحة البحرية الاميركية مع شركة «غولد انكوربوريتد» بمبلغ ٨٤٠ الف دولار قد افترض دفع علاوة للشركة قدرها ٧٢٩ الف دولار .

كيف يجرى هذا ؟ ان آلية الاحتيال والغش غير معقدة ابدا : إما يزيفون النفقات بكل بساطة ، وإما يرفعون بصورة مصطنعة تكاليف الانتاج . والكذب من هذا الضرب يمارسه كثيرون من صانعى الاسلحة ولكن موظفى الحكومة يتغاضون كقاعدة عن هذا .

فى سوق المنتوجات الحربية يبرز شارٍ — هو الدولة الامبريالية — وعدد قليل من الباعة — هم الاحتكارات الكبيرة فى الصناعة الحربية ، علما بان المشتريات الاساسية من الاسلحة تجرى عن طريق المفاوضات المغلقة ، السرية ، الامر الذى يتيح زيادة الاسعار فى العقود زيادة هائلة .

كتب لينين يقول : «حين يشتغل الرأسماليون للدفاع اى للخزينة ، فان هذا — والامر واضح — ليس الرأسمالية «الخالصة» ، بل ضرب خاص

من الاقتصاد الوطنى . ان الرأسمالية الخالصة هى الانتاج البضاعى . والانتاج البضاعى هو العمل لسوق **مجهولة** وحرة . اما الرأسمالى الذى «يشتغل» للدفاع ، فانه لا «يشتغل» البتة للسوق ، بل **بناء على طلب** الخزينة ، وحتى ، فى اغلب الاحيان ، بالنقود التى يحصل عليها قرضا من الخزينة» * .

ان الدولة البرجوازية تشد بصورة مأمونة لحمة مؤخرة احتكاراتها فى الصناعة الحربية وتخلق بالتالى قاعدة وطيدة لاجل زيادة توسعها الخارجى . والهيئات الحكومية تشجع هذا التوسع بكل همة ونشاط . ففى الدوائر العسكرية وعدد من الدوائر الاخرى فى كثير من الدول الامبريالية توجد شعب مختصة واجبها تشجيع تصريف الاسلحة فى الخارج . وهى تهتم بمسائل منح البلدان الاخرى «المساعدة» العسكرية والبوليسية ، وتبحث عن زبائن اجانب ،

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٣١٨ — ٣١٩ .

وتمول الصفقات المعقودة ، وتعطى الاذن بتصدير السلاح والاجازات بصنع السلاح ، وتساعد فى تمرير مشاريع القوانين الجديدة المرتبطة مباشرة او بصورة غير مباشرة بتجارة السلاح على الصعيد العالمى .

ان الحكومات البرجوازية فى البلدان اعضاء الناتو تيسّر بجميع الوسائل توطيد العلاقات بين طواغيت السلاح من ابنائها وبين منتجى السلاح فى سائر الدول الرأسمالية المتطورة . وبغية توسيع العلاقات بين صانعى الموت فى مختلف البلدان فى اطار الناتو ، انشئ بمبادرة من البنتاغون فريق صناعى خاص . ومن واجب هذا الفريق ان يقيم الاتصالات المباشرة بينهم . ومن حيث جوهر الامر انيطت بهذا الفريق فى حلف الاطلسى الشمالى وظائف هيئة كارتلية دولية . ثم ان حكومات البلدان اعضاء الناتو تشجع بهمة ونشاط شتى اشكال العلاقات بين منتجى الاسلحة ، بدءا من تبادل الاجازات لانتاج الاسلحة حتى تأسيس الكونسورسيومات المتعددة الجنسيات .

ان حكومات الدول الامبريالية تشجع بجميع الوسائل ازدياد مداخيل احتكارات الصناعة الحربية وتستغل فى الوقت نفسه هذه الاحتكارات لاجل تنفيذ خططها ومذاهبها الشمولية الكونية .

المذاهب الرجعية للمركب الصناعى الحربـى

ان المذاهب والخطط الستراتيجية هى قسم من اهم الاقسام المكونة لسياسة الامبريالية فى الميدان الخارجى . وفيها ينعكس باسطع نحو سعى الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها فى الناتو الى السيادة العالمية والتحكم والتسلط فى العلاقات الدولية والضغط بالقوة على البلدان الاخرى . والاطلاع عليها يتيح تكوين تصور صحيح عن جوهر واهداف نهج الدول الامبريالية فى حقل السياسة الخارجية .

فيم يتلخص كنه المذاهب الستراتيجية التى يختلقها ذوو «الحلل المقصبة» فى البنتاغون ؟ بعد الحرب العالمية الثانية ، تغيرت هذه

المذاهب بين الفينة والفينة ، متخذة اسماء مختلفة : مذهب «الانتقام المكثف» ، مذهب «الردع الستراتيجى» ، مذهب «رد الفعل المرن» ، مذهب «الحرب النووية المحدودة» ، وغير ذلك ، ولكنها بقيت من حيث اساسها الاولى هى هى . فانها جميعها كانت ولا تزال موجهة الى بلوغ التفوق العسكرى بقدر يمكن معه تسديد ضربة نووية الى الاتحاد السوفييتى وحلفائه بلا عقاب ، وقمع حركة التحرر الوطنى باقل الخسائر .

ان المذاهب الحربية الستراتيجية التى تتبناها الامبريالية تعرب عن مصالح اوساط الصناعة الحربية والطغمة المالية فى البلدان الامبريالية ، وتعتمد على القاعدة الانتاجية والعلمية والتكنيكية التى انشأتها . وفى اطار المركب الصناعى الحربى يعمد صانعو الموت الى تحسين السلاح الصاروخى النووى ، وزيادة امكانياته القتالية ، وكذلك الى وضع برامج جديدة لاصناف الاسلحة العادية ، ومنظومات مؤتمتة للادارة ، ووسائل للاستكشاف الكونى ، ومنظومات للانذار الباكر .

وكل هذا يجرى بغية القيام بعدوان كبير الابعاد بلا عقاب ، وبخاصة على الدول الاشتراكية .

ولكن الامبريالية والمركب الصناعى الحربى الذى تطعمه وتحضنه لا يهددان البلدان الاشتراكية فقط بل يشكلان كذلك خطرا حربيا متفاقما على البلدان النامية . والعالم كله يتذكر كيف قصف الامبرياليون من البحر المدن والقرى اللبنانية ، وقاموا بالتدخل المسلح المباشر فى الفييتنام وغرينادا ، وشنوا العمليات الحربية من اجل الممتلكات الاستعمارية فى جزر فولكلند ، وشنوا غارة بربرية على المدن الليبية .

فى السنوات الاخيرة تروج الاوساط العليا السياسية والعسكرية فى الناتو بكل جهد فكرة توسيع منطقة نفوذها ، وتعزز تدخلها فى شؤون البلدان النامية . وقد اعلنت الدول الامبريالية مناطق كثيرة فى الكرة الارضية تبعد احيانا آلاف الكيلومترات عن حدودها مناطق «لمصالحها الحيوية» . ويهدد الامبرياليون على المكشوف باللجوء الى القوة المسلحة فى البلدان التى تجرى فيها تحويلات ديموقراطية . وقد انشئت

فى الناتو تشكيلات عسكرية مختصة من طراز «قوات رد الفعل السريع» الاميركية .

عواقب العسكرة

لقد حضنت الامبريالية وربت غولا صناعيا حربيا لم يبق بوسعها الآن ان تستغنى عنه . ان عسكرة الاقتصاد المتنامية تؤدى وظيفة متميزة ، خاصة ، فى تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى . وهى اذ تستهلك الموارد المادية والنقدية والبشرية بصورة غير منتجة (اى تبيدها هدرا) ، انما تشكل ضربا من «منفذ هواء» لاجل اقتصاد البلدان الامبريالية يستبعد خطر ازمات فيض الانتاج . ولكن «منفذ الهواء» هذا ، كما تؤكد الحياة المرة تلو المرة ، موقت ، غير مأمون . فان عسكرة الاقتصاد تهيئ التربة لاجل انفجارات وهزات جديدة اشد خطورة ، وتعمق التناقضات الملازمة للرأسمالية . وفى سعيها الى حلها ، الى تذليل المصاعب الداخلية ، تلجأ الامبريالية

اكثر فأكثر الى تعزيز سباق التسلح . وتنغلق الحلقة المفرغة .

ان الغيلان المعاصرة التى تمتص مائية الشعوب ـ كونسورسيومات الصناعة الحربية ـ تفرض على المجتمع جزية أشقّ فأشق . وهى تضخ كل سنة الى صناديقها اموالا طائلة دون ان تقلق البتة لعواقب نشاطها السلبية .

ان تضخم احتكارات الصناعة الحربية يعنى تسارع نمو المنتوج الحربى . وهذا يعنى ان نصيب البضائع غير المعدة لا للاستهلاك الانتاجى ولا للاستهلاك الشخصى يزداد فى المنتوج الاجمالى فى العالم الرأسمالى . ان النفقات على الاهداف الحربية غير منتجة . كتب ماركس : «. . . ان هذا ، على الصعيد الاقتصادى المباشر ، يعنى كأن الامة رمت فى الماء قسما من رأسمالها» * . ان استهلاك وسائل الابادة يعنى ابادة القوى المنتجة فى

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٤٦ ، الجزء ١ ، ص ٦٧ .

المجتمع بصورة مباشرة .

ان الاستعدادات الحربية تصرف كل سنة موارد مادية ومالية طائلة عن الاستعمال المنتج . ذلك انها تجرى على حساب فروع الاقتصاد السلمية التى لا تكفيها الموارد فى غالب الاحيان ، وذلك قبل كل شيء لأن موارد هائلة تصرف على زيادة القدرة الحربية .

ان الجيوش ومنتجى الاسلحة فى البلدان الرأسمالية يستعملون العديد من المبانى والمنشآت ، ورقعا شاسعة من الاراضى . والقدرات الحربية الانتاجية لا تعمل ، كقاعدة ، بكل طاقتها ، لأن القصد منها ان تساعد فى زيادة الانتاج الحربى بسرعة فى حال نشوب الحرب . ومن حيث مصالح المجتمع الرأسمالى الاقتصادية العامة ، يعنى هذا همود قسم من الرأسمال الثابت .

ومن جراء عسكرة الاقتصاد الرأسمالى المتنامية ، يسحبون من فروع الانتاج السلمى اكثر اصناف الخامات قيمة وأقلها توفرا ، والموارد الطاقية وغير ذلك من الموارد المادية .

وفى البلدان الرأسمالية المتطورة ينفقون زهاء ١٠ بالمئة من اصناف الخامات الاساسية على الحاجات الحربية . وفى الولايات المتحدة الاميركية يستهلك الانتاج الحربى ٤٠ بالمئة من التيتانيوم و ٣٠ بالمئة من الجرمانيوم والتوريوم و ٢٠ بالمئة من الكوبالت .

ان توسيع الانتاج فى مؤسسات المركب الصناعى الحربى يؤدى الى تفاقم البطالة بوجه عام فى العالم الرأسمالى . والوقائع تدحض خرافة تأثير العسكرة الخيّر فى الاقتصاد على صعيد البطالة . ففى الولايات المتحدة الاميركية بلغت البطالة فى اوائل الثمانينيات ، رغم النفقات الهائلة على الانتاج الحربى ، رقما قياسيا فى مرحلة ما بعد الحرب ، ولا تتقلص الآن . (وللمناسبة نقول ان الممارسة بينت ان كل مليار دولار موظف فى الانتاج المدنى يخلق من اماكن العمل زهاء مثلى ، واحيانا اكثر من مثلى — ما يخلقه فى الانتاج الحربى) . ومرد ذلك الى النفقات الخارقة العلو على اعمال البحث العلمى فى الانتاج الحربى والى ضخامة

الرساميل الموظفة فى هذا الانتاج .

ان نمو المركب الصناعى الحربى يؤدى الى تطور التقدم العلمى والتكنيكى تطورا مشوها ، مسيخا ، وحيد الجانب . فان احتكارات الصناعة الحربية ، التى تشجعها الاعانات الحكومية ، تقوم على الدوام ، لما فيه ضرر الفروع المدنية ، بابتكار وصنع اصناف جديدة من الاسلحة ، اكمل فأكمل ، واشد فأشد تدميرا . ويحاول مداحو طواغيت الصناعة الحربية ان يبرهنوا ان نتائج الاكتشافات والحلول العلمية فى الميدان الحربى يمكن استعمالها على نطاق واسع فى الفروع الصناعية السلمية . ولكنه يوجد بين الامكانية النظرية لاستعمال هذه المنجزات والبحوث فى الفروع السلمية وبين تطبيقها العملى هوة عريضة وكبيرة تتزايد مع ازدياد تعقد الاسلحة . ان الاكتشافات فى الفروع المدنية تستعمل للاغراض الحربية فى احوال اكثر بكثير مما تستعمل الاكتشافات فى الفروع الحربية للاغراض السلمية . ناهيك بانه تستعمل الآن فى الفروع الحربية مواد ،

وممزوجات وسبائك معدنية ، وعناصر الكترونية وقطع مجموعية الكترونية لا يمكن حقا استعمالها فى الصناعة المدنية بسبب نقصها او بسبب قيمتها العالية .

ان المركب الصناعى الحربى لا يصرف قدرا هائلا من الموارد وحسب ، بل يجتذب كذلك اوفر العلماء والمهندسين كفاءة وموهبة وبذلك يكبح التقدم التكنيكى فى فروع الاقتصاد المدنية . ولو استعملت الاموال الموجهة الى الاستعدادات الحربية لاغراض سلمية ، لاعطت مفعولا اقتصاديا كبيرا ولعجلت كثيرا الثورة العلمية والتكنيكية فى فروع الاقتصاد المدنية .

وهكذا تمارس العسكرة بالاجمال تأثيرا سلبيا فى جميع جوانب الحياة فى المجتمع الرأسمالى ، ولهذا يتسع فى العالم كله ، اكثر فاكثر ، النضال ضد السياسة الامبريالية الطائشة التى تستحث سباق التسلح وتدفع البشرية عن معرفة ووعى الى شفير الكارثة النووية . علما بانه يتزايد اكثر فاكثر عدد الذين شرعوا يدركون بوضوح وجلاء انه يستحيل الفصل

بين النضال من اجل السلام وبين النضال ضد الاحتكارات ، وفى المقام الاول ضد اشد فصائلها عدوانية ، عنينا بها احتكارات الصناعة الحربية .

ان ملايين الناس فى مختلف انحاء الكرة الارضية يقلقهم خطر الحرب الحرارية النووية . ذلك ان الفطر النووى قد يطوى آخر صفحة فى كتاب التاريخ . ان الاعصار الفتاك سيطال بلا مرد كل حى ، ولن يكون منه مناص وملاذ ، لا فى الشعب المرجانية الضائعة فى رحاب المحيط ، ولا فى الملاجئ الفردية من التفجيرات الذرية حيث يجمع بعض السذج احتياطيات من المحفوظات وماء الشرب بأمل ان يسلموا بجلودهم . ان الحيلولة دون شن الامبريالية وشن الحرب الحرارية النووية هى اهم هدف يجمع جميع قوى التقدم فى النضال من اجل السلام .

وفى طليعة النضال من اجل السلام ، يسير الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية . وهى تتقدم على الدوام بمبادرات سلمية فى

مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالحد من سباق التسلح وبتخفيف التوتر الدولى ، علما بانها تنطلق من الاقتناع الراسخ بانه لا يوجد ولا يمكن ان يوجد بديل عن تطور البشرية السلمى .

الفصل التاسع

الاستعمار الجديد

ان نظام الامبريالية الاستعماری كان افظع واكبر نظام للعبودية الاستعمارية فی تاريخ البشرية . فقد جمع الاستثمار الخارق القساوة المرتكز على القسر المباشر مع اشكال الاستبداد الاقتصادی . وقد حطمت ثورات التحرر الوطنی هذا النظام . وانهياره كان انعطافا ثوريا عميقا فی حياة شعوب تشكل زهاء نصف سكان الكرة الارضية ، وحدثا خارق الاهمية التاريخية . والآن يظهر على خريطة العالم اكثر من مائة من الدول النامية المستقلة سياسيا .

ولكن الامبريالية لم تستسلم لهذه الخسارة ؛ وهى تلجأ الى اساليب مموهة ومتفننة لكى تبقى الدول المتحررة الفتية فى منطقة نفوذها .

ازمة النظام الاستعماری وتفسخه وانهياره

فى اوئل القرن العشرين كان المستعمرون يحوزون رقعا شاسعة من الكرة الارضية كان يعيش فيها ثلثا البشر . وكانت الامبراطورية الاستعمارية البريطانية توازى المتربول من حيث المساحة ١٤٠ مرة ، والهولندية زهاء ٦٠ مرة ، والفرنسية ٢٠ مرة . وكان لا بدّ لنهب المستعمرات واشباه المستعمرات نهبا قاسيا ، همجيا ، بربريا من قبل الدول الامبريالية من ان يستتبع تفاقم التناقضات بين شعوب البلدان المستعمرة والمستعمرين . وكان لا بدّ لهذا ان يؤدى حتما ، عاجلا ام آجلا الى نمو حركة التحرر الوطنى والقضاء على النظام الاستعمارى . وقد شملت عملية هلاكه

حقبة مديدة من الزمن .

لقد رمزت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا سنة ١٩١٧ بداية **ازمة نظام الامبريالية الاستعمارى** . فقد اججت لهيب نضال البلدان المستعمرة من اجل الحرية والاستقلال ، وكانت بمثابة دفعة جبارة لتطور حركة التحرر الوطنى للشعوب المستعبدة . وقد انعكست ازمة النظام الاستعمارى فى اشتداد النضال ضد المستعمرين فى كثير من المستعمرات واشباه المستعمرات . وقامت نضالات ثورية كبيرة فى الهند وكوريا وتركيا والصين . وفى المغرب وسوريا واندونيسيا والفيليبين وبلدان اميركا اللاتينية لوحظ نهوض كبير فى نضال التحرر الوطنى .

بعد الحرب العالمية الثانية تفاقمت ازمة نظام الامبريالية الاستعمارى وادت الى انهياره . فمن جراء هزيمة الفاشية الالمانية والعسكرية اليابانية ، زالت الامبراطوريات الاستعمارية الالمانية والايطالية واليابانية . وتبين ان الدول الاستعمارية الرئيسية — بريطانيا العظمى وفرنسا

وكذلك هولندا وبلجيكا — قد اضعفتها الحرب فعجزت عن التنكيل بحركة التحرر الوطنى فى مستعمراتها واضطرت الى الاعتراف بالاستقلال السياسى لكثير من بلدان آسيا وأفريقيا .

ان **تفسخ نظام الامبريالية الاستعمارى** قد تجلى فى ظهور عدد كبير من الدول السيدة المستقلة على انقاض الامبراطوريات الاستعمارية العظيمة فيما مضى . ففى آسيا ، مثلا ، كانت سوريا ولبنان اول البلدان التى تحررت من التبعية الاستعمارية ؛ كذلك خرجت الهند وبورما واندونيسيا وجملة اخرى من البلدان الى الابد من عداد المستعمرات واشباه المستعمرات . وانتصرت الثورات الديموقراطية الشعبية فى الصين وكوريا الشمالية والفييتنام الشمالية . وفى هذه المرحلة ظفرت بالاستقلال اغلبية بلدان آسيا ، وذلك على الاغلب عن طريق الكفاح المسلح ضد الامبريالية وضد الرجعية الداخلية .

ومنذ النصف الثانى من الخمسينيات تحول تفسخ النظام الاستعمارى الى انهياره . فمن

سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٦ ، نال ١٦ بلدا الاستقلال ، اما من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٠ ، فقد نال الاستقلال ٢٤ بلدا ، ومن سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٥ — ١٦ بلدا .

ان **انهيار نظام الامبريالية الاستعمارى** هو المرحلة الختامية فى تصفية الاوضاع الاستعمارية . وقد شملت ثورات التحرر الوطنى ، جبهة واسعة ، آسيا الجنوبية الشرقية والشرق الاوسط وافريقيا واميركا اللاتينية . وانهار امبراطورية البرتغال الاستعمارية ، وظفر بالاستقلال بلدان كبيران هما انغولا وموزمبيق . وفى هذه المرحلة زال من الوجود ، من حيث الجوهر ، نظام الامبريالية الاستعمارى بشكله الكلاسيكى . ولكن المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة ظلت تشعر بخارق عبء ميراث الاستعمار — المستوى المنخفض للتطور الاقتصادى ، جوع الملايين من الناس ، الامية الشاملة ، متوسط العمر التافه .

ان حركة التحرر الوطنى جزء لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية . وثورات التحرر

الوطنى لم تكن تتسم ، كقاعدة ، بوجهة معادية للامبريالية وحسب ، بل ايضا بوجهة معادية للاقطاعية . ان الدول المتحررة تناضل بنشاط متزايد ابدا ضد التركة الاستعمارية المرهقة ، من اجل تأمين الاستقلال الاقتصادى الحقيقى ، من اجل تعجيل النمو الاقتصادى . ولكن الامبرياليين يبذلون قصارى الجهد للحيلولة دون توطيد استقلال البلدان المتحررة . وبآلاف السبل والاساليب يحاولون ان يربطوا هذه البلدان بعجلتهم لكى يتصرفوا بمزيد من الحرية بثرواتها الطبيعية ويستخدموا اراضيها فى مقاصدهم الستراتيجية . ولهذا الغرض يطبقون على نطاق واسع طريقة المستعمرين : «فرق تسد» .

جوهر الاستعمار الجديد

لا يزال الامبرياليون يعتبرون بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، فى المقام الاول ، مستودعات للخامات ، ومناطق لتوظيف الرساميل ، واسواقا للتصريف ، ومصادر لليد العاملة

الرخيصة وللارباح الزائدة الهائلة .

تحاول الدول الامبريالية ان تحافظ على استقطاب القدرة الانتاجية والعلمية والتكنيكية الخارق الذى تكون خلال قرون فى العالم الرأسمالى لكى تبقى البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا فى قطب ، واغلبية البلدان النامية التى تتميز بمستوى منخفض عام لتطور القوى المنتجة فى القطب الآخر . ففى المتروبولات السابقة تتركز الاغلبية الساحقة من احدث اصناف الانتاج الصناعى ؛ اما فى «اطراف» الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، فتهيمن الزراعة فى الاقتصاد ، بينما الانتاج الصناعى الوطنى لا يزال فى اقصى الضعف فى اغلبية الاحوال . وهذا ما يشترط فى آخر المطاف الحد الادنى من الدخل الوطنى وبؤس الجماهير الكادحة فى البلدان النامية . ان هذا الاستقطاب فى توزع القوى المنتجة يؤدى الى اتسام التقسيم الرأسمالى العالمى للعمل وكل نظام العلاقات الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية بسمة التفاوت والاستثمار الخارقين .

وتلجأ الدول الامبريالية الى مجموعة كبيرة من الوسائل ذات الطابع السياسى ، والعسكرى السياسى ، والايديولوجى ، والاقتصادى لكى تبقي «طرف العالم الرأسمالى» فى منطقة نفوذها . ولكن من المؤكد انها لا تنوى البتة العدول عن اللجوء الى طرائق القمع العسكرية السياسية الفظة ، والطرائق البوليسية الخشنة حيال البلدان المتحررة .

ان الامبرياليين لا يريدون ان يأخذوا بالحسبان الاستقلال السياسى لمستعمراتهم السابقة ، سعيا منهم الى تحويل استقلالها السياسى الى واجهة ، لافتة ، يستطيعون رواءها ان يتصرفوا على هواهم . ولهذا الغرض يلجأون الى كل ترسانة الوسائل المألوفة بالنسبة لهم : من دفع صنائعهم الى الحكم وفرض الاتفاقيات غير المتكافئة الى العدوان المسلح . وغالبا ما يهدد الامبرياليون البلدان النامية بجميع العقوبات اذا ما حاولت ان تشق الطاعة لهم . ولو كان بمقدور البلدان الامبريالية ، لفضلت استعمال النار والسيف لاجل النضال

ضد حركة التحرر الوطنى . ولكنه يستحيل فى الوضع الدولى الراهن المتغير التعويل اساسا على الضغط العسكرى السافر على حرية الشعوب . ولهذا السبب تدفع الامبريالية فى الوقت الحاضر الى المقدمة العوامل الاقتصادية للضغط على البلدان النامية ، وتخصص الدور الحاسم فى استعمال هذه العوامل للشركات الصناعية والمصرفية عبر الوطنية .

والآن لنحلل جوهر السياسة الراهنة التى ينتهجها الامبرياليون حيال البلدان الفتية ، المتحررة ؟

ان هذه السياسة قد أسميت **الاستعمار الجديد** . والغاية منها ابقاء البلدان المتحررة فى نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتوطيد وضعها الفعلى غير المتكافئ فيه بواسطة طرائق جديدة ، وفى اشكال جديدة ، أكثر تفننا ، لاستثمار شعوبها ، وتحويل استقلالها السياسى الى شكليات فارغة . ان الهدف الرئيسى من الاستعمار الجديد هو الحيلولة بجميع الوسائل دون بناء اقتصاد مستقل ، الحيلولة دون

البلدان النامية ودون السير على سياسة داخلية وخارجية مستقلة فعلا ، الحيلولة دون اتجاهها صوب الاشتراكية ، وابقاؤها بصفة ذيول خامية ومناطق مفيدة لتوظيف الرساميل .

ان النتيجة العامة لتطبيق سياسة الاستعمار الجديد هى اليوم كما يلى : ان البلدان النامية التى تملك ٧٠ بالمئة من الايدى العاملة فى العالم لا تزال تنتج اقل من ٢٠ بالمئة من المنتوج الوطنى الاجمالى العالمى واقل من ١٠ بالمئة من المنتوج الصناعى ؛ ومستوى الانتاج بالفرد الواحد من السكان فيها ادنى الى ١٣ مرة مما هو عليه فى الدول الامبريالية ؛ وهناك ٥٠٠ مليون شخص ليس لهم عمل ، كما ان عددا ضخما من الناس يعيشون فى فقر على حافة الموت جوعا .

«الامبريالية الاقتصادية»

فى اساس الاستعمار الجديد ، يقوم ما يسمى «بالامبريالية الاقتصادية» . وعلى

الخريطة لا يمكن تحديدها . فقد يبدو بلد تحرر مؤخرا حرا تماما اذا حكمنا عليه بموجب الجغرافية المدرسية او الاطلس الجغرافي . ولكن اذا تعمقنا في دراسة العمليات الجارية في البلد المعنى ، فاننا غالبا ما نكتشف انه في براثن الضوارى الامبريالية ، كبريات الاحتكارات والمصارف التى لفته ، بخيوط مرئية وغير مرئية ، بشباك العبودية الامبريالية .

فان الكونسورسيومات العالمية لا تزال تراقب الفروع الصناعية الاساسية في عدد كبير من البلدان النامية . وحتى في اكثر الدول تطورا بين الدول النامية ، لا تزال درجة تبعيــة الانتاجات الصناعية الاساسية حيال الرأسمال الاجنبــى عالية جدا . ان الكونسورسيومات عبر الوطنية تراقب ١٠٠ بالمئة من انتاج السيارات في البرازيل ، وزهاء ٩٠ بالمئة من انتاج المصنوعات المطاطية الصناعية في البيرو ، واكثر من ٨٠ بالمئة من صناعة بناء الآلات (بدون صناعة المعدات الكهربائية) في الارجنتين ، وزهاء ٧٠ بالمئة من المنتوجات

الكيماوية فى المكسيك . وهى تحتفظ كذلك بمواقع احتكارية فى بعض فروع صناعـــة الاستخراج المنجمى . وهناك ست شركات تنتج اكثر من نصف الالومنيوم فى العالم الرأسمالى (ثلاثة ارباع احتياطيات البوكسيت تقع فى البلدان النامية) ، وسبع شركات تراقب ربع انتاج النحاس

ان الوضع الاحتكارى للكونسورسيومات عبر الوطنية المتخطية للحدود الوطنية فى اقتصاد الدول النامية يتجلى بشتى الاشكال . فانها تخضع او تزيل المنافسين عن طريق الابتلاع المباشر ، وتطبيق اسعار الدومبينغ (اى اسعار ادنى بكثير من الاسعار العادية فى السوق) موقتا ، واللجوء الى تطبيق الاسعار التمييزية ، وسد الطريق الى التكنولوجيا الجديدة . وبغية فرض رقابة اكمل على السوق المحلية ، غالبا ما تعقد فيما بينها اتفاقيات كارتلية خاصة تنص على اتخاذ تدابير جماعية لازاحة الشركات الوطنية المحلية من السوق .

وغالبا ما تسترجع الاحتكارات المتخطية

للحدود الوطنية الرساميل الموظفة فى البلدان النامية خلال ثلاث ــ خمس سنوات ، الامر الذى ينجم بمقدار كبير عن المستوى المنخفض للاجور فيها ، ورخص الارض ، ووجود مصادر فائقة الغنى للخامات ، وعوامل اخرى . وليس من قبيل الصدفة كان معدل الارباح التى تبتزها الاحتكارات الاجنبية فى البلدان النامية يوازى ضعفى او أكثر من ضعفى معدلها فى البلدان الرأسمالية المتطورة .

تخصص الاحتكارات الاجنبية مكانا خاصا فى توسعها فى البلدان النامية لفرض الرقابة على موارد الخامات . وغالبا مـــا تكـتفى الكونسورسيومات العالمية للاستخراج المنجمى فى البلدان النامية بالمعالجة الاولية للخامات المعدنية . ففى بلدها بالذات تقوم اساسا بمعالجة الخامات نهائيا وبانتاج المصنوعات الجاهزة منها . ان الخامات المعدنية «المرفوعة الى المستوى اللازم» تزداد اسعارها مرارا اذ تمر عبر قنوات التوزيع فى عملية تشكيل الاسعار الاحتكارية . والجزء الاساسى من مداخيل الخامات يستقر

فى صناديق الاحتكارات العالمية ؛ وهو ينجم بفضل الفرق بين اسعار تصدير الخامات وبين اسعار المبيع النهائية للمنتوجات شبه الجاهزة او للمنتوجات الجاهزة . ان مستهلكى البلدان الرأسمالية المتطورة يدفعون سنويا اكثر من ٢٠٠ مليار دولار ثمنا للخامات الواصلة من البلدان النامية . ولكن البلدان النامية ذاتها لا تتقاضى سوى زهاء ١٥ بالمئة من هذا المبلغ ، بينما يستقر الباقى كله فى صناديق الاحتكارات الاجنبية

وفى فروع صناعة التحويل فى البلدان النامية ، تفضل الاحتكارات الاجنبية ان تطور الانتاجات التى تعزز ارتباطها باسواق الدول الامبريالية . وفى الوقت الحاضر تراقب الاحتكارات عبر الوطنية زهاء ٤٠ بالمئة من الانتاج الصناعى فى البلدان النامية . والفصيل الرئيسى من الاحتكارات عبر الوطنية هو الاحتكارات الاميركية التى يبلغ نصيبها اكثر من نصف جميع التوظيفات الاجنبية المباشرة فى صناعة التحويل فى البلدان النامية .

وعلى نطاق واسع تلجأ الاحتكارات المتخطية للحدود الوطنية الى ممارسة «الاستعمار التكنولوجى» . وهدفه منع البلدان النامية من امتلاك احدث منجزات التكنولوجيا ، واضفاء طابع طويل الأمد على تبعيتها حيال الدول الامبريالية فى الميدان العلمى والتكنيكى . وهى تحيل التكنولوجيا الى البلدان النامية بصورة اختيارية ، ومع قيود عديدة ، ناهيك بانها تجبرها احيانا على دفع مبالغ طائلة عنها . وعلى العموم تصل التكنولوجيا الجديدة الى الشركات البنات والفروع التابعة للاحتكارات عبر الوطنية والقائمة فى البلدان النامية ؛ وبعد ذاك فقط ، تحال الى الشركات الوطنية بتأخر كبير . ناهيك بانها تحال الى الشركات المحلية مقيدة بكثير من التحفظات والشروط . ففى وسع الاحتكار عبر الوطنى ، مثلا ، ان يجبر الشركة الوطنية على شراء المنتوجات شبه الجاهزة والتجهيزات من فروعه فى البلد المعنى او ان يفرض على الشركة تكنولوجيا علاوة على المطلوبة وغير ضرورية

لقاء ثمن اضافى . وغالبا ما تجبر الشركة الاجنبية المنتج المحلى الذى اشترى اجازة انتاج على ان يعطيها قسما من اسهمه ، وتمنعه من تصدير المنتوج الجاهز ، وتحد بسبل اخرى من حرية تصرفه .

ان «الامبريالية الاقتصادية» قد لقيت مقاومة متنامية من جانب العديد من البلدان النامية ، ولذا شرعت الاحتكارات عبر الوطنية تنتهج سياسة اكثر مرونة اسميت «بستراتيجية التكييف» . فهى تؤسس «شركات مختلطة» باشتراك الرأسمال المحلى الخاص و (او) رأسمال الدولة (مثلا فى الهند وفى كثير من بلدان الشرق الاوسط ، وغيرها) . ان تأسيس «الشركات المختلطة» و «المساهمات المشتركة» يتيح للاحتكارات عبر الوطنية ان تضمن رأسمالها فى البلدان النامية دون التأميم المحتمل ، ودون فرض ضرائب اضافية وقيود اخرى تحد من شهواتها . ووراء لافتة الشركات الوطنية تحتفظ الكونسورسيومات عبر الوطنية لنفسها بالمواقع الاساسية فى اقتصاد عدد كبير من البلدان النامية وتواصل نهب

مواردها الطبيعية ومواردها من الايـــــــدى العاملة .

تحت ستار «المساعدة»

غالبا وكثيرا ما تتحدث حكومات الدول الامبريالية عن «مساعدتها» للبلدان النامية . ولكن «الهبات» و «المساعدة المنزهة» التى تطبل وتزمر لها ليست البتة منزهة اذا ما نظر اليها المرء عن كثب . فلا يندر ان تعود الاموال المقدمة بمداخيل كبيرة جدا على المحسنين بها بصورة فوائد عالية . وعدا ذلك تطالب البلدان الرأسمالية المتطورة ، حين تقدم «المساعدة» ، بمنافع وامتيازات كبيرة جدا لاحتكاراتها وتحصل عليها .

تقوم الدول الامبريالية بدور «المساعديـن الطيبين» ، اما كلا منها بمفردها واما معا . والاداة الرئيسية لهذا الغرض هى المؤسسات التسليفية والمالية الدولية ـــ البنك الدولى للانماء والتعمير ، والشركة المالية الدولية ، ورابطة الانماء الدولية وصندوق النقد الدولى ومختلف

البنوك التوظيفية المنطقية ومؤسسات تنمية الاراضى ما وراء البحار .

لا يمكن فى اى حال من الاحوال الظن بان اختصاصيي هيئات التسليف الرأسمالية العالمية الذين يتوافدون الى البلدان النامية هم سياح . وبعد مرور فترة من الوقت ، تشرع الاسعار ترتفع . وهذا يعنى ان خبراء البنك العالمى (وهو يتألف من ممثلى البنك الدولى للانماء والتعمير ، والشركة المالية الدولية ورابطة الانماء الدولية) قد فرضوا على البلد المعنى وصفاتهم «لشفاء» الاقتصاد . وعادة تتلخص هذه الوصفات فى المطالبة بتأمين اكبر قدر ممكن من الحرية لاجل نشاط الاحتكارات عبر الوطنية ، والغاء الرقابة على الاسعار والقيود على الاستيراد ، والسماح للشركات الاجنبية بان تصدر بكل حرية من البلد الارباح الزائدة ، وغير ذلك . والحدّ من قطاع الدولة (القطاع العام) ، وتشجيع ارباب العمل الخصوصيين بشتى الوسائل هما جانب سياسى مهم جدا من جوانب «الشفاء» القسرى .

ان تطبيق هذا الضرب من «الوصفات» يوضع كشرط ضرورى لحصول البلدان النامية على قروض جديدة من البنك العالمى . وتوزيع الاموال من قبل البنك تراقبه الدول الامبريالية عمليا . وهى تستغله كاداة جماعية للسياسة الاستعمارية الجديدة : هناك سلطة ، وهناك نقود ، وهناك واجهة ملائمة لهيئة عالمية يمكن بواسطتها ممارسة الضغط على الدول المتحررة .

ان «المساعدة» التى تقدمها الدول الامبريالية تتشابك فى اكثر الاشكال تباينا مع تصدير الرأسمال الخاص . وان نمو عدد الهيئات المالية والتسليفية التابعة لدولة معينة او لعدد من الدول معا ، وتعقد طرائق نشاطها لا يسمحان احيانا بان يحدد المرء بدقة ويعرف من ذا الذى يصدّر الرأسمال : الدولة البرجوازية ام الاشخاص . وهناك هيئات تسليفية ومالية عالمية عديدة تأخذ على عاتقها جزئيا دور الوساطة فى تصدير الرأسمال التسليفى الخاص .

ولكن اذا كانت الدولة البرجوازية تحاول ،

اذ تقدم «المساعدة» للبلدان النامية ، ان تخفض الى الحد الادنى مخاطر نشـــاط الاحتكارات عبر الوطنية فى البلدان النامية ، فان هذه الاحتكارات لا تبقى مدينونة لها اى للدولة البرجوازية . فان البرجوازية الاحتكارية تأخذ على نفسها جزئيا وظائف «المساعدة» الامبريالية . وهذا ما يتجلى باسطع شكل فى نشاط هيئات «الاحسان» من طراز «الشركة العالمية للاقتصاد القاعدى» . فان زهاء ٧٠ بالمئة من رأسمال هذه الشركة هو فى يد عائلة من اغنى العائلات فى الولايات المتحدة الاميركية ـــ عائلة روكفلر . ان هيئات «الاحسان» تطبق بهمة ونشاط فى البلدان النامية سياسة الدول الامبريالية ، وتسهم فى توسيع العلاقات بين فئات المجتمع المحافظة المحلية وبين برجوازية البلدان الرأسمالية المتطورة ، وتغرس فيها نمط الحياة الغربـى .

وفى الوقت الحاضر تقوم القروض الخاصة بدور اسلوب من اهم الاساليب لابقاء البلدان النامية فى منطقة نفوذ الامبريالية . والآن

يشكل كيس النقود فى ايدى الاحتكارات المصرفية الخاصة اداة من اكثر ادوات الاستعمار الجديد فعالية . وبالقاء وشد ربقة القروض ، تحاول الامبريالية ان تعقل المدين ، لا اقتصاديا وحسب ، بل سياسيا ايضا . وبوسع الاستعباد المالى ان يقيد اليدين والقدمين بقدر من الشدة لا يقل عن الخضوع السياسى الرسمى .

ان المديونية المالية للبلدان النامية حيال الدول الامبريالية تتعاظم بسرعة عاصفة . ففى اوائل السبعينيات بلغت اقل من ٩٠ مليار دولار ، ونحو اوائل سنة ١٩٨٥ بلغت اكثر من الف مليار دولار ، وما تنفك فى نمو فى الوقت الحاضر . ان هذا الرقم الفلكى لا يذهل الخيال وحسب ، بل يبين ايضا مبلغ عمق الهوة المالية التى سقطت فى قاعها جملة من البلدان النامية .

ان الدول النامية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية التى استقرضت القروض فى السبعينيات لم يكن بوسعها حتى ان تفترض الوضع الصعب

الذى ستعانيه فى الثمانينيات . فماذا حدث ؟

قبل كل شىء ، ازدادت كثيرا معدلات الفوائد فى السوق العالمية للرأسمال التسليفى . وتنفس المصرفيون الصعداء بتصنع ما ان اضافوا الى ثرواتهم مليارات الدولارات : «لا حول ولا قوة ؛ يتعين عليكم ان تدفعوا : العقد هو العقد» . ورأت بلدان نامية عديدة نفسها فى وضع كارثى ، فى وضع تعين فيه استعمال جميع الواردات من التصدير لدفع الفوائد ولتسديد القروض التى حل موعد تسديدها . وهذا ما اكره البلدان النامية على طلب قروض جديدة . واغتنم المصرفيون الغربيون الفرصة فشددوا أكثر فأكثر شروط القروض الجديدة ، واخذوا يقيدون منح الاموال بمطالب تمس بصورة جدية السيادة الوطنية للدول المستقرضة ، المدينة .

كذلك تلازم سمات الاستعمار الجديد التجارة الخارجية بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية . فان الاحتكارات الغربية تستغـــل العلاقات التجارية الخارجية لاجل المزيد من الاثراء لما فيه ضرر مصالح البلدان النامية .

ففى سنة ١٩٧٥ استطاعت البلدان النامية ، مثلا ، ان تشترى سيارة شاحنة ببيع ٥,٣ اطنان من القطن ؛ اما الآن ، فان السيارة الشاحنة تكلفها اكثر من ١٢ طنا . وتسعى البلدان الامبريالية الى الحصول على فوائد جديدة فى التجارة الخارجية ولكنها تقيم فى الوقت نفسه المزيد من العقبات فى طريق تصدير منتوج الشركات الوطنية الصناعى من البلدان النامية .

الاستعمار الجديد وسباق التسلح

تلجأ الامبريالية بهمة متزايدة ابدا الى طريقة من طرائق الاستعمار الجديد ، عنينا بها اجتذاب البلدان النامية الى سباق التسلح . فنحو اواسط الثمانينيات ، ابتلعت البلدان النامية زهاء ثلاثة ارباع الصادرات العالمية من الاسلحة . من المؤكد ان بعضا منها قد اضطر الى توطيد قدرته الدفاعية لاجل

صدّ الحملات العدوانية من جانب الدول الامبريالية او من جانب صنائعها (وفى هذه الحال تلقى البلدان النامية العون من البلدان الاشتراكية) . ولكن السلاح الغربـى يمضى بسواده الاعظم الى البلدان التى تقوم بدور «الدركيين المنطقيين» للامبريالية ، ويستعمل لاجل قمع القوى الديموقراطية فى داخل البلدان النامية ، ولاجل اثارة النزاعات المحلية .

وحين تقرر حكومات البلدان الامبريالية تصدير السلاح ، تطرح امام نفسها هدفا مباشرا قوامه الضغط على اتجاه البلدان السياسى ، وبخاصة منها البلدان التى تملك موارد ستراتيجية . ناهيك بان الامبرياليين يحاولون ان يؤمنوا لانفسهم الحق فى بناء القواعد الحربية ، ويوطدوا الاحلاف العسكرية السياسية العدوانية ، ويدعموا «الجهود الديبلوماسية» وخلافه .

ان تغلغل البلدان الامبريالية العسكرى المتفاقم فى الدول النامية يمارس تاثيرا سلبيا كبيرا فى عمليات تطور هذه الدول على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

ان تعاظم استيراد الاسلحة الغربية يقوى تبعية الكثير من البلدان النامية حيال الامبريالية ، ويربط بعضا منها بوثوق فى بعض الاحوال بالمركب الصناعى الحربى . وهذا ما يؤدى فى عدد من البلدان الى غرس الانظمة الديكتاتورية ، ويحول دون اجراء التحويلات الديموقراطية وتحسين الضمان الاجتماعى لفئات السكان الفقيرة .

ان تصدير السلاح الغربى الى البلدان النامية يعنى اعادة توزيع قسم من الدخل الوطنى فى هذه البلدان فى مصلحة احتكارات الصناعة الحربية . وهو يقلل كثيرا من امكانية استيراد البضائع الضرورية لاجل الانماء الاقتصادى فى الدول المتحررة مؤخرا ، ويؤزم قضاياها الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدى الى نفاد الموارد المحدودة الضرورية لاجل تسريع تطور صناعتها وزراعتها . ولو ان الاموال التى تنفق الآن على الحاجات الحربية تستعمل فى الميدان المدنى من الاقتصاد ، لامكن للدول المتحررة مؤخرا ان تحل بمزيد من النجاح وفى آجال

اقصر الكثير من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ومع انتهاج سياسة الاستعمار الجديد ، تفرض الامبريالية الانظمة الكركوزية ، الديكتاتورية بهمة ونشاط ، وترشو الشخصيات العسكرية والسياسية ، وتحيك المؤامرات ، وتنظم الانقلابات السياسية ، واغتيال القادة السياسيين التقدميين ، وتلجأ الى الكذب والتهويل ، وتسعر نيران النفور القومى والقبلى . وحين تنهض الجماهير الشعبية الى النضال ضد الحكام المباعين ، يحاول الامبرياليون ، بذريعة الدفاع عن «الحرية والديموقراطية» ، ان يقمعوا حركات التحرر ، لاجئين احيانا كثيرة حتى الى التدخل المسلح السافر . ومن الامثلة على ذلك ، الحرب الهمجية التى شنتها الامبريالية الاميركية فى الفييتنام ، واقتحام غرينادا ، والتدخل فى الشؤون الداخلية لانغولا ونيكاراغوا وغيرهما من البلدان .

ان شعوب البلدان النامية تناضل بنشاط متزايد ابدا ضد الامبريالية ، ومن اجل اقامة

نظام اقتصادى دولى جديد ، من اجل بلوغ الاستقلال الاقتصادى والسياسى الحقيقى .

اى سبيل يختار ؟

بعد الظفر بالاستقلال السياسى تواجه شعوب البلدان المتحررة مهمة التحرر من الامبريالية اقتصاديا .

فماذا يعنى هذا ؟

هذا يعنى بناء الصناعة الوطنية ، وتأمين نهوض الزراعة ، وتذليل تخصصها الوحيد الجانب الذى فرضه المستعمرون ، وزيادة انتاج المأكولات زيادة كبيرة ، ورفع مستوى حياة السكان .

ولحل هذه القضايا الحيوية ، تتوفر فى البلدان النامية جميع الشروط وهى : وجود الموارد من المعادن والخامات والطاقة ؛ رقع شاسعة من الاراضى الخصبة ؛ الظروف المناخية الملائمة التى تتيح استنبات غلتين او ثلاث فى السنة من مختلف المزروعات الحبوبية

والصناعية والفواكه والخضروات ؛ عدد كبير من السكان بينهم شعوب ذات تقاليد مزمنة فى حقل الثقافة المادية الرفيعة .

فما العمل للاستفادة من هذه الظروف بنحو افضل وحل القضايا الاقتصادية الحيوية بمزيد من السرعة ؟

بعد الظفر بالاستقلال السياسى ينفتح امام شعوب البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة سابقا سبيلان : السبيل الرأسمالى والسبيل اللارأسمالى . وشعب كل بلد يختار : فى اى طريق يمضى ، اى سبيل يختار ؟

من الصعب خارق الصعوبة على البلدان التى تسلك السبيل الرأسمالى ان تذلل التأخر الاقتصادى والتبعية حيال الدول الامبريالية . ثم ان شتى الظاهرات الازمية وتفاقم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الرأسمالى تنعكس بصورة سلبية جدا فى تطور اقتصادها . وتظل هذه البلدان تخسر نصيبا كبيرا من دخلها الوطنى ، ولا تزال مقيدة فى حقها فى التصرف بقدر كبير من مواردها فى مصلحة

اقتصادها الوطنى .

لقد اختارت بلدان متحررة عديدة سبيل التطور اللارأسمالى . والآن يعيش فى هذه البلدان زهاء ١٥٠ مليون نسمة ، وتبلغ مساحة اراضيها اكثر من ١٢ مليون كيلومتر مربع .

ورغم بعض المزايا والخصائص ، يبذل كل من البلدان النامية التى سلكت سبيل التطور اللارأسمالى جهوده فى اتجاهات اساسية متماثلة — القضاء تدريجيا على مواقع الاحتكارات الامبريالية والبرجوازية الكبيرة المحلية والاقطاعيين ؛ تأمين المراكز الاساسية فى الاقتصاد للدولة الشعبية ، والانتقال الى تطوير القوى المنتجة تطويرا مخططا ؛ تشجيع الحركة التعاونية فى الريف ؛ زيادة دور الجماهير الكادحة فى الحياة الاجتماعية ، دعم جهاز الدولة تدريجيا بالملاكات الاهلية المخلصة للشعب ؛ انتهاج سياسة خارجية معادية للامبريالية .

ان الاستفادة من التجربة الفائقة الغنى التى كدسها الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية ، وتوسيع التعاون الاقتصادى والعلمى

والتكنيكى بين البلدان الفتية والاسرة الاشتراكية العالمية ، والمساعدة المنزهة والمتنوعة من جانب الدول الاشتراكية ـــ كل هذا كان له تأثير مثوِّر بالغ فى تطور الدول التى سلكت سبيل التطور اللارأسمالى . ان التعاون بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية يرتكز على مبادئ التكافؤ والنفع المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ، ويخدم قضية السلام والتقدم .

الفصل العاشر

الازمة العامة للرأسمالية

لا يندر ان ينعتوا الرأسمالية عن حق وصواب بانها «مجتمع مريض» ، «مجتمع بلا بوصلة» ، «مجتمع بلا مستقبل» . وفى الوقت الحاضر تتواجد الرأسمالية فى عهد ازمة خارقة العمق يمكن تشبيهها بازمة الامبراطورية الرومانية التى رمزت الى تفسخ العالم القديم ، العبودى . لقد شملت الازمة جميع ميادين الحياة فى المجتمع البرجوازى : الاقتصاد والسياسة والثقافة والاخلاق والحق . ولهذا السبب بالذات كانت **الازمة العامة للرأسمالية** . ان الازمة العامة للرأسمالية هى ، على

حد قول لينين ، عهد تاريخى كامل . انه عهد «انهيار الرأسمالية بكل ابعادها وولادة المجتمع الاشتراكى» * .

نشوء الأزمة العامة للرأسمالية ومراحلها الاساسية

ارست الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى سنة ١٩١٧ فى روسيا بداية الأزمة العامة للرأسمالية . فآنذاك بالذات اطاحت الطبقة العاملة فى روسيا ، مع جميع الشغيلة ، بقيادة حزب الشيوعيين وعلى رأسه لينين ، بسلطة الرأسماليين والاقطاعيين فى سدس الكرة الارضية ، واقامت سلطتها وشرعت تبنى الاشتراكية . وبدأ عهد جديد ، عهد انشقاق العالم والنضال بين النظامين الاجتماعيين

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، ص ٤٨ .

المتضادين ، عهد الثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطنى ، عهد القضاء على نظام الامبريالية الاستعماري ، عهد انتقال الجديد تلو الجديد من الشعوب الى طريق التحويلات الاشتراكية .

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على الصعيد العالمى هو المضمون الرئيسى للازمة العامة للرأسمالية . ومن عقد الى عقد من السنين يتقلص مجال الرأسمالية فى الدنيا . فبعد روسيا انفصلت عن العالم الرأسمالى جملة من البلدان الاخرى ؛ وبالنتيجة تشكل **نظام الاشتراكية العالمى** ، تشكلت اسرة الدول الاشتراكية التى يجمعها هدف مشترك ، هو بناء الاشتراكية والشيوعية .

ان ازمة نظام الامبريالية الاستعمارى ، التى تفاقمت وادت الى تفسخه وانهياره ، هى علامة مهمة على ظهور الازمة العامة للرأسمالية . وفى الوقت الحاضر تسعى الدول النامية الفتية التى ظفرت بالاستقلال السياسى فى غمرة النضال العنيد ، الى نيل الحرية التامة ، الى بلوغ الاستقلال الاقتصادى .

وكثير منها سلك طريق التطور اللارأسمالى ، متجها الى بناء المجتمع الاشتراكـــــى مستقبلا .

لقد نشأت الازمة العامة للرأسمالية قبل كل شيء عن تفاقم التناقضات الداخلية فى اقتصاد الدول الامبريالية ، واشتداد تقلقله وتعفنه وطفيليته . تتعاظم وتتعمق التناقضات بين العمل والرأسمال ، وتقوى العسكرية ، ويتزايد سباق التسلح ، ويتصدع كل نظام العلاقات الاقتصادية . وفى العالم الرأسمالى تتأزم القضايا الدولية المتعلقة بالنقد والطاقة والخامات والمأكولات والبيئة ، ويشتد التضاد بين الامبرياليين فى الصراع من اجل اسواق التصريف ومصادر الخامات . ومع الازمة فى الاقتصاد ، تتفاقم ازمة المجتمع البرجوازى الروحية والسياسية . وردا على اشتداد نضال الجماهير الكادحة ضد الاحتكارات تلجأ الامبريالية فى اكثر فاكثر من الاحوال وباكثر فاكثـــــر من النشاط والهمة الى طرائق الرجعيـــــــة السياسية .

مراحل الازمة العامة للرأسمالية

تمر الازمة العامة للرأسمالية في سياق تطورها بمراحل معينة . المرحلة الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨ الى ١٩٣٩ — ١٩٤٥) تميزت قبل كل شيء بانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا . فقد انشق العالم الى نظامين اجتماعيين اقتصاديين . وارست ثورة اكتوبر بداية انعتاق البشرية من الاستثمار ، وتجسيد افكار الشيوعية العلمية ، ومارست تأثيرا عميقا جدا في كل مجرى التاريخ العالمي ، ودشنت عهد تجديد العالم تجديدا عاما ثوريا .

وبالاستفادة من افضليات النظام الاشتراكي ، قضى الاتحاد السوفييتي في اجل تاريخي غير كبير على التأخر المزمن وصار دولة صناعية جبارة .

من الصعب ان نتصور اية مصاعب هائلة ذللها السوفييتيون واية مأثرة بطولية اجترحوا لكي يشغلوا نحو اواخر الثلاثينيات المرتبة الثانية في العالم والمرتبة الاولى في اوروبا من حيث حجم المنتوج الاجمالي . وقد

ازداد الوزن النسبى للاتحاد السوفييتى فى الانتاج العالمى من ٤ بالمئة (سنة ١٩١٣) الى زهاء ١٠ بالمئة (سنة ١٩٤٠) .

فى المرحلة الاولى من الازمة العامة للرأسمالية ، نشبت ازمة نظام الامبريالية الاستعمارى ، فقد بدأت الانتفاضات وحروب التحرر الوطنى فى البلدان المستعمرة .

ونتيجة لتقلص ميدان الاستثمار الرأسمالى واشتداد ازمة النظام الاستعمارى ، اخذت تتفاقم تناقضات الاقتصاد الرأسمالى . فقد اصيب عالم الرأسمال ثلاث مرات بازمات فيض الانتاج الاقتصادية . وقد كانت الهزة الازمية فى اواخر العشرينيات واوائل الثلاثينيات عميقة جدا . وما كاد الاقتصاد الرأسمالى يتعافى من التدهور السابق حتى تعرض فى سنة ١٩٣٧ لازمة اقتصادية جديدة جاءت الحرب العالمية الثانية تقطع حبلها .

انتهت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) التى شنتها كتلة الدول الامبريالية الاشد اغراقا فى الرجعية بهزيمة تامة منى

بها المعتدون الفاشيون والعسكريون اليابانيون .
وفى هذا النصر لعب الاتحاد السوفييتى الدور الحاسم ، الامر الذى ادى الى تغير نسبة القوى فى العالم باطراد فى صالح الاشتراكية وارسى بداية المرحلة الثانية من الازمة العامة للرأسمالية .

كان انتصار الثورات الاشتراكية فى عدد من بلدان اوروبا الشرقية وآسيا ونشوء النظام الاشتراكى العالمى السمة الجذرية للمرحلة الثانية من الازمة العامة للرأسمالية (مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى اواسط — اواخر الخمسينيات) . ومن جديد اضطرت الرأسمالية الى التنحى واخلاء المكان للغير فى كوكبنا الارضى . فقبل الحرب العالمية الثانية ، كان نصيب بلدان الاشتراكية (الاتحاد السوفييتى ومنغوليا) فى العالم ١٧ بالمئة من الاراضى و ٩ بالمئة من السكان ؛ اما نحو اواخر الخمسينيات ، فقد ارتفع الى ٢٦ بالمئة من الاراضى و ٣٥ بالمئة من السكان .

بالاستفادة من افضليات النظام الاشتراكى

طورت بلدان المنظومة الاشتراكية العالميـــة اقتصادها بوتائر سريعة . ونحو سنة ١٩٦٠ ، كان حجم الانتاج الصناعى فيها قد ازداد الى ٦,٨ مرات بالمقارنة مع سنة ١٩٣٧ ، بينما ازداد فى البلدان الرأسمالية اقل من مرتين ونصف .

فى المرحلة الثانية من الأزمة العامـــة للرأسمالية ، بدأ تفسخ النظام الاستعمارى . واتخذت حركة التحرر الوطنى للشعوب المظلومة طابعا عاما ، فقد شملت آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وكل نظام الاستعمار برمته . وفى اجواء تزايد ضعف الامبريالية العام ، ونشوء نظام الاشتراكية العالمى ، ونهوض الحركة العمالية الجبار ، تصدع النظام الاستعمارى ، نظام اضطهاد الشعوب ، من كل جانب ، تحت ضربات ثورات التحرر الوطنى . ففى سنة ١٩٤٥ كان عدد سكان المستعمرات فى آسيا وافريقيا يبلغ اكثر من ٧٠٠ مليون شخص ، وكانت مساحة اراضيها تبلغ زهاء ٣٧ مليون كيلومتر مربع . اما نحو اواخر

الخمسينيات ، فقد هبط عدد السكان فى المستعمرات الى اقل من ١٥٠ مليون نسمة ، وبلغت مساحة اراضيها اكثر من ٢٠ مليون كيلومتر مربع بقليل . وهكذا تقلص كثيرا جدا مجال سيطرة الامبريالية على الصعيد الاستعماري .

وفى الوقت نفسه اشتد التقلقل فى عالم الرأسمال . واتجهت الامبريالية نحو شن الحرب النووية ضد البلدان الاشتراكية ، نحو القضاء على الاشتراكية كنظام اجتماعى سياسى . وامست العسكرة وسيلة من اهم الوسائل لحفز نمو الانتاج وضبط الاقتصاد الرأسمالى ، الامر الذى كان دليلا على استمرار تعفن الرأسمالية .

نشأت المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية (بدءا من اواسط — اواخر الخمسينيات) في اجواء التعايش السلمى والصراع بين النظامين العالميين التى تغيرت فيه النسبة بين القوى فى صالح الاشتراكية اكثر فاكثر .

فى المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية

انضمت الى المنظومة الاشتراكية العالمية جملة من البلدان ؛ فقد انتصرت الثورة الاشتراكية فى كوبا — اول بلد فى القارة الاميركية اللاتينية — واتحدت جمهورية الفييتنام الديموقراطية والفييتنام الجنوبية فى جمهورية الفييتنام الاشتراكية ، والخ .

فى هذه المرحلة من الازمة العامة للرأسمالية اخذت المنظومة الاشتراكية تصبح اكثر فاكثر العامل الحاسم فى تطور المجتمع البشرى . وانهار نظام الامبريالية الاستعمارى كليا . وفى ظل الثورة العلمية والتكنيكية ، يستمر تفاقم جميع التناقضات الداخلية للامبريالية ، سواء منها الاجتماعية ام الاقتصادية .

لقد اصبحت المنظومة الاشتراكية العالمية القوة المحولة الاساسية فى العهد المعاصر . والبلدان الاشتراكية انما هى المجموعة التى تتطور باكبر قدر من الزخم والدينامية بين دول العالم . والجبهة الحاسمة للمباراة بينها وبين الامبريالية تقع فى ميدان الاقتصاد . قال لينين : «. . . فنحن نمارس تأثيرنا الرئيسى . . .

بسياستنا الاقتصادية . . . انتقل النضال الى هذا المجال على الصعيد العالمى . واذا قمنا بهذه المهمة ، كسبنا على الصعيد العالمى بصورة اكيدة ونهائية» * .

ان اقتصاد بلدان الاشتراكية يتطور بوتائر اسرع بما لا يقاس مما يتطور اقتصاد الرأسمالية . فمن سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٤ ازداد الانتاج الصناعى فى البلدان الاشتراكية الى اكثر من ١٥ مرة بينما ازداد فى البلدان الرأسمالية المتطورة الى اقل من ٤ مرات . واليوم تنتج البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى ، التى يبلغ مجمل عدد سكانها ١٠ بالمئة من سكان العالم ، ثلث المنتوج الصناعى العالمى .

لقد بلغت الاسرة الاشتراكية التوازن التقريبى مع الدول الامبريالية من حيث القوات المسلحة . وهذا ما يحرم من التربة الفعلية سياسة القهر

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٣٤١ .

والتحكم التى تحاول الامبريالية انتهاجها حيال عالم الاشتراكية ، ويكبح دسائس الامبريالية وتطلعاتها العدوانية فى المسرح العالمى .

ان المنظومة الاشتراكية العالمية تدعم بهمة ونشاط ، بالاعتماد على قوتها الاقتصادية وقدرتها الدفاعية ، نضال الشعوب ضد الامبريالية ، وتوحد جميع قوى التقدم فى النضال من اجل السلام ، من اجل درء الكارثة الصاروخية النووية .

تأزم التناقضات الاقتصادية

ان تزايد ضعف مواقع الامبريالية بالمقارنة مع الاشتراكية يجرى على خلفية الهزات الاقتصادية العاصفة التى عانتها الرأسمالية المعاصرة . ومنذ اواخر الخمسينيات ، عرفت الامبريالية اربع ازمات اقتصادية عالمية من فيض الانتاج . ففى الستينيات بدأت ازمة حادة فى نظام الرأسمالية النقدى والمالى . وفى السبعينيات شملت ازمة الطاقة وازمة الخامات البلدان

الرأسمالية . ودخلت البلدان الرأسمالية المتطورة مرحلة من «سوء الطقس» الاقتصادى الخطير . وليس من قبيل الصدفة انتشر تعبير «ستاغفلاسيون» «"stagflation"» (من كلمتى stagnation الركود و Inflation التضخم النقدى) واسع الانتشار ؛ فهو يعنى ان التدهور الاقتصادى او وتائر النمو المنخفضة اقصى الانخفاض اخذت تجتمع مع المستوى الرفيع للبطالة والتضخم النقدى . وهذا ثلاثى شرير ملازم للاقتصاد الرأسمالى المعاصر . ان تشوش الاقتصاد العام يدل على فشل محاولات الحكومات البرجوازية فى تنظيم الاقتصاد الرأسمالى .

لقد بلغت البطالة ابعادا شاسعة ؛ وبصورة دائمة ، مزمنة لا يستعمل كليا قسم كبير من القدرات الانتاجية ؛ وتشتد ظاهرات الازمة فى عدد من اهم الفروع الاساسية (صناعة التعدين ، صناعة السيارات ، وغيرهما) ؛ وتنخفض وتائر التقدم العلمى والتكنيكى . وفى كثير من البلدان ، تعانى الميزانيات الحكومية من عجز هائل . وبشدة تنخفض

النفقات على الحاجات الاجتماعية ؛ وبلا انقطاع تتعاظم النفقات على سباق التسلح .

ان تأزم القضايا الاقتصادية يستتبع اشتداد النضال الطبقى فى البلدان الرأسمالية الرئيسية ، وتعاظم الحركة الاضرابية . وفى زمن ما بعد الحرب بلغت الحركة الاضرابية اعلى المستويات فى كل تاريخ الرأسمالية . وتعاظمت قوة الطبقة العاملة ومكانتها ، كما تعاظم دورها الطليعى فى النضال من اجل مصالح الشغيلة .

وعلى تعمق الازمة العامة للرأسمالية فى مرحلتها الراهنة يدل ايضا تفاقم التناقضات بين البلدان الامبريالية ، وكذلك بين البلدان الامبريالية والبلدان النامية .

الصراع بين البلدان الامبريالية

تدور رحى الصراع بين البلدان الامبريالية على جميع المستويات وباللجوء الى جميع الوسائل ، الاقتصادية منها والسياسية . وفيه تشترك الاخاطيب الاحتكارية العالمية كما تشترك

فيه الدول الامبريالية التى تدافع عن مصالح احتكاراتها . وهذه التناقضات تتبدى بأسطع نحو فى اطار مثلث الزوايا : الولايات المتحدة الاميركية — السوق المشتركة — اليابان فى ميدان التجارة الخارجية وميدان النقد والتسليف .

وبقلق متزايد تراقب الاحتكارات الاميركية تطور عمليات التقارب المستمر بين عدد من البلدان فى اوروبا الغربية ؛ ومن جراء هذا التقارب ، يشتد طابع التمييز فى السياسة التجارية التى تنتهجها الدول اعضاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية (السوق المشتركة) حيال صادرات الولايات المتحدة الاميركية . ان انشاء حلف جمركي واقرار تعريفات واحدة فى اطار السوق المشتركة قد كان لهما تأثير كبير فى التجارة العالمية ، واحدثا تغييرات كبيرة فى ميزان القوى فى العالم الرأسمالى .

ويتجلى الصراع بين الولايات المتحدة الاميركية والسوق المشتركة باحدّ اشكاله فى تجارة البضائع الزراعية ومنتوجات صناعة التعدين . ففى اوائل الثمانينيات ، مثلا ، استؤنفت «حرب الفولاذ»

بعد انقطاع غير كبير ، واستمرت اكثر من ١٠ سنوات . واتهمت الشركات الاميركية شركات الفولاذ الرئيسية فى السوق المشتركة بممارسة الدومبينغ (التصدير باسعار رخيصة ، مخفضة) . وفرضت الحكومة الاميركية بدورها قيودا اضافية على استيراد الفولاذ من اوروبا الغربية ، واساسا من البلدان اعضاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية . وفى النزاع بصدد تجارة الفولاذ ، تدخلت دفعة واحدة الاوساط الحكومية فى بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ولكن محاولات تسوية التناقضات عن طريق المفاوضات منيت بالفشل . كذلك تنشب نزاعات مماثلة فى التجارة الخارجية المتعلقة بكثير من البضائع الاخرى .

ثم ان الاحتكاك المتواصل هو سمة مميزة فى العلاقات الاقتصادية الاميركية اليابانية . والولايات المتحدة الاميركية قلقة فى المقام الاول من الاختلال الكبير فى ميزان التجارة اليابانية الاميركية فى صالح اليابان ، ومن هجوم الصادرات اليابانية المكثف ، الذى

يستتبع نمو رصيد اليابان الايجابي فى الحسابات المتبادلة . وغير مرة نشبت مصادمات حادة بصدد هذه المسألة بين الولايات المتحدة الاميركية واليابان . وتواجه الشركات الاميركية منافسة خطيرة من جانب البضائع اليابانية حتى فى السوق الداخلية الاميركية . ولكن جميع اجراءات الحكومة الاميركية «ضد اليابان» لم تستطع ان تقوض مواقع الشركات اليابانية . فان الشركات اليابانية قد عززت مواقعها فى تجارة احدث البضائع المعقدة تكنولوجيا الى حد ان الاوساط الحاكمة اليابانية شرعت تدافع بهمة ونشاط عن مبدأ «حرية التجارة» الذى يقصد منه تعزيز اولوية اليابان فى جملة من الاسواق التجارية العالمية للبضائع . وقد تحولت التناقضات الحادة المشتدة على هذا الاساس الى معضلة من المعاضل المركزية فى التجارة الرأسمالية .

وبلغت التناقضات بين البلدان الامبريالية درجة عالية من الحدة والتوهج فى ميدان النقد والتسليف . وهذا ما انعكس فى الاختلال

المزمن الملازم لكل نظام الحسابات الدولية بين البلدان الرأسمالية ، وفى التحرك الفوضوى لمستوى معدلات الفائدة والقروض القصيرة الاجل ، وفى التذبذب الحاد لاسعار العملات ، وفى التضخم النقدى . وقد اكتسبت التناقضات حدة خاصة بعد الغاء الصرف الرسمى للدولارات الاميركية بالذهب فى اوائل السبعينيات ، علما بان هذا الصرف قد قام فى اساس النظام النقدى الذى انشئ فى نهاية الحرب العالمية الثانية .

ان الازمة فى ميدان النقد والتسليف تنجم فى كثير من النواحى من عجز حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة عن التحكم بعفوية السوق الاحتكارية الخاصة ، سواء على الصعيد الوطنى ام على الصعيد العالمى .

ان سياسة الاحتكارات الساعية الى ابتزاز اقصى الارباح فى اقصر الآجال من استثمار مصادر الموارد غير المجددة ، وفى المقام الاول بينها البترول ، هى السبب الرئيسى لازمة الخامات وازمة الطاقات . وفى اساس هاتين

الازمتين قام تفاقم التناقضات فى رأسمالية الدولة الاحتكارية وتفسخ النظام الاستعماري لاستثمار البلدان النامية . وتحطمت آلية تأمين المراكز الرئيسية للرأسمالية بالخامات الصناعية .

ومن جراء المستوى الرفيع الذى بلغه التصنيع فى البلدان الرأسمالية المتطورة فى ظل استغلال المكامن الوطنية استغلالا وحشيا ، غدت المكامن الواقعة فى اراضى البلدان التى تحررت من الاستثمار الاستعمارى القاعدة الاساسية من الخامات لاجل صناعة البلدان الغربية بعد الحرب العالمية الثانية . والآن تريد البلدان المتحررة ان تحل بنفسها وهى تحل المسائل المتعلقة بكيفية الاستفادة من ثرواتها الطبيعية . وللمناسبة نقول ان ازدراء الشركات الغربية بالموارد الطبيعية فى هذه البلدان ازدراء تاما ، واستغلالها استغلالا وحشيا كانا هما ايضا من اسباب تفاقم ازمة الخامات وازمة الطاقة . ولم تعمد الشركات الغربية الى توظيف اية رساميل اضافية لاجل استثمار الخامات بمزيد من العقلانية ولاجل تحويلها بمزيد من العمق .

ونظرا لتفاقم معاضل الوقود والخامات تقوم المحاولات المتواصلة فى الغرب لتوحيد جهود الدول الامبريالية فى نضالها المشترك ضد البلدان النامية التى تملك احتياطيات من اصناف الخامات الاساسية . ولكن الميل الى تراص القوى على مستوى العلاقات بين الدول ، يصطدم ابدا ودائما بالتناقضات العميقة بين البلدان الامبريالية .

فان البلدان الامبريالية فى اوروبا الغربية تحاول ان تؤمن لنفسها مجالا الى مصادر الخامات فى ممتلكاتها المستعمرة السابقة باجتذابها الى آلية السوق المشتركة . والولايات المتحدة الاميركية تحاول ان تنشر نفوذها الاقتصادى قبل كل شيء فى كندا وبلدان اميركا اللاتينية وفى عدد من بلدان الشرقين الادنى والاوسط حيث مواقع الاحتكارات الاميركية مهمة جدا . واليابان تركز جهودها على الاغلب فى حوضى المحيطين الهادى والهندى . ولكن جميع الضوارى الامبريالية — الولايات المتحدة الاميركية ، واليابان ، وبلدان السوق المشتركة —

تخوض فيما بينها نضالا ضاريا من اجل التغلغل فى مناطق منافسيها ، من اجل التسرب الى صناعة الاستخراج ، لا فى الدول الفتية وحسب ، بل ايضا فى عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة . وفى جميع ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية تدور رحى حرب متواصلة بين الدول الامبريالية ، حرب من اجل افيد اسواق التصريف ، من اجل مناطق توظيف الرساميل ، من اجل مصادر الخامات .

منذ اواخر الخمسينيات واوائل الستينيات ، تأزمت القضية البيئوية بشكل حاد . فان موقف الامبريالية الهمجى من البيئة الطبيعية المحيطة قد تجلى فى الازمة البيئوية . وهذه الازمة تتميز بانتهاك التوازن البيولوجى بين الانسان والطبيعة الحية . يتلوث الحوض الهوائى والموارد المائية بصورة اشد فأشد ، وتتردى نوعية مياه الشرب . وفى حوض المدن الهوائى تقل كمية الاوكسجين . والمحيط العالمى — «رئتا الارض» — يتلوث بالبترول والمعادن الثقيلة والمواد الاشعاعية وغير ذلك من المواد السامة . والغابات —

«فبركة الاوكسجين» — تباد بوحشية وبربرية ؛ ويحل ضرر كبير بالعالم الحيوانى والعالم النباتى . وتتزايد اعباء الضجة والاجهادات العصبية المرتبطة بتفاقم فوضى حركة المرور . والرأسمال الاحتكارى الذى يعامل الطبيعة المحيطة معاملة بربرية قد دفع حالة كل حى فى الارض الى شفير الخطر . وفى السنوات الخمسين الاخيرة وحدها ، مثلا ، زالت او توشك ان تزول فى العالم الرأسمالى مئات الانواع من الحيوانات . بل ان كثيرين من العلماء البرجوازيين اضطروا الى الاعتراف بان الانتاج الرأسمالى المعاصر يدمر الثروات الطبيعية وبيئة سكن الانسان .

ان الازمة البيئوية هى مؤشر على الاستفادة المتناقضة غاية التناقض من الثورة العلمية والتكنيكية فى المجتمع الرأسمالى ، وظاهرة من ظاهرات تعفن الرأسمالية المعاصرة . وان الازمة البيئوية تنضم بكل حدتها الى سائر الهزات الازمية فى النظام الرأسمالى ، بوصفها نتيجة منطقية لاستمرار تعمق الازمة العامة

للرأسمالية .

ان ازمة الاقتصاد فى البلدان الرأسمالية ترافقها ازمة السياسة والايديولوجية . وها نحن نواجه انحطاط المجتمع البرجوازى فى الميدان الروحى والاخلاقى ايضا . وعن هذا سنتحدث فى الفصل التالى ، الختامى .

الفصل الحادى عشر

الازمة السياسية والروحية للرأسماليـــة المعاصرة

فى الوقت الحاضر اخذت الامبريالية فى عموم العالم الرأسمالى تشن هجوما سافرا ومتسعا على قوى الديموقراطية والتقدم . واشتد كثيرا نشاط اشد اوساطها اغراقا فى الرجعية . ورفعت سياسة انتهاك الحقوق والحريات الديموقراطية للفئات الواسعة من الجماهير الكادحة الى مستوى سياســة الدولة .

ان اشتداد الرجعية السياسية يواكب الرجعية فى ميدان الايديولوجية . وهذا ما يتجلى فى الوقوف من مثل الحرية والعدالة الاجتماعية موقفا متصلبا تتفاقم

ضراوته اكثر فاكثر .

ان الرجعية المتعاظمة فى الميدانين السياسى والروحى فى البلدان الرأسمالية هى شكل من اوضح اشكال تجلى الازمة العامة للرأسمالية ، وبرهان مقنع على امراضها الداخلية التى لا شفاء لها .

الازمة فى الميدان السياسى

فى الوقت الحاضر يروجون فى البلدان الامبريالية ، بقدر اكبر فاكبر من السفور والوقاحة ، «لقانونية» ، «لسنة» انقسام المجتمع الى جمهور مدعو الى الخضوع والكدح بلا تذمر ، و «نخبة» مدعوة الى التصرف والحكم ، بل الحكم حتى باقسى الاساليب . وعلى هذه «الفلسفة» بالذات ترتكز سياسة الحكومات فى البلدان الرأسمالية المتطورة الرئيسية . ومفهوم ان تواجه هذه السياسة الاستياء والمقاومة من جانب فئات السكان الواسعة . ويدل تعاقب زعماء الحكومات احيانا كثيرة فى بعض الدول ،

واقصى تقلقل الوضع السياسى او المعارضة المتنامية فى وجه نهج الحكومة ، والامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات فى بعض الدول الاخرى ، على ان ازمة الثقة السياسية قد حلت فى الغرب . واخذ الناس يدركون اكثر فاكثر ان المسخرة الانتخابية وتزوير الوقائع فى الميدان السياسى بضجة ولامبدئية يستران النشاط الاخراجى السرى الذى تبذله الشركات الصناعية الرئيسية والمصارف الكبرى فى سعيها الى رفع القادة الطيعين لها الى قمة الهرم السياسى .

ان الجماهير الكادحة الغفيرة تقتنع المرة تلو المرة من تجربتها بنفاق السياسيين البرجوازيين الذين يعدون بفعل الكثير لاجل تحسين حياة اهل العمل وينسون وعودهم فور الانتخابات ، ثم ان تعاظم عدم الثقة فى الاوساط العليا السياسية الحاكمة فى الدول الرأسمالية المتطورة يشترطه كذلك ارتشاء وفساد الكثيرين من ممثليها ، وتشترطه تصرفاتهم الشائنة ومكائدهم ودسائسهم التى لا عد لها . وليس من قبيل

الصدفة يرفض كثيرون من الناس فى البلدان الامبريالية ممن كفوا نهائيا عن الثقة بالزعماء السياسيين الاشتراك فى مهزلة الانتخابات «الحرة» .

ان نشاط حكومات الدول الامبريالية يكتسب وجهة معادية للشعب اكثر فاكثر ، ويقوى آلام اهل العمل واستياءهم . وهناك ملايين منهم لا مناص لهم من البلايا الاجتماعية التى تمسى بمثابة عبء لا يطاق . ويخرج الناس الى شوارع المدن رافعين اللافتات والشعارات للاعراب عن احتجاجهم او يعلنون الاضرابات . وينكل رجال البوليس بقساوة وضراوة بالمشتركين فى المظاهرات .

وفضلا عن اشتداد الرجعية فى اغلبية البلدان الامبريالية ، تمسى سياسة الامبريالية فى الحقل الخارجى اكثر فاكثر عدوانيـــــة . فان طلقات الرشاشات فى مناطق نيكاراغوا الحدودية تتنادى مع فرقعة القنابل المسيلة للدموع عند تفريق المظاهرات المعادية للحرب وطقطقة الاغلال فى ايدى المشتركين فى حرس الاضرابات فى جمهورية افريقيا الجنوبية .

ولقد دخلت كلمتا «برشينغ» و «ترايديت» وما ماثلهما فى كلام جميع شعوب العالم وصارت مرادفة لكلمات «الموت» و «الابادة» و «الكارثة الكونية» .

والآن يشكل التهديد الحربى ، والتخويف ، والتهويل الذرى ، والادعاء بالسيادة العالمية اساس سياسة الامبريالية فى الحقل الخارجى . ومن زمان بعيد لم يبق سرا على احد ان كثيرين من زعماء الغرب السياسيين المعاصرين يؤمنون فى كلية جبروت «الهراوة الكبيرة» بدرجة من الهوس بحيث انهم يحاولون بجميع الوسائل ان يجعلوها اثقل . وهم يجهدون لاحلال «عدوانية» البلدان الاشتراكية الوهمية محل مسؤوليتهم بالذات عن تشديد التوتر الدولى . ولهذا الغرض تنفق الصحافة البرجوازية ومحطات الاذاعة والتلفيزيون كل يوم اطنانا من الورق وكيلومترات من الاشرطة .

ان روح المغامرة الملازم للسياسة الامبريالية ، واستعداد اشد اوساط الرأسمال الاحتكارى اغراقا فى العدوانية لوضع المصالح الحيوية للبشرية

على كف عفريت خدمة لاهدافها الانانية لا يدلان على قوة الرأسمالية بل يدلان على تفاقم الازمة العامة للنظام البرجوازى . ان الهستيريا الحربية لا توطد دعائم العالم البرجوازى السياسية بل تزعزعها ، وتعزز الغليان والاضطراب فى العقول وتدفع الناس الى ادراك هذا الواقع الثابت ، وهو ان المصدر الفعلى لخطر الحرب هو الامبريالية مع مركبها الصناعى الحربى وشركاتها العملاقة التى تبتز المليارات من الارباح من الطلبيات الحربية ، الامبريالية التى تسعى الى حل تناقضات النظام الاستثمارى المتفاقمة فى سبل التوسع السياسى الخارجى واخضاع الدول الاخرى .

ومع الازمة فى الميدان السياسى فى البلدان الامبريالية ، تتعمق الازمة الايديولوجية اكثر فاكثر .

ازمة ايديولوجية الامبريالية

ان ايديولوجية الطبقة السائدة — البرجوازية — هى الايديولوجية المهيمنة فى المجتمع الرأسمالى .

وبما ان الرأسماليين يملكون السلطة الاقتصادية والسياسية الفعلية ، فانهم يجهدون ، بجميع الوسائل التى فى منالهم ، وبينها فى المقام الاول وسائل الدعاية الجماهيرية ، لاستعباد الشغيلة روحيا .

و «قصب السبق» فى الذود عن قيم النظام الرأسمالى الايديولوجية يعود فى الوقت الحاضر الى البرجوازية الاحتكارية . فهى تملك موارد وامكانيات كبيرة لاجل «غسل عقول» السكان بدأب وانتظام . والدعاية للنظرات والمفاهيم المفيدة للامبرياليين تجرى ، كما يزعم ، بالنيابة عن الشعب وفى مصلحته . وتحاول البرجوازية الاحتكارية ان تصور مصالحها الانانية الضيقة بصورة مصالح السكان كافة ، وان تضلل ، من حيث الجوهر ، جماهير الكادحين الغفيرة ، وان تصور الاسود بصورة الابيض ، والعكس بالعكس . فان طواغيت المال ، مثلا ، يصورون انفسهم بانفسهم بصورة «الطاعمين» و «المحسنين» وليس بصورة المستثمرين ، ويصورون النقابات وسائر منظمات

الطبقة العاملة بصورة «اعداء الامة» وليس بصورة المدافعين عن مصالحها فى النضال ضد الرأسمال الاحتكارى .

لقد انشأ البزنس الكبير جهازا شاسعا ومتشعبا جدا لاستمالة السكان ايديولوجيا . فبواسطة آلاف الجرائد والمجلات ومحطات الاذاعة والتلفيزيون التى يراقبها ، يشن كل يوم هجوما ايديولوجيا على وعى الناس .

ان وسائل الاعلام الجماهيرى البرجوازية تتلاعب بكل نشاط بالرأى العام فى مصلحة الطغمة المالية وتحاول ان تفرض على السكان كليشهات وصيغا جامدة معينة من التفكير ، علما بانها تفعل ذلك فى اغلب الاحيان ببالغ التفنن والحذق .

وعلى العموم يفضل اسياد وسائل الاعلام الجماهيرى الحقيقيون فى البلدان الامبريالية ان يبقوا فى الظل ، وان يحركوا الرأى العام ويتلاعبوا به بواسطة نوابض مموهة بعناية . ولهذا الهدف يطبقون على نطاق واسع طرائق مختلفة منها نشر الاشاعات غير الثابتة صحتها ،

وكذلك الكذب السافر احيانا ، وخلق الاخبار المدوية ، وتنظيم «تسرب المعلومات» الاستفزازى ، ولزوم الصمت عن الوقائع غير المفيدة للبرجوازية الاحتكارية او تشويهها — مثلا ، تشويه الحقيقة عن المبادرات السلمية العديدة التى تتقدم بها البلدان الاشتراكية ، وكثير غيـــــر ذلك .

ولكن استمالة العقول ، حتى وان بلغت ارفع درجات التفنن والحذق ، لعاجزة عن وقف تفاقم ازمة الايديولوجية البرجوازية . ذلك ان البرجوازية ذاتها ، وليس اى آخر ، هى التى داست مثل الحرية والمساواة والاخوة المسجلة فيما مضى على راياتها . وجميع محاولات ايديولوجيها لايجاد شعارات جديدة من شأنها ان تجتذب الجماهير تمنى بالفشل . ومن هنا التشاؤم الاجتماعى الساطع التعبير ، وعدم الثقة فى التقدم وفى امكانيات الانسان والمجتمع الابداعية . وفى الفلسفة البرجوازية والسوسيولوجيا البرجوازية وسائر العلوم الاجتماعية البرجوازية توجد مدارس واتجاهات مختلفة .

ولكنه ليس بوسع اى منها ان يجتذب فئات واسعة من السكان ويعطى فهما موضوعيا عن العالم وبرنامجا واضحا من الاعمال .

كذلك تنعكس ازمة الايديولوجية البرجوازية فى واقع انه اخذ يتزايد اكثر فاكثر فى البلدان الرأسمالية عدد الذين شرعوا يدركون انفصال عقائدها الاساسية عن التطورات الحياتيـــة الفعلية ، وعدم تطابقها مع مصالح الشغيلة .

مثلا . كان الزعم «بثبات» الملكية الخاصة عقيدة من اهم عقائد الايديولوجية البرجوازية . وكان الايديولوجيون البرجوازيون يرفضون فى الحال كل شكل من اشكال تنظيم المجتمع التى تنكر دعائم الملكية الخاصة . والآن ايضا يحاولون ان يبرهنوا ان المجتمع لا يستطيع ان يوجد زمنا طويلا بدون الملكية الخاصة ، وان الرأسمالية هى ذروة الحضارة البشرية . ولكن العالم يقتنع اكثر فاكثر بكذب هذا الزعم . ففى الوقت الحاضر يعيش زهاء ثلث سكان الكرة الارضية بدون الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بدون الرأسمالية واستثمار

الانسان للانسان ، وامورهم تسير احسن بكثير مما كانت تسير من قبل ، اى قبل تصفية الاوضاع الرأسمالية .

وهناك عقيدة اخرى من عقائد الايديولوجية البرجوازية ليست اقل انتشارا هى الزعم ان الحروب امر طبيعى بالنسبة للبشرية . كم وكم من النظريات لفقوا لتعليل هذا الزعم . ان ايديولوجيى الطبقات الاستثمارية قد برروا حتى الآن ولا يزالون يبررون خوض الحروب ، باعتبارها ظاهرة محتمة وخالدة . ويمكن ذكر اكثر من عشر نظريات من هذا الطراز : بعضها يفسر الحروب «بالميل البيولوجى عند الانسان الى العدوان» ، و«شفرة العنف التناسلية» و«تناحر العروق البيولوجى» ، او «فيض السكان المفرط فى الارض» ؛ وبعضها الآخر يرى سبب الحروب الاساسى فى «غريزتى العدوان والتدمير اللاواعيتين الفطريتين» ، او فى مختلف الظاهرات الاجتماعية ، ويركز بعض الايديولوجيين البرجوازيين فى تفسير الحروب على «العامل الجغرافى» : عدم كفاية الاراضى ومصادر

الخامات والطاقة .

ان النظريات البرجوازية المعاصرة عن الحرب مفعمة كلها ، رغم صيغتها الكلامية المتنوعة ظاهريا ، بروح العرقية والشوفينية ، بعدم الثقة فى عقل الانسان . ومفهوم ان لا يخدم هذا الضرب من النظريات الرجعية غير هدف واحد ، هو تبرير الحروب ، وتبرير السياسة الخارجية العدوانية التى تنتهجها الامبريالية . ان تنقية المناخ الدولى لا تمت بصلة الى مصلحة البرجوازية الاحتكارية وحساباتها الانانية . ان نواياها تقوم على صعيد آخر — المواجهة ، زيادة حدة التوتر ، محاولة تقويض مواقع الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى ، — والرئيسى ، الابعاد الكونية لمطامع الزعامة .

ولكن ليست ثمة ولا يمكن ان يكون ثمة اى مبرر للحروب ! ان شعوب العالم تقول بقدر اكبر فاكبر من الحزم والعزم «كلا» لدسائس الامبريالية وتطلعاتها العسكرية . ان الحروب انما هى ظاهرة لا تنبع الا من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الاستثمارية .

ان تعمق الهوة بين الايديولوجية البرجوازية ومقتضيات التطور الاجتماعى الحيوية يؤدى الى اشتداد طابعها الرجعى ، اللاانسانى . وهذا ما يتجلى ، مثلا ، فى انفلات العداء للشيوعية ، فى انفلات العرقية والشوفينية .

وتحاول البرجوازية الاحتكارية ان تجد فى تقوية العداء للشيوعيـــة مخرجا من المـــأزق الايديولوجى . وهى تود لو تدخل فى وعى الجماهير ايديولوجية معادية للشيوعية تؤمن تحييد الافكار الاشتراكية والمثل العليا الاشتراكية التى تكتسب المزيد والمزيد من الجاذبية والشعبية فى عيون عدد اكبر فاكبر من الناس العائشين فى البلدان الرأسمالية . وفى الدول الامبريالية ، تتزايد على الدوام ترسانة التلفيقات المعادية للشيوعية ، وتنمو وتكبر «مراكز البحوث» المعادية للاشتراكية كما بالخمائر ، ويكتسب صوت وسائل الاعلام الجماهيرى نبرة تنم عن المزيد والمزيد من الحقد والافتراء . ومع العداء للشيوعية فى الايديولوجية ترتبط بعرى لا انفصام لها سياسة قمع ومطاردة الاحزاب والمنظمات

التقدمية .

وبما ان ايديولوجيي البرجوازية عاجزون عن اخفاء منجزات العالم الاشتراكى العظيمة ، فانهم يحاولون ان يقللوا من شأنها ، ويجهدون للبرهنة على ان بمقدور الرأسمالية ان تحرز نجاحات اجتماعية ليست اقل شأنا . وهم يصبون سيول الافتراء على اسرة الدول الاشتراكية الشقيقة ، ولكن لا يسعهم ان لا يعترفوا بان مثل الاشتراكية تستهوى عقول الناس اكثر فاكثر . ولمقاومة ذلك ، يلفق الايديولوجيون البرجوازيون مذاهب تزعم ان التضاد بين الرأسمالية والاشتراكية سيزول مع مر الزمن وان الفوارق بينهما ستمحى ، وانه سيحل زمن تندمج فيه الرأسمالية والاشتراكية فى كل واحد . ان هذا الضرب من الخرافات التى تخلق الاوهام المستحيلة تبتغى هدفا واحدا فقط هو السعى الى صرف اهل العمل عن النضال الثورى ضد الامبريالية . وفى الوقت نفسه يحاول الايديولوجيون البرجوازيون ان يوجهوا افكار الناس صوب مثل الاستهلاكية ، وان يدخلوا

فى وعيهم افكار الطمع والجشع والفردية والتعصب القومى .

وفى البلدان الامبريالية تزهر اغراس القومية الرجعية ، والشوفينية ، والعرقية بزهور سامة فخمة . والبرجوازية الاحتكارية تضخمها بجميع الوسائل ، لا لكى تعزز نير الاقليات والتمييز العرقى وحسب . ذلك ان تسعير مشاعر العداء العرقى المنحطة انما هو محاولة لصرف الناس عن الجور الاجتماعى ، عن النضال ضد المذنب الفعلى — الرأسمال الاحتكارى . ان التعصب القومى ينشر سما غير منظور يتسرب الى جميع جوانب الحياة فى البلدان الرأسمالية المتطورة . وهذا يخلق التربة الملائمة لاجل المسّ بالحريات المدنية وتعزيز مواقع الرجعية فى النضال ضد قوى التقدم ، وانفلات الهستيريا العسكرية .

ثم ان ازمة الايديولوجية البرجوازية ، وتعاظم عدم الثقة فى العقل ، فى التفكير البشـرى العقلانى ، يتبديان بوضوح وجلاء فى ازدياد ونمو مختلف العقائد والشيع الدينية المتطرفة

التى تعد انصارها بالطريق الى «الغبطة الابدية» .

وتنعكس ازمة الايديولوجية البرجوازية بوضوح متزايد ابدا فى ازمة الثقافة الغربية . «الثقافة الجماهيرية» — ان هذا المفهوم ينتشر أكثر فاكثر فى البلدان الامبريالية . والقصد منها ارضاء ابسط الاذواق . وهى لا تمت باى صلة الى الثقافة الحقيقية . ان «الثقافة الجماهيرية» تنكر مثل النزعة الانسانية وتزعم انها شاخت . ويدا بيد فيها تتمخطر عبادة القوة والجنس مع عبادة النقود . وعلى رفوف متاجر الكتب ، وشاشات دور السينما وشاشات التلفازات ، اندفع سيل من المنتوجات السيئة التى تمجد القساوة والعنف وتنشد الفجور والدعارة ، وتوقظ الغرائز المنحطة . وقد امسى أكثار الخطوط والبقع بلا معنى تيارا على الموضة فى الرسم ؛ وفى النحت تظهر انشاءات فظيعة من حيث السخافة وعدم اللياقة ؛ وفى الموسيقى لا يندر ان يحل تنافر وحشى من الاصوات محل النغم والتناغم .

ازمة الاخلاق والقانون

ان ازمة السياسة والايديولوجية فى البلدان الامبريالية ترافقها ازمة الاخلاق والآداب . وهذه الازمة تنعكس فى تطور ميول اجتماعية ونفسانية متنوعة منها انخفاض الاهتمام بالعائلة والمجتمع ، وفى مختلف مظاهر انحطاط الفرد التى تؤدى الى نوبات عصبية ، الى الانتحارات والجرائم ، الى تفاقم تدهور العلاقات الاجتماعية .

وببالغ الحدة تمس الأزمة الاخلاقية الشباب الذى يرفض اكثر فاكثر ان يعترف بالنفاق والرياء والقيم الاخلاقية فى المجتمع البرجوازى ويعرب باشكال اصرح فأصرح عن احتجاجه عليها .

ويحاول ايديولوجيو البرجوازية ان يفسروا استياء الشباب من قيم العالم الرأسمالى الروحية باسباب بيولوجية ، مثلا ، بالتسارع ، ببلوغ الشبان النضج البدنى والجنسى فى عمر ابكر من ذى قبل ، الامر الذى يستتبع انعدام التطابق بين تجربتهم الحياتية وعالمهم الروحى الداخلى .

ولكن سبب استياء الشبان فى البلدان الرأسمالية لا يتسم بطابع بيولوجى ، بل بطابع اجتماعى . وهو لا ينبع من العوامل المادية (تفاقم البطالة بين الشبان ، عدم الرضى من نظام التعليم المهنى ، عدم الثقة فى الغد على الصعيد الاقتصادى) وحسب ، بل ينبع كذلك بقدر لا يستهان به من العوامل الايديولوجية ، وفى المقام الاولى بينها عجز الاوساط الحاكمة وكهانها الفكريين عن اعطاء الشباب قيما ، ورسم خط للتطور الاجتماعى ، من شأنها ، ان تجتذب الشبان وتحفز طاقتهم البناءة .

لقد كانت العقود الاخيرة من السنين فى العالم الرأسمالى دليلا على نضالات لا سابق لها من حيث الابعاد قام بها الشباب ضد الحروب والعسكرية ، من اجل التحويلات الديموقراطية والتأمين الفعلى لحق الشباب فى العمل . وغدت هذه النضالات بالنسبة للبرجوازية علامة مخيفة على نمو استياء الشباب من المجتمع البرجوازى المعاصر : من الجور الاجتماعى ، من الاعتداءات الامبريالية على

البلدان الاخرى ، من العرقية والتمييز القومى .
ولهذا السبب بالذات ، تتعرض منظمات الشباب التقدمية ونشطائها ، والمشتركون فى مظاهرات الاحتجاج والنضالات الطلابية للتهديدات ولاعمال القمع القاسى من جانب السلطات . ولهذا السبب بالذات عززت البرجوازية كثيرا من جهودها لكى تشل احتجاج الشباب ، وتوجهه ، اذا لم تنجح فى هذا ، فى مجرى غير خطر عليها .

ولهذا الغرض يجهد الرأسماليون بجميع الوسائل لتسعير اوار غرائز الشباب الاستهلاكية ، وحملهم على السعى وراء الموضة ، وراء الاشياء الجديدة ، ودفعهم بالتالى الى لجة الاستهلاكية ، وترك اقل فأقل من المكان والوقت لاجل الحياة الروحية الواعية . ولاجل شراء اشياء جديدة لا بد من النقود . وها انهم يحاولون اقناع الشباب بان عبادة العجل الذهبى جديرة بكل مديح وثناء . النقود تجلب النجاح ، ولهذا تلازم الشباب ، حسبما يزعمون ، الميول الى الترقى فى الوظيفة والمهنة لكى

يحرز النجاح فى الحياة . النجاح باى ثمن كان ! النجاح ، الثروة مهما كلف الامر ! هذان هما الشعاران اللذان تحاول البرجوازية فى البلدان الامبريالية ادخالهما فى وعى الشباب .

تأخذ البرجوازية بالحسبان خصائص نفسية الشباب ، وانفعاليته الرفيعة فى تفهم وادراك العالم المحيط . ولاجل فرض القيم الروحية البرجوازية عليه ، تلجأ على نطاق واسع الى عادة خلق الاهتمام ، المعبودين ، — «آلهة» الحضارة الغربية المعاصرين . وعن المعبودين فى البوب—موسيقى والسينما والرياضة ، يطبلون ويزمرون فى التلفيزيون والراديو والصحافة فى البلدان الرأسمالية . وتدعو وسائل الاعـــلام الجماهيرى : اسجدوا للاصنام ، للمعبودين ، اعجبوا بهم ، قلدوهم ، افعلوا ما يفعلونه . ويوحون للشباب : اليك ما يجب ان تسعى وراءه انت ايضا ، علما بانه ينبغى لك ان لا تأبه لوخز الضمير ، حتى ولو اضطررت الى دفع المحيطين بك بكوعيك لكى تشق لنفسك طريقا الى اعلى .

عادة يخلقون المعبودين حسب الوصفة نفسها . ينبغى ان يكون لهم الاسم المدوى ، والثروة ، والسحنة المستطابة ، و «عيب مغر» ما — الولع بالكحول او بالمخدرات ، نمط الحياة غير المنتظم ، الازدراء بالقانون .

ان خلق المعبودين ليس لعبة ، بل سياسة جدية تنتهجها البرجوازية حيال الشباب . وهدف هذه السياسة صرف الشبان عن النضال الاجتماعى ، عن مثل المساواة والعدالة ، والايحاء لهم باوهام لا يمكن ان تتحقق الا فى احوال نادرة جدا ، بينما تبقى بالنسبة للملايين احلاما حلوة لا تمت باى صلة الى الحياة الفعلية .

كذلك تؤثر البرجوازية بنشاط فى تكوين نظرات الشبان بواسطة ما يسمى «بالثقافة الشبابية» ، اى الثقافة المكونة لاجل الشباب فقط . اما فى الواقع ، فان هذه «الثقافة» لا تختلف من حيث الاساس الا قليلا عن «الثقافة الجماهيرية» ، بل هى فى كثير من الاحوال جزء مكون من اجزائها . كذلك

تقصد «الثقافة الشبابية» مستهلكا غير متطلب . وهى ترتكز كذلك على ثلاث دعائم — الجنس والعنف والضحك السخيف — على نفس العناصر الملازمة «للثقافة الجماهيرية» . ان نشر «الثقافة الشبابية» يتيح غرس نظرات وعقائد تتوضع كليا فى مجرى الايديولوجية البرجوازية العام . ان مغزى الحياة فى التسليات والمتع — تلك هى عقيدة «الثقافة الشبابية» الاساسية . لا تفكروا فى المستقبل ، فى قضايا وعيوب المجتمع المعاصر الاجتماعية ، الاهم هو الانصراف عن الواقع فى نشوة الروك—الموسيقى او فى نشوة الخلاعة والاستهتار .

ان ازمة المجتمع البرجوازى الروحية قد شملت اليوم جميع فئات المجتمع فى البلدان الامبريالية . وليس من قبيل الصدفة اذا كانت انعزالية الناس فى المجتمع البرجوازى واغترابهم بعضهم عن بعض ، وضياع الآفاق والاهداف فى الحياة ، وعبء المصائب المرهقة التى يستتبعها استفحال البطالة ، وعدم الثقة فى الغد ، — اذا كان كل هذا قد ادى الى

انتشار الادمان على المخدرات وازدياده ببالغ السرعة بحيث صار بلية حقيقية فى كبريات البلدان الامبريالية .

وللبرجوازية الاحتكارية اجمالا مصلحة فى وجود مستوى رفيع لتعاطى المخدرات والكحول . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، بلغ عدد الذين يتعاطون المخدرات والكحول فى اواسط الثمانينيات اكثر من ٣٠ مليون شخص بينهم زهاء ٥٠٠ الف شخص يستهلكون بانتظام مخدرا من اخطر المخدرات ــ الهيروين . كذلك يتزايد على الدوام عدد الذين يتعاطون المخدرات فى اليابان وبلدان اوروبا الغربية .

وقد غدا تعاطى المخدرات اسلوبا من اساليب حماية البرجوازية من غضب الذين تظلمهم . ولكن تعاطى المخدرات يسهم فى الوقت نفسه فى انحلال المجتمع البرجوازى ، وينسفه من داخله ، معديا جميع فئات السكان : من العاطلين عن العمل الى العسكريين وكبار موظفى الحكومة .

ان نمو استهلاك المخدرات فى الدول

الامبريالية يرتبط بعرى لا انفصام لها بارتفاع مستوى الاجرام . ففى الركض وراء الارباح بالملايين ، رمى عالم الاجرام شبكة عالمية للمتاجرة الاجرامية بالمخدرات علق فيها الآلاف والآلاف من الناس .

ومن المؤكد ان تفاقم الاجرام والعنف اللذين بلغا اليوم فى البلدان الامبريالية ابعادا شاسعة لا ينجم عن تعاطى المخدرات فقط ؛ ففى اساسه تقوم ازمة الاخلاق والآداب البرجوازية .

ان الولايات المتحدة الاميركية هى صاحبة الرقم القياسى من حيث الاجرام . ففى القرن العشرين لقى اكثر من ۸۰۰ الف اميركى مصرعهم برصاص المجرمين ، اى اكثر ببضع مئات الآلاف مما فى جميع الحروب التى اشتركت فيها الولايات المتحدة . وسكان المدن الاميركية الكبيرة يعيشون فى خوف دائم ، لأن الاجرام فيها اتخذ طابع الوباء . وتفاقم الاجرام سبب من الاسباب الرئيسية لخوف الناس وقلقهم .

فى كثير من البلدان الامبريالية تعمل جماعات منظمة كبيرة من المجرمين — المافيا .

ورقم اعمال المافيا السنوى فى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، يربو على قيمة جميع الاسهم التى تباع فى بورصة نيويورك فى غضون سنة . ويستفاد من تقديرات وزارة العدلية فى الولايات المتحدة الاميركية — وهى تقديرات فى منتهى الاحتراس — ان هذا الرقم يبلغ فى السنة ١٢٠ مليار دولار .

فكيف لا نوافق على انه «لا بدّ ان يكون هناك شيء ما عفن فى لب نظام اجتماعى يزيد ثروته ولكنه لا يقلل الفقر ، وينمو فيه الاجرام حتى باسرع مما ينمو عدد السكان» * .

ان حكومات البلدان الامبريالية تعجز عن التغلب على العالم الاجرامى المنظم لأن السبب الرئيسى لوجوده هو النظام البرجوازى غير العادل اجتماعيا . وان تفاقم الاجرام تفاقما لا سابق له دليل رهيب على تفاقم ازمة . المجتمع البرجوازى كله عموما وعلى تفاقم ازمة نظام

---

* ماركس ، انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ١٣ ، ص ٥١٥ .

العدالة البرجوازية خصوصا .

يحكمون على الغانغستر الذى اقترف افدح الجرائم بعقوبتين او ثلاث عقوبات بالسجن المؤبد . وبعد مرور بضع سنوات . . . يتمتع من جديد بحريته . ومرد ذلك الى مساعى «الاصدقاء النافذين» . لماذا هذا يمكن ؟ فى العالم البرجوازى حيث يباع ويشترى كل شيء ، يمكن كذلك افتداء النفس من السجن .

ان ازمة الاخلاق والشرعية والايديولوجية والسياسة البرجوازية لا تزال تتسع وتتعمق .

ان مثل نمط الحياة البرجوازى تفقد بلا انقطاع ولا مرد سلطانها على عقول الناس . وفى صفوف الجماهير الشعبية يتعاظم السعى الى تجديد المجتمع بشكل حاسم . وتلقى الطبقة العاملة واحزابها الثورية الاعتراف بصورة اوسع فأوسع بانهما طليعة المجتمع . واكثر فاكثر تتسع الحركة الديموقراطية الثورية ، المعادية للامبريالية ، الامر الذى يؤكد بجلاء وسطوع تعمق ازمة نظام العلاقات الرأسمالـــــــى .

معجم وجيز للمصطلحات

الاجرة فى ظل الرأسمالية ــ شكل محول لقيمة البضاعة- قوة العمل .

الاحتكار الرأسمالى ــ شركة رأسمالية كبيرة (او اتحاد شركات رأسمالية كبيرة) تراقب قسما كبيرا من انتاج وتصريف هذا المنتوج او ذاك بغية جنى ارباح عالية احتكاريا .

الازمة العامة للرأسمالية ــ مرحلة الانهيار الثورى للرأسمالية بوصفها نظاما اجتماعيا ؛ مرحلة التفسخ الداخلى لنظام الرأسمالية العالمى ؛ مرحلة انفصال الجديد تلو الجديد من الحلقات عنه ؛ مرحلة النضال بين الاشتراكية والرأسمالية على الصعيد العالمى .

ازمة فيض الانتاج الاقتصادية ــ طور فى الحلقــة

الرأسمالية يتميز بفيض انتاج البضائع ، والبطالة الجماهيرية ، وتردى اوضاع الشغيلة ترديا حادا .

الازمة النقدية ــ اختلال حاد فى الانظمة النقدية والتسليفية الداخلية وفى العلاقات النقدية المالية العالمية فى الدول الرأسمالية .

استثمار الانسان للانسان ــ استملاك مالكى وسائل الانتاج ، بلا مقابل ، لمنتوجات عمل المنتجين المباشرين الزائد ، واحيانا بمنتوجات قسم من عملهم الضرورى ايضا .

الاستعمار ــ سياسة تنتهجها الدول الامبريالية وترمى الى استعباد شعوب البلدان المتأخرة اقتصاديا استعبادا مباشرا وسافرا .

الاستعمار الجديد ــ مجمل الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والايديولوجية التى تلجأ اليها الدول الامبريالية لاجل ابقاء البلدان المستعمرة السابقة التى ظفرت بالاستقلال السياسى فى اطار النظام الاقتصادى الرأسمالى .

اسلوب الانتاج ــ اسلوب محدد تاريخيا للحصول على الخيرات المادية الضرورية للناس من اجل الاستهلاك الانتاجى والاستهلاك الشخصى ولاجل انتاج وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك . يمثل وحدة القوى

24–1315

المنتجة وعلاقات الانتاج .

الاشتراكية — الطور الاول من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية . النظام الاجتماعي الاقتصادي المرتكز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وعلى العمل الحر من استثمار اعضاء المجتمع المتساوين فى الحقوق ، المتطور بصورة منهاجية لاجل زيادة رفاهية الشعب وتطور كل من اعضاء المجتمع من جميع النواحي حسب المبدأ القائل : «من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله» .

اصحاب الريع (الدخل) — الفئة الاكثر طفيلية بين الرأسماليين ؛ تعيش من مداخيل الاوراق المالية ومن فوائد الرأسمال الموظف فى المصارف .

الاقتصاد — مجمل علاقات الانتاج المحدد تاريخيا ؛ البناء التحتى الاقتصادى للمجتمع .

الاقطاعية — تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبقية تناحرية مرتكزة على الملكية الاقطاعية للارض وعلى استثمار الفلاحين الاقنان التابعين تبعية شخصية .

الامبريالية — الرأسمالية الاحتكارية ، مرحلتها العليا والاخيرة ، الرأسمالية المتعفنة والمحتضرة ، عشية الثورة الاشتراكية .

انتاجية العمل — فعالية عمل الناس ؛ تحددها كمية

الوقت المنفق على صنع وحدة من المنتوج .

انهيار نظام الامبريالية الاستعماري ـ عملية زوال المستعمرات وتشكل دول مستقلة جديدة .

الايديولوجية ـ نظام من النظرات والافكار السياسية والحقوقية وغيرها من النظرات والافكار التى تعكس فى آخر الامر العلاقات الاجتماعية . فى المجتمع الطبقى تتسم بطابع طبقى .

البرجوازية ـ الطبقة السائدة فى المجتمع الرأسمالى ، تملك اهم وسائل الانتاج وتعيش من استثمار العمل المأجور .

البروليتاريا ـ طبقة العمال الاجراء فى المجتمع الرأسمالى .

البضاعة (السلعة) ـ منتوج العمل المعد للبيع وليس للاستهلاك الشخصى .

البطالة ـ ظاهرة ملازمة داخليا للرأسمالية ، لا يستطيع فى ظلها قسم من السكان القادرين على العمل ان يجدوا لانفسهم عملا ، فيشكلون جيش العمل الاحتياطى .

البطالة المزمنة ـ بطالة جماهيرية دائمة فى البلدان الرأسمالية تبقى فى مرحلة الازمة العامة للرأسمالية خلال جميع اطوار الحلقة الرأسمالية .

البناء التحتى والبناء الفوقى ــ علاقات اقتصادية ، انتاجية تشكل علاقات الملكية اساسها ، وتؤلف البناء التحتى (قاعدة) للمجتمع الذى يقام عليه بناء فوقى مناسب له ــ نظام الافكار ، والعلاقات الايديولوجية ، والمؤسسات الحقوقية والسياسية .

البنوك (المصارف) ــ مؤسسات مالية تسليفية , تقوم بعمليات تركيز الاموال النقدية الحرة موقتا فى حساباتها وتقديمها على سبيل القرض .

التجارة ــ تبادل منتوجات العمل بصورة بيع وشراء البضائع .

التجارة الخارجية ــ تجارة بلد معين مع الدول الاخرى ؛ تتألف من استيراد وتصدير البضائع والخدمات .

تراكم الرأسمال ــ تحول القيمة الزائدة الى رأسمال .

التردى المطلق لوضع البروليتاريا ــ انخفاض مستوى حياة البروليتاريا فى ظل الرأسمالية ؛ ينعكس فى تردى كل مجمل ظروف عمل البروليتاريا ومعيشتها ووضعها الاجتماعى .

التردى النسبى لوضع البروليتاريا ــ تردى وضع البروليتاريا بالمقارنة مع البرجوازية بسبيل الاثراء . **مؤشره** ــ انخفاض نصيب الطبقة العاملة فى الدخل الوطنى وفى المنتوج الاجتماعى الاجمالى والثروة الوطنية .

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ــ طراز تاريخي للمجتمع ، يحدده اسلوب الانتاج والنظام السائد لعلاقات الانتاج . يشمل البناء التحتى والبناء الفوقى .

تصدير الرأسمال ــ توظيف الرأسمال فى الخارج لاجل زيادة ارباح الاحتكارات والطغمة المالية وحصول الدول الامبريالية على مختلف المنافع والافضليات الاقتصادية والسياسية .

التضخم النقدى ــ فيض قنوات التداول النقدى بكمية من النقود الورقية تربو على حاجات تداول البضائع وتؤدى الى تخفيض قيمة هذه النقود .

التكامل الرأسمالى ــ عملية اتحاد البلدان الرأسمالية على الصعيد السياسى والاقتصادى ؛ تتخذ شكل اتفاقيات اقتصادية وغيرها بين الدول موجهة فى المقام الاول الى تلبية مصالح الرأسمال الاحتكارى الكبير .

تناقض الرأسمالية الاساسى ــ تناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية والشكل الرأسمالى الخاص لاستملاك منتوجات العمل .

الثورة الاجتماعية ــ دك النظام الاجتماعى البائد واقامة نظام اجتماعى جديد أكثر تقدما .

الدخل الوطنى — القيمة المنتوجة حديثا فى البلد خلال مرحلة معينة من الزمن (عادة فى غضون سنة) .

الدولة — اداة السلطة السياسية للطبقة السائدة فى الاقتصاد .

الرأسمال — قيمة ذاتية النمو . قيمة تعود بالقيمة الزائدة نتيجة لاستثمار قوة العمل المأجور . الرأسمال — علاقة انتاج معينة — علاقة بين طبقة الرأسماليين الذين يملكون وسائل الانتاج وبين البروليتاريا المحرومة منها والمضطرة بالتالى الى العيش ببيع قوة عملها من الرأسماليين .

الرأسمال التجارى — قسم منفرد من الرأسمال الصناعى وظيفته الاساسية تصريف البضائع بغية جنى الارباح .

الرأسمال التسليفى — رأسمال نقدى يقدمه مالكه لرأسماليين آخرين لمدة معينة لقاء بدل معين بصورة الفائدة .

الرأسمال الثابت — قسم من الرأسمال ينفقه ارباب العمل على شراء وسائل الانتاج . فى سياق الانتاج لا يتغير مقدار قيمته .

الرأسمال الصناعى — الرأسمال العامل فى ميدان الانتاج

المادى في الصناعة والزراعة والنقليات والبناء .

الرأسمال المالى ـــ الرأسمال الصناعى الاحتكارى المندمج في الرأسمال المصرفى الاحتكارى .

الرأسمال المتغير ـــ قسم من الرأسمال ينفقه ارباب العمل على شراء قوة العمل . في سياق الانتاج يتغير مقداره .

الرأسمال النقدى ـــ مبلغ النقود المحولة الى رأسمال؛ اى الى قيمة تعود بالقيمة الزائدة وتستعمل لاجل استثمار العمل المأجور .

الرأسمالية ـــ التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاستثمارية الاخيرة التى نشأت فى احشاء الاقطاعية ؛ تحل الاشتراكية محلها . ترتكز على الشكل الرأسمالى الخاص لملكية وسائل الانتاج ولاستثمار العمل المأجور .

رأسمالية الدولة الاحتكارية ـــ درجة فى تطور الرأسمالية الاحتكارية تتميز باتحاد قوة الاحتكارات مع بأس الدولة البرجوازية بغية الحفاظ على النظام الرأسمالى ، وحصول الرأسمال المالى على اكبر الارباح ، وقمع الحركة العمالية الثورية وحركة التحرر الوطنى والنضال ضد بلدان النظام الاشتراكى العالمى .

الربح التجارى فى ظل الرأسمالية — قسم من القيمة الزائدة التى يخلقها العمل المأجور فى سياق الانتاج ، يستأثر به الرأسمالى التجارى .

الربح الرأسمالى — شكل محول للقيمة الزائدة يظهر بصورة فيض المدخول على تكاليف الانتـــاج الرأسمالية .

الربطة الرقابية من الاسهم — كمية الاسهم التى تؤمن لمالكها السيادة فى الشركة المساهمة .

الريع — دخل حاصل بانتظام من الرأسمال والارض وسائر الاموال ، وغير مرتبط بنشاط ارباب العمل .

الريع العقارى — قسم من المنتوج الزائد يشكلـــه المنتجون المباشرون فى الزراعة ويستأثر به مالكو الارض .

السعر — التعبير النقدى عن قيمة البضاعة .

السعر الاحتكارى — شكل للسعر فى السوق تقرره الاحتكارات ويؤمن جنى الربح الاحتكارى .

سعر الانتاج — سعر للبضاعة فى الاقتصاد الرأسمالى يعادل تكاليف الانتاج زائد الربح المتوسط . شكل محوَّل لقيمة البضاعة .

السهم — ورقة مالية تدل على الاسهام بمبلغ معين

من النقود فى رأسمال الشركة المساهمة وتعطى صاحبها الحق فى الاشتراك فى شؤون الشركة والحق فى الحصول على قسم من ارباح الشركة .

السياسة — ميدان نشاط يرتبط بالعلاقات بين الطبقات ، بين الفئات الاجتماعية وفى داخلها . تنتهجها الدول والاحزاب السياسية فى مصلحة الطبقة السائدة او فى مصلحة الطبقة التى تمثلها هذه الدول والاحزاب .

شدة العمل — توتر فى العمل تحدده نفقات قوى الشغيل البدنية والروحية فى وحدة من الوقت

الشركة المساهمة — شكل لتنظيم المؤسسات الرأسمالية الكبيرة التى يتألف رأسمالها عن طريق بيع الاسهم .

الشيوعية — التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التى ترتكز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتفسح المجال التام امام نمو القوى المنتجة . المرحلة العليا من التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع البشرى ؛ تحل محل الرأسمالية . فى سياق تطورها ، تمر بطورين ، — الاشتراكية او الطور الادنى — والشيوعية الكاملة او الطور الاعلى .

الضرائب — مدفوعات تستحصلها الدولة من الافراد

والمؤسسات والهيئات .

الطبقات الاجتماعية ــ جماعات كبيرة من الناس تتميز بعلاقتها بوسائل الانتاج ، ودورها فى التنظيم الاجتماعى للانتاج ، وبالتالى باساليب الحصول على الثروة الاجتماعية وبمقادير النصيب الذى تحوزه منها .

الطغمة المالية ــ فريق صغير من كبار الرأسماليين الذين يملكون الاحتكارات الصناعية والاحتكارات المصرفية ويقيمون عمليا السيادة الاقتصادية والسياسية فى كبريات الدول الرأسمالية المتطورة .

علاقات الانتاج ــ مجمل العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس فى سياق انتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها . فى اساس علاقات الانتاج تقوم علاقات ملكية وسائل الانتاج .

العملة ــ الوحدة النقدية فى بلد ما (مثلا . الفرنك الفرنسى ، الدولار الاميركى) . مجمل نقود الدول الاجنبية المستعمل فى الحسابات الدولية .

العمل الزائد ــ العمل الذى يبذله شغيلة الانتاج المادى لاجل صنع المنتوج الزائد .

العمل الضرورى ــ العمل المنفق على انتاج المنتوج الضرورى .

العمل المأجور — عمل شغيلة الانتاج الرأسمالى المحرومين من وسائل الانتاج والمضطرين الى بيع قوة عملهم من الرأسماليين .

الفائدة فى ظل الرأسمالية — قسم من القيمة الزائدة يدفعه الرأسمالى القائم بوظائفه (الصناعى ، التاجر) للرأسمالى القارض لقاء حق الانتفاع بوسائله النقدية خلال حقبة معينة من الزمن .

فوضى الانتاج — التشوش ، انعدام التناسب فى تطور الانتاج الاجتماعى فى ظل فعل القوانين الاقتصادية العفوى . تلازم الاقتصاد البضاعى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

فيض السكان النسبى — فيض السكان العاملين النسبى فى ظل الرأسمالية بالمقارنة مع الطلب على قوة العمل من جانب الرأسماليين .

القوانين الاقتصادية — قوانين موضوعية تسيّر انتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها فى مختلف مراحل تطور المجتمع البشرى .

قوة العمل — قدرة الانسان على العمل ؛ مجمل القوى البدنية والروحية التى يستعملها الانسان فى سياق انتاج الخيرات المادية .

القوى المنتجة — مجمل وسائل الانتاج والناس الذين

يملكون التجربة ومهارات العمل ويشغّلون وسائل الانتاج .

القيمة ــ عمل منتجي البضائع المتجسد فى البضاعة .

القيمة الزائدة ــ القيمة التى ينتجها العمل غير المدفوع الاجر الذى يقوم به العامل المأجور علاوة على قيمة قوة عمله والتى يستأثر بها الرأسمالى بلا مقابل .

القيمة الزائدة الاضافية ــ اضافة الى القيمة الزائدة يستأثر بها رأسمالى بمفرده نتيجة لتخفيض القيمة الفردية للبضاعة التى ينتجها فى مؤسسته بالمقارنة مع القيمة الاجتماعية لهذه البضاعة .

القيمة الزائدة المطلقة ــ القيمة الزائدة الحاصلة بفضل تطويل يوم العمل او بفضل زيادة شدة العمل .

القيمة الزائدة النسبية ــ القيمة الزائدة الحاصلة اثر تخفيض وقت العمل الضرورى وزيادة وقت العمل الزائد زيادة مناسبة نتيجة لنمو انتاجية العمل .

المركب الصناعى الحربى ــ تحالف احتكارات الصناعات الحربية والطغمة العسكرية وبيروقراطية الدولة ؛ ينادى بسباق التسلح لاجل توطيد سيادة الرأسمال الاحتكارى ، وكذلك بغية الربح .

المزاحمة ــ نضال تناحرى بين منتجى البضائع الخصوصيين من اجل افيد الشروط لانتاج البضائع وتصريفها .

المصالح الاقتصادية ــ دوافع موضوعية لنشاط الناس تعبر عن الصلة بين وضع العاملين فى نظام الانتاج وبين حاجاتهم المادية .

المعدل المتوسط للربح ــ الربح المتساوى الواحد للرساميل المتساوية فى فروع مختلفة ، بصرف النظر عن اختلاف بنيتها العضوية .

معدل الربح ــ علاقة القيمة الزائدة بكل الرأسمال المسلف ، المعبر عنها بالنسب المئوية . مؤشر مهم جدا يميز ربحية المؤسسة الرأسمالية .

معدل القيمة الزائدة ــ درجة استثمار العامل من قبل الرأسمالى . يحدّد بوصفه علاقة القيمة الزائدة بالرأسمال المتغير ، المعبر عنها بالنسب المئوية .

الملكية ــ علاقات الناس بعضهم مع بعض بصدد استملاك وسائل الانتاج والخيرات المادية المصنوعة بها .

ملكية الدولة الرأسمالية ــ شكل للملكية البرجوازية تظهر فيه الدولة البرجوازية مالكة لوسائل الانتاج كليا او جزئيا ، «رأسماليا اجماليا» .

المنتوج الزائد — مجمل الخيرات المادية التى يخلقها الشغيلة علاوة على المنتوج الضرورى .

المنتوج الضرورى — قسم من المنتوج الاجتماعـــى ينتجه شغيلة قطاع الانتاج المادى ، وضرورى لاجل اعالة الشغيلة انفسهم وعائلاتهم ولاجل اعدادهم وتدريبهم وتعليمهم .

نظام الرق (نظام العبودية) — اول تشكيلة تناحرية طبقية فى تاريخ البشرية ، مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وللشغيل ذاته — العبد ، على استثمار الانسان للانسان .

النظام المشاعى البدائى — اول تشكيلة اجتماعية اقتصادية فى تاريخ البشرية . كان الانتاج يرتكز على ملكية بعض المشاعات لوسائل الانتاج ملكية جماعية ، الامر الذى كان يتناسب مع القوى المنتجة البدائية ، غير المتطورة .

النقد — بضاعة خاصة تقوم بدور المعادل العام عند تبادل البضائع .

وقت العمل الزائد فى ظل الرأسمالية — قسم من يوم العمل يخلق فيه العامل القيمة الزائدة .

وقت العمل الضرورى فى ظل الرأسمالية — قسم من يوم العمل ينتج فيه العامل معادل قيمة قوة عمله .

محتويات

مبادئ
المعارف الاجتماعية السياسية

تشتمل سلسلة «مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية» على الكتب التالية :

١ ـــ منتخبات في علم الاجتماع
٢ ـــ ما هي الماركسية اللينينية ؟
٣ ـــ ما هو الاقتصاد السياسي ؟
٤ ـــ ما هي الفلسفة ؟
٥ ـــ ما هي الشيوعية العلمية ؟
٦ ـــ ما هي المادية الديالكتيكية ؟
٧ ـــ ما هي المادية التاريخية ؟
٨ ـــ ما هي الرأسمالية ؟
٩ ـــ ما هي الاشتراكية ؟
١٠ ـــ ما هي الشيوعية ؟
١١ ـــ ما هو العمل ؟
١٢ ـــ ما هي القيمة الزائدة ؟
١٣ ـــ ما هي الملكية ؟
١٤ ـــ ما هي الطبقات وما هو النضال
١٥ ـــ ما هو الحزب ؟
١٦ ـــ ما هي الدولة ؟
١٧ ـــ ما هي الثورة ؟
١٨ ـــ ما هي المرحلة الانتقالية ؟
١٩ ـــ ما هي سلطة الشغيلة ؟
٢٠ ـــ ما هي المنظومة الاشتراكية